

الأقلام

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
(٤)

مشكلات الاقتصاد الاسرائيلي

ابراهيم متولى نوار

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في اطار مؤسسة الاهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات والصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والإسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الاطار :

— التغييرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والإسرائيلية . (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وأرشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣

لرس غالى

إهداء 2005

أ/إبراهيم منصور خنيم

القاهرة

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مشكلات الاقتصاد الاسرائيلي

إبراهيم متولى نوار

أكتوبر ١٩٧٩

[٤١]

المحتويات

٤	تقديم :
٧	مقدمة :
٩	الفصل الأول : المعالم الأساسية للاقتصاد الاسرائيلي
٣٧	الفصل الثاني : اتجاهات نمو المتغيرات الاقتصادية القومية
٦٧	الفصل الثالث : اتجاهات نمو المتغيرات الاقتصادية القطاعية
٩٥	الفصل الرابع : العلاقات الاقتصادية الخارجية
١٢٣	الفصل الخامس : السياسات الاقتصادية
١٤٥	خاتمة :

تقديم

حرص مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية منذ انشائه على الدراسة العلمية المتعمقة للاقتصاد الاسرائيلي ويظهر ذلك واضحا من مطالعة قائمة الكتب التي اصدرها المركز ، اذ نجد ان الكتاب الثاني الذي نشره المركز كان موضوعه « نمو الاقتصاد الاسرائيلي : دراسات في تطور الدخل القومي ومكوناته » ألفه عثمان محمد عثمان الباحث بالوحدة الاقتصادية في المركز في هذا الوقت (عام ١٩٧٢) والخبير حاليا بمعهد التخطيط القومي ، وقد تم اعداد هذا البحث تحت اشراف د . عمرو محيي الدين .

وقد اجرت الوحدة الاقتصادية بعد ذلك بحوثا متعددة عن الاقتصاد الاسرائيلي غير انه لم يتح لها للأسف ان تنشر ، اما لان بعضها كان يعالج مشكلات اقتصادية دقيقة عولجت بأسلوب متخصص قد يصعب فهمه على القارئ العادي ، واما لحرص المركز على الا يدفع للمطبعة الا بالبحوث العلمية المكتملة التي تصلح لان تكون مراجع في موضوعها . وقد ادت اعتبارات متعددة الى عدم ظهور بحوث اقتصادية في سلسلة كتب المركز ، ما عدا بحث عن « الفوائض البترولية العربية » اعدده طه عبد العليم طه خارج اطار البرنامج العلمي للمركز ، وبحث تم اعداده تحت اشراف عن « استيعاب المهاجرين في اسرائيل » وهو دراسة اقتصادية اجتماعية اعددها محمد السيد سعيد الباحث بالوحدة الاقتصادية واميرة سلام الباحثة بالوحدة الاجتماعية .

وهنا نحن اليوم نواصل من جديد اصدار البحوث الاقتصادية عن اسرائيل ، بعد فترة توقفت دامت زمنا .

والبحث الذي نقدم له عن « مشكلات الاقتصاد الاسرائيلي » اعدده تحت اشراف ابراهيم نوار الباحث بالوحدة الاقتصادية بالمركز . وهو دراسة شاملة ترصد المعالم الاساسية للاقتصاد الاسرائيلي ، وتحدد اتجاهات نمو المتغيرات الاقتصادية القومية والقطاعية ،

وتعالج العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ثم تعالج أخيرا السياسات الاقتصادية .

وفي يقيننا ان هذه الدراسة ستسد فراغا في المكتبة العربية ، ذلك أنه لم تنشر - في حدود علمنا - دراسات شاملة عن الاقتصاد الاسرائيلي في الفترة الاخيرة .

وتبدو اهمية النظرة الشاملة للاقتصاد الاسرائيلي في الآونة الراهنة . ذلك ان توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية وما تتضمنه من تطبيع للعلاقات بين مصر واسرائيل بالرغم من غموض هذا المفهوم وعدم تحديد ابعاده ، يفرض علينا العلم الدقيق بمكونات الاقتصاد الاسرائيلي وبمشكلاته الراهنة وبآفاق تطوره . ففي اطار الحديث المتواتر عن امكانيات قيام مشروعات اقتصادية مصرية اسرائيلية مشتركة ، لا بد من ان نعرف الحقائق الدقيقة عن الاقتصاد الاسرائيلي ، حتى نستطيع ان نرصد ونحلل بأسلوب علمي قضية الربح والخسارة بالنسبة لهذه المشروعات الاقتصادية إن قدر لها ان تقوم . بعبارة اخرى تثير قضية التعاون الاقتصادي بين مصر واسرائيل اسئلة شتى تحتاج الى اجوبة علمية . ولعل اهمها على الاطلاق هل هذا التعاون في مصلحة الاقتصاد المصري ام انه سيضر به ضرا بليغا ؟ وهل يمكن ان يؤدي التعاون مع اسرائيل في المجال الاقتصادي الى زيادة تبعية الاقتصاد المصري الى النظام الرأسمالي العالمي ؟ وما الذي يمكن ان نجنيه من هذا التعاون ؟ وهل يمكن ان يؤدي هذا التعاون الى انفصال مصر عن النظام الاقليمي الاقتصادي العربي بكل ما يترتب على ذلك من اضرار خطيرة ؟ وهل صحيح ان اسرائيل كما تروج الدعايات اليهودية والصهيونية تمتلك اسرار التكنولوجيا التي ستمنحها الى مصر اذا تم التعاون الاقتصادي ، ام ان ذلك اسطورة كبرى روجت لها اسرائيل ؟ وهل هذه التكنولوجيا خلقت خلقا في اسرائيل ، اما انها مستوردة من الغرب ومن الولايات المتحدة الامريكية بالذات ؟ واذا كان هذا صحيحا - وهو صحيح - فلماذا تلجأ مصر الى استيراد التكنولوجيا من اسرائيل ولا تستوردها من مصانعها الاصلية ، بغير الحاجة الى وسطاء ؟ ولماذا - اهم من ذلك - لا تصوغ مصر برنامجا قوميا لنقل التكنولوجيا ، يقوم على اساس الاستفادة من التطور العالمي المذهل في هذا المجال بالاضافة الى وضع الاسس المحلية لتخليق التكنولوجيا على ارضنا ، واضعين في الاعتبار علاقة التكنولوجيا بالمجتمع ، واهمية اعادة صياغة برامج التعليم لتتيح الفرصة للابداع المصري ان ينطلق في مجال الاختراع ؟

كل هذه الاسئلة البالغة الأهمية ، لا يمكن ان نصوصغ لها اجابات دقيقة بغير دراسة واعية ونقدية للاقتصاد الاسرائيلى فى وضعه الراهن . وهذا هو ما حاولته هذه الدراسة ، التى هى ليست الا بداية فى طريق التتبع الدائم لتطورات الاقتصاد الاسرائيلى . وستتبعها ان شاء الله دراسات أخرى تعالج القضايا الهامة التى نشأت بعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية .
والله الموفق

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة

تثير دراسة الاقتصاد الاسرائيلي عددا من التساؤلات حول مقومات وحدود نمو الاقتصاد الاسرائيلي واتجاهات هذا النمو ، خصوصا مع التطورات الراهنة على صعيد شكل الصراع بين اسرائيل والحرب والاتجاه الى تسوية سياسية - ربما يختلف البعض حول مداها وشكل تحققها - لكنها سوف تطبع هذا الصراع بطابع جديد من حيث الشكل بون شك مع استمرار مضمون الصراع بين الايديولوجية القومية العربية والايديولوجية الصهيونية العنصرية ، وهو ما يطرح امكانيات حادة ب بروز الصراع في المجال الاقتصادي .

ومن هنا يكون من الضروري التعرف على الاقتصاد الاسرائيلي من حيث هو بالفعل ومناقشة أهم مشكلاته ، وبحث كيفية التغلب على هذه المشكلات من جانب القيادة الاسرائيلية .

وتهدف هذه الدراسة الى استعراض أهم جوانب الاقتصاد الاسرائيلي وطرح مشكلاته الرئيسية أمام القارئ ، ومن هنا كان الحرص على عرض أهم البيانات المتوفرة عن الاقتصاد الاسرائيلي ، بحيث تغدو هذه الدراسة بعد ذلك ، مدخلا لدراسة احتمالات التفاعل الاقليمي الاقتصادي في المنطقة ، واتجاهات بناء العلاقات الاقتصادية بين كل من مصر واسرائيل ، باعتبار أن ذلك يمثل أحد جوانب التطبيع ، بل وأهم هذه الجوانب من وجهة نظر الطرف الاسرائيلي ، الذي يعتبر أن العلاقات الاقتصادية هي أهم ضمانات استقرار الشرعية الاقليمية لاسرائيل ورسوخ مستقبلها في المنطقة ، اذ ان هذه العلاقات تخلق مجالا للمصالح المشتركة لقوى اجتماعية تصبح حريصة على الحفاظ عليها وتطويرها .

واننى اطمح ان اكون قد حققت جانباً من هدف هذه الدراسة التى يرجع الفضل الاول فى اثاره اهتمامى بها الى الأستاذ السيد يسين ، مدير مركز الدراسات الذى كان لتشجيعه وارشاده لى اكبر الأثر فى انجازها ، كما لا يفوتنى ان اشكر كافة الأصدقاء الذين ساهموا بمناقشاتهم وآرائهم فى مساعدتى أثناء اعداد مواد هذه الدراسة ، وخصوصاً الزميل الصديق محمد السيد سعيد المبعوث الآن للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة نورث كارولينا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك الزملاء فى وحدة الترجمة العبرية بالمركز كما أتوجه بالشكر لكل من عاون فى كتابة ومراجعة هذه الدراسة . على اننى ، أتحمل وحدى فى النهاية المسئولية عن الأخطاء التى قد تكون بالدراسة ، وكذلك عن الآراء الواردة بها .
والله ولى التوفيق ،

ابراهيم نوار

الفصل الاول

المعالم الاساسية للاقتصاد الاسرائيلي

أولا : الموارد الطبيعية

١ - المساحة : تبلغ المساحة الكلية لفلسطين حوالى ١٠٢٨٢ ميلا مربعا ، بينما تبلغ مساحة الاراضى التى تسيطر عليها اسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧ نحو ٣٤٠٧٥ ميلا مربعا ، اى نحو أربعة أضعاف مساحتها بعد حرب ١٩٤٨ ، وتمثل تلك المساحة نفسها حوالى ستة أضعاف المساحة المخصصة لاسرائيل حسب قرار التقسيم ، وأكثر من ثلاثة أضعاف مساحة فلسطين الكلية ^(١) ، وخلال الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ كان معدل التوسع الاقليمى لاسرائيل بمعدل ٩,٧٥٪ سنويا أى بما يقرب من معدل تزايد الناتج القومى وأقل من ضعف معدل التزايد فى السكان خلال نفس الفترة .

٢ - الأرض : وتنقسم فلسطين المحتلة من الوجهة الطبيعية الى أربعة أقسام رئيسية ، هى المنطقة الساحلية وتشمل الساحل الفلسطينى من رأس الناقورة شمالا حتى رفح ، وبها مدن عكا وحيفا ويافا وغزة وتل أبيب وعدد من المدن الجديدة التى أقامتها اسرائيل مثل ميناء أشدود ، ثم المنطقة الجبلية ، وتمتد وسط البلاد كعمود فقرى وتشغل ثلثى عرض فلسطين وتضم جبال الجليل وجبال نابلس وجبال القدس وبها معظم الأماكن المقدسة مثل القدس وبيت لحم والخليل ونابلس والناصرة ، والمنطقة الثالثة هى : منطقة الغور وتقع فى شرق فلسطين ويخترقها نهر الاردن مع بحيراته وهى أشد مناطق العالم انخفاضا على الاطلاق وأشهر مدنها أريحا وبيسان وأخيرا منطقة بئر السبع والصحراء الفلسطينية وتشكل القسم الجنوبى من فلسطين ، وكانت مدينة بئر السبع هى المدينة الوحيدة بالمنطقة ^(٢) . وتبلغ مساحة الاراضى الزراعية فى اسرائيل حاليا نحو أربعة ملايين دونم ، والاراضى المروية حوالى ١,٣ مليون دونم تزرع معظمها بالحمضيات والفواكه والقمح والشعير والخضروات وغيرها من محاصيل مناخ البحر الابيض المتوسط .

٣ - المياه : قسمت الدراسات والبحوث الهيدروليكية التى أجرتها اسرائيل ، الاراضى الواقعة تحت سيطرتها من ناحية المصادر المائية الى ثلاث مناطق : ^(٣)

- أ - المنطقة الشمالية وبها فائض من المياه .
 - ب - المنطقة الوسطى وتتساوى فيها المصادر المتاحة من المياه مع الاحتياجات القائمة .
 - ج - المنطقة الجنوبية التى تعاني من نقص شديد فى المياه .
- وتمثل هذه الخريطة الهيدروليكية نقطة البداية لعمليات تطوير الزراعة التى ابتدأت من تطوير الزراعة فى الشمال على أساس استغلال المياه المتاحة

بوفرة لزراعة الاراضى عن طريق الري وبالوسائل الحديثة المتقدمة ، ثم العمل على تحويل فائض المياه من المنطقة الشمالية لامداد الاراضى التى تعتمد على المطر بمياه الري اللازمة فى المنطقة الوسطى وتحويلها الى اراض مروية ، وتوصيل هذه المياه أيضا بقدر الامكان الى المنطقة الجنوبية للاستفادة بها فى عمليات استصلاح الاراضى وزراعتها هناك .

وتعانى اسرائيل من الفقر فى الموارد الطبيعية ومشاكل الري ونُدرة المياه بصفة عامة ، وهو ما يشكل قيда على النمو والتطور الاقتصادى . وتمثل مشكلات نقص المياه ، ونُدرة الموارد المعدنية المتاحة ومصادر الطاقة مثل مساقط المياه أو الفحم الحجرى أو البترول أهم مشكلات البيئة الطبيعية فى اسرائيل .

وخلال فترة الخمسينات اتجهت السياسة الاقتصادية فى اسرائيل نحو تنمية القطاع الزراعى ، وفى فترة لا تزيد عن العشر سنوات ازداد الانتاج الزراعى أربعة أضعاف ووصلت رقعة الأرض الزراعية الى أربعة ملايين دونم منها أراض مروية تقدر بنحو ١,٣ مليون دونم ، ووجهت استثمارات مكثفة الى الري والآلات والمعدات الزراعية وخصوصا أدوات الري والزراعة الحديثة .

وقد استلزمت ندرة موارد المياه تنظيما دقيقا تضمنه قانون المياه (١٩٥٩) الذى نص على ان موارد البلاد من المياه هى ملكية عامة وخاضعة لسيطرة الدولة ، بل ان حقوق الملاك الافراد التى تتعلق بالأرض لا تنصرف الى موارد المياه النابعة من الأرض .

وكذلك استحدثت الحكومة الاسرائيلية تنظيما اداريا لضمان تنسيق استغلال المياه عن طريق المجلس المائى الذى يرأسه وزير الزراعة ، ومفوض المياه المسئول عن تنفيذ قانون المياه وضمان مراعاة تعليمات الوزير والمجلس المائى ، ثم شركتين قوميتين احدهما (شركة تاهال) تختص بالتخطيط القومى للمياه ، والاخرى (شركة ميكوروث) وهى المسئولة عن التنفيذ وعمليات المياه .^(٤)

وتسعى اسرائيل الى التغلب على مشكلة نقص المياه عن طريق محورين اساسيين :

الاول : هو انشاء محطات ضخمة تعمل بالطاقة النووية لتحلية مياه البحر فى القطاع الجنوبى لتعمير منطقة النقب واستصلاح اراضيها وتحويلها الى مجتمع اقتصادى/سكانى ضخم .

الثانى : هو العمل على الاستفادة من مصادر المياه المتعددة حول اسرائيل ، مثل نهر الليطانى أو نهر الحصبانى أو بحيرة الحولة فى الشمال بالإضافة الى ما تم انجازه بالفعل على نهر الاردن ، وذلك بهدف تحويل جزء

كبير من طاقة المياه في هذه الانهار الى اسرائيل للاستفادة منها في التغلب على مشكلات نقص المياه هناك .

وهذا المحور الاخير يجرى تنفيذه بأحد طريقتين أو بكليهما معا ، والطريق الأول يتمثل في اقتراح العديد من المشروعات المشتركة من جانب اسرائيل على الدول التي تجرى في اراضيها هذه الانهار مثل لبنان لاستغلال مصادر المياه فيها ، والطريق الآخر هو خلق أوضاع سياسية/عسكرية مواتية لاسرائيل للسيطرة الفعلية واستغلال هذه الانهار مثلما يحدث حاليا في جنوب لبنان ، ويدخل ذلك ضمن استراتيجية ما يمكن تسميته « حائط الصد الشمالي » الذي تبغى اسرائيل اقامته عن طريق خلق دويلات قزمية طائفية على حدودها ، تمثل امتدادا « طيبا » لها ، بينما تمثل على الناحية الاخرى أرضا رخوة وزلقة بالنسبة لحركة التحرر العربى .

وتقدر فجوة المياه في اسرائيل عام ١٩٧٩ بنحو ٢٦٥ مليون مترا مكعبا سوف ترتفع الى ما يقرب من ٥٠٠ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٥ ، طبقا لتقديرات المجمع العلمى الملكى فى الأردن ، وتقوم اسرائيل فى الوقت الراهن بمحاولات نشطة فى مجال استغلال فائض المياه فى الضفة الغربية ، والذى يتراوح بين ٦٣٠ الى ٧٧٥ مليون مترا مكعبا سنويا ، ومن أجل ذلك حفرت اسرائيل نحو ٢٤ قناة تعتمد جميعها على الامداد من نهر الأردن (تقع ١٧ منها فى وادى الاردن) لتزويد المستوطنات بالمياه ، كما أن هناك مشروعات أخرى لضخ المياه من نهري الأردن واليرموك لامداد المستوطنات الموجودة فى الوادى والأجزاء الشمالية من الضفة الغربية ولبناء مزيد من المستوطنات*

والى جانب ذلك فان أحد مهندسى شركة (تاهال) للمياه « إيشع كلى » قام منذ سنوات بتصميم مشروع لنقل نحو ٨٠٠ مليون متر مكعب من « مياه السلام » على حـد تعبـيره – يقصد مياه النيل – عن طريق تـرعة الاسماعيلية إلى سيناء ومنها إلى إسرائيل . (يمكن الاطلاع على تفاصيل المشروع فى الكتاب الثانى من « اتجاهات الصحافة الاسرائيلية ، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٧٩ ص ١١٠ ، (١١١) .

Israel and the Resources of the West Bank « Report prepared in February 1979 by the economic Department of the Royal Scientific Society of Jordan journal of Palestine Studies Summer 1979, p.79

٤ - المعادن : تعتبر املاح البحر الميت والفوسفات والحديد والنحاس أهم مصادر الثروة المعدنية في إسرائيل وأكثرها قيمة هو البسروميد والبوتاس والفوسفات ، بينما لا يتوفر لها من مصادر الطاقة والوقود بكميات كبيرة سوى احتياطي كبير من الفحم النباتي حول بحيرة الحولة ، ويوجد البترول والغاز الطبيعي بكميات قليلة ، وقد كان البترول المنتج في إسرائيل يغطي نحو ٧٪ من الاستهلاك المحلي قبل عام ١٩٦٧ ، بينما بعد حرب ١٩٦٧ استولت إسرائيل على الحقول المنتجة للبترول في سيناء ، كما قامت أيضا بعمليات جديدة للتنقيب عن البترول فيها ، ويقدر الإنتاج السنوي للبترول من آبار سيناء طبقا لأبني التقديرات بحوالي ١٠٠ مليون دولار لكنه بعد تسليم حقول أبو ريس إلى مصر صرح اسحق مسوداي وزير الطاقة الإسرائيلي بأن إسرائيل أصبحت تستورد أخيرا نحو ٩٩٪ من احتياجاتها من البترول وبأن وارداتها من البترول تستهلك نحو ١٥,١٪ من موارد إسرائيل من الدولارات مقابل ٤٪ قبل عام ١٩٦٧^(٥) ، وإزاء نقص مصادر الوقود والطاقة خصوصا بعد الانسحاب الثاني من سيناء طبقا لاتفاقية كامب ديفيد سوف تجلو إسرائيل عن حقول « علما » مما يعنى تهديدا خطرا لإسرائيل ، وقد أكد وزير الطاقة الإسرائيلي في تصريح صحفي له ان مصر قد تعهدت بتزويد إسرائيل بالبترول بعد الانسحاب من حقول علما^(٦) . وتمثل ثروات البحر الميت المعدنية اهم الثروات المعدنية في إسرائيل ، حيث تصل نسبة الأملاح في مياهه إلى حوالي ٣٠٪ بينما لا تزيد في بحار ومحيطات العالم عن ٤٪ ويبلغ احتياطي البوتاس في البحر الميت نحو ٢٠٠٠ مليون طن ، هذا إلى جانب كميات كبيرة من كلوريد المغنسيوم والصوديوم والبوتاسيوم وبروميديات المغنسيوم التي تستخدم على نطاق واسع في الصناعة^(٧) كما تقوم في إسرائيل صناعة الأسمدة الفوسفاتية بالاعتماد على الصخور الفوسفاتية الموجودة بوفرة ، وتحتل هذه الصناعة مكانة هامة في قطاع التصدير .

وقد نصبت مناجم النحاس في تمناع وتم إغلاقها سنة ١٩٧٥ ، وعلى ذلك يمكن القول انه مع قلة موارد الحديد وضعف مصادر الطاقة والوقود وندرة المواد الخام الطبيعية الأخرى فان ما تعتمد عليه إسرائيل في اقتصادها من المعادن المستخرجة من الداخل يتمثل اصلا في الصخور الفوسفاتية ومخزون الأملاح المعدنية الضخم في مياه البحر الميت .

ونتيجة لهذه الندرة في المعادن والثروات الطبيعية فان الاقتصاد الاسرائيلي يعتمد اعتمادا أساسيا في سد احتياجاته منها على الاستيراد من الخارج ، مما يشكل عبئا ثقيلا على ميزان التجارة الخارجية ، وقد بلغت نسبة الواردات من المواد الخام عام ١٩٧٥ نحو ٧٦,٦٪ من إجمالي

الواردات الاسرائيلية ، يأتي نصفها تقريبا عن طريق السوق الأوروبية المشتركة ^(٨) ويتزايد الاعتماد على الخارج من هذه الزاوية مع اتساع النشاط الاقتصادي ، مما يشكل عبئا شديدا على تكلفة الانتاج نتيجة ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في المنتجات المصنوعة في إسرائيل ، وتزداد هذه المشكلة حدة مع ازدياد أزمة الطاقة وعجز الانتاج المحلي الاسرائيلي من الوقود حيث تصل نسبة الاعتماد على الخارج في امدادات الطاقة نحو ٩٩٪ . إن الاقتصاد الاسرائيلي قد بدأ يدخل مرحلة الخناقات الاقتصادية اي ندرة في أحد عناصر الانتاج مع وفرة في بقية العناصر ، وفرة في الآلات واليد العاملة الفنية وندرة في اليد العاملة غير الفنية والسوق ، ومن هنا بدأت إسرائيل البحث عن مخرج لها من هذا الحناق عبر الوسائل التالية : (٩)

- ١ - محاولة تحقيق السلام الاقتصادي مع العرب .
- ٢ - محاولة الدخول في علاقات اقتصادية ملائمة مع السوق الأوروبية المشتركة .
- ٣ - محاولة تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الثالث .

وذلك من أجل توسيع السوق ، وتوفير الأيدي العاملة ذات الخصائص التي يحتاج اليها الاقتصاد الاسرائيلي بوضعه الراهن ، والتمكن من الحصول على المواد الخام والمعادن والوقود من مصادرها الأصلية مباشرة دون اللجوء الى وساطة السوق الدولية حيث ترتفع كثيرا تكلفة الاستيراد .

- ٥ - الموارد الطبيعية كقيد على النمو الاقتصادي : تمثل الموارد الطبيعية المتاحة أحد القيود على النمو الاقتصادي ، وكلما توفرت هذه الموارد بكم وكيف مناسبين ، فإن ذلك يسهل الاندفاع في عملية التنمية الاقتصادية دون صعوبات في هذا المجال ، ولكن نقص أو ندرة أو رداءة نوعية هذه الموارد من شأنه أن يخلق صعوبات عديدة تؤدي الى ضعف إمكانية الاقتصاد على التقدم والنمو ، لكنه ثبت من دراسات ميدانية متعددة أن نصيب الموارد الطبيعية في توليفة عناصر الانتاج المشتركة في العملية الانتاجية على المستوى القومي Product Input Mix يساوي ٢٥٪ من مجموع عناصر الانتاج الكلي وذلك في بداية عملية التنمية الاقتصادية ، وان هذا النصيب النسبي يتضاءل ويتدرج في التناقص كلما تقدمت الدولة اقتصاديا الى أن يصل الى حوالي ٥٪ فقط من توليفة عناصر الانتاج . ومعنى ذلك ان درجة التقدم الفني والاقتصادي للمجتمع تمثل احد العوامل الهامة المؤثرة على كون الموارد الطبيعية قيودا من قيود النمو ، اذ أن معدل الاعتماد على الموارد الطبيعية في خلطة عناصر الانتاج ترتبط ارتباطا عكسيا بدرجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع ، وكلما انتقل المجتمع الى تغليب قطاعات الانتاج الحديثة على قطاعات الانتاج التقليدية تنخفض أيضا نسبة الاعتماد ..

على الموارد الطبيعية في مدخلات الانتاج ، إذ أن هذه النسبة تتناقص عادة كلما ابتعدنا عن قطاعات الانتاج التقليدية ، واقتربنا أكثر من قطاعات الانتاج الحديثة وخاصة في قطاع الانتاج الصناعي ، وحتى داخل هذا القطاع ، فإن نسبة الاعتماد على الموارد الطبيعية في توليفة عناصر الانتاج تنخفض كلما اقتربنا من الصناعات عالية التكنولوجيا مثل الاليكترونيات والصناعات العلمية ، وهي تشكل نسبة عالية جدا في قطاع الانتاج الصناعي في إسرائيل ، حيث تبلغ نسبة الصناعات العلمية نحو ١٠٪ من هيكل الانتاج الصناعي الاسرائيلي .

ومعنى ذلك أن المجتمع الاسرائيلي الذي يتمتع بوفرة في الكادر التكنيكي والمهارات الفنية والذي تقترب قطاعاته الصناعية من التخصص في الفروع عالية الكفاءة ومراحل نهايات الحلقة التكنولوجية في الانتاج يتمتع بمرونة عالية في الاحلال محل عناصر الانتاج النادرة ، وخاصة الموارد الطبيعية ، ويتناقص اعتماده نسبيا عليها في العملية الانتاجية وان كانت ندرة الموارد الطبيعية تظل بالرغم من كل ذلك تمثل احد القيود على النمو الاقتصادي في كل الأحوال ذلك أنها في اقصى مراحل التطور التكنولوجي تمثل نسبة تصل الى ٥٪ من توليفة عناصر الانتاج .

ولكنه حتى في القطاع الزراعي حيث يرتفع النصيب النسبي للموارد الطبيعية في توليفة عناصر الانتاج ، فإنه بتحويل الزراعة الاسرائيلية الى صناعة متقدمة ، وابتكار تكنولوجيا متطورة للري والزراعة تمكنت إسرائيل من تحقيق اقصى استغلال أمثل للموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية المتاحة عن طريق الري بالرش والتنقيط وليس بالغمر وبناء شبكة واسعة من الأنابيب البلاستيكية لنقل مياه الري الى معظم الاراضي ، ونتيجة لاستخدام تكنولوجيا متقدمة في الزراعة عموما فقد تمكنت إسرائيل من تحقيق معدلات عالية لانتاجية الفدان تعتبر من اعلى المعدلات في العالم .

نستطيع إذن القول بأن إسرائيل نجحت في التغلب نسبيا على مشكلة فقر الموارد الطبيعية بوجه عام عن طريق استخدام فنون انتاجية متقدمة الى حد كبير وتطوير قطاعات الانتاج الحديث واستخدام تكنولوجيا راقية في قطاعات الانتاج التقليدي ، وبناء قاعدة من الصناعات العلمية التي تحتاج الى نسبة ضئيلة من المواد الخام التي تمثل في الغالب مكونا اجنبيا في معظم الصناعات الاسرائيلية ، ثم عن طريق سد النقص في هذه الموارد بالاستيراد من الخارج ، وخاصة عن طريق السوق الاوربية المشتركة ، وان كان هذا الطريق الثاني يمثل احد القيود الثقيلة على تحسين ميزان التجارة وميزان المدفوعات ، ومن ثم يمثل أحد اسباب مشكلة إسرائيل مزمنة ، هي العجز الدائم في ميزان المدفوعات .

ويتمثل المخرج للاقتصاد الاسرائيلي من مشكلة ندرة ونقص الموارد الطبيعية في محاولة خلق سلام اقتصادي مع العرب يتيح لاسرائيل ان تمسك بمفاتيح المخزون العربي للمواد الخام وموارد الطاقة لتحصل على ما تحتاج اليه لتنمية وتطوير اقتصادها وعلاج العجز المزمن في ميزان مدفوعاتها .

ثانيا : السكان

١- التركيب الطائفي للسكان : (١٠) طبقا لأرقام الهيئات الدولية فقد بلغ تعداد إسرائيل في منتصف ١٩٧٦ نحو ٤ ملايين نسمة ، وخلال الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٥ زاد عدد السكان اليهود في إسرائيل من ٢,٦٦ مليون نسمة بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢,٧٪ ، بينما تقدر نسبة الزيادة السنوية للسكان في إسرائيل خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٥ بنحو ٣,٣٪ سنويا . وقد بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية في السكان خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٦٥ نحو ٦,٣٪ انخفضت في نهاية ١٩٧٠ الى ٥,٤٪ (١١) وبمقارنة هذه المتوسطات بالمعدلات السنوية للزيادة في السنوات الأخيرة يتضح الانحدار الشديد في متوسط معدلات النمو السكاني في إسرائيل من ٦,٣٪ الى ٣,٣٪ وهو ما يعكس تناقض الهجرة وانخفاض نسبة الزيادة الطبيعية في آن واحد .

وبلغ التعداد الأجمالي للسكان سنة ١٩٧٥ نحو ٣,٤٩٣,٢ مليون نسمة منهم ٤ و ٢,٩٥٩ مليون نسمة من اليهود ، ٥٣٣,٨ ألف نسمة من غير اليهود ، ويشكل اليهود المقيمون في إسرائيل سنة ١٩٧٤ حوالي ٢٠,٤٪ من يهود العالم ، مقابل ١٩,٢٪ من يهود العالم سنة ١٩٧٢ بينما كانت هذه النسبة سنة ١٩٦٦ حوالي ١٧,٣٪ مقابل ٥,٧٪ عام ١٩٤٨ أي ان النسبة المهاجرة الى إسرائيل من يهود العالم قد انخفضت من ٦٪ خلال الفترة من عام ١٩٤٨ الى ١٩٦٦ الى ٣٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧٢ ولكنها لم تلبث ان ارتفعت مرة ثانية الى مستواها الأول تقريبا .

ويشكل اليهود الشرقيون حوالي ٦٠٪ من مجموع السكان ، بينما تبلغ نسبة اليهود الغربيين نحو ٢٩٪ (١٢) ، أي أن اليهود الشرقيين يمثلون أكثر من ضعف اليهود الغربيين الذين يسكنون بمقاليذ الثروة والسلطة في إسرائيل ، في حين ان السكان العرب يشكلون في الأراضي المحتلة قبل ١٩٦٧ نحو ١١٪ من السكان ، وفي عام ١٩٧٣ كان من بين اليهود الذين ولدوا في إسرائيل ٤٧,٤٪ ينتمون الى عائلات من اصل أفروآسيوي ، ٣٣,٧٪ ينتمون الى عائلات من اصل اوردبي (شرق وغرب) وأمريكي (١٣) :

وقد بلغت الزيادة الطبيعية في اوساط السكان اليهود في الفترة من ٧٢ - ١٩٧٥ حوالي ١٩٠,١ ألف نسمة ، بينما بلغت الزيادة الكلية حوالي ١٠٧,٤

الف نسمة في نفس الوقت الذي زاد فيه السكان غير اليهود من ٤٥٣,٨ الف نسمة الى ٥٣٣,٨ الف نسمة وكان اجمالي الزيادة الطبيعية نحو ٧٦,٥ الف نسمة واجمالي الزيادة الكلية حوالي ٨٠ الف نسمة ، أى ان هناك نحو ٣,٥ الف من السكان العرب قد هاجروا الى إسرائيل واضيفوا الى الزيادة الطبيعية التى تبلغ خلال نفس الفترة حوالي ٤,١ ٪ ، بل ان هذه النسبة تقفز في قطاع غزة الى حوالي ٥ ٪ سنويا طبقا لأرقام مكتب الإحصاءات السكانية الدولي عن منتصف عام ١٩٧٩ (١٤) .

وعلى ذلك فان معدل الزيادة السنوى للسكان اليهود في إسرائيل يقل بنسبة ١,٤ ٪ تقريبا عن معدل الزيادة السنوية للسكان غير اليهود ، ويرجع ذلك بالأساس الى تضافر عوامل انخفاض معدل الزيادة الطبيعية وانخفاض معدل الهجرة لليهود الى إسرائيل ، فبعد ان كان معدل الزيادة السكانية مرتفعا ، وكانت الهجرة من يهود العالم الى إسرائيل مسئولة عن تفسير أكثر من ٥٠ ٪ من الزيادة في السكان اليهود ، واصبحت مسئولة في السنوات الخمس الأخيرة عن تفسير حوالي ٣٣ ٪ فقط من الزيادة الاجمالية في السكان اليهود ، يضاف الى هذا أن نسبة الزيادة الطبيعية للسكان اليهود قد انخفضت من نحو ٢٠ في الألف الى حوالي ١٨ في الألف في الفترة الأخيرة .

وعند الانتقال الى تحليل بنيان معدل الزيادة في السكان اليهود من الجانب الطائفي سوف نجد ان نسبة الزيادة الطبيعية عند اليهود الشرقيين تفوق كثيرا نسبة الزيادة الطبيعية لدى اليهود الغربيين ، وهو ما يهدد على المدى الطويل خصوصا مع ضخامة نسبة اليهود الشرقيين في تركيب يهود إسرائيل باختلالات عميقة في الهيكل الاجتماعى السياسى الاسرائيلى ، وهو ما يجد اليوم تعبيرا عنه في المعارضة النشطة لحركة مثل الفهود السود او المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية .

٢- خصائص التركيب العمرى والمهنى للسكان : تفيد دراسة التركيب العمرى والمهنى للسكان في مجال فهم فعاليتهم في النشاط الاقتصادى وفي دفع أو اعاقا النمو الاقتصادى بوجه عام ، وذلك عن طريق تحديد السكان في سن العمل ونسبتهم الى مجموع السكان ونسبة العاملين منهم بالفعل ، والمهارات والتخصصات والكفاءات التى يتمتع بها هؤلاء السكان .

ويعتبر السكان تحت سن ١٥ سنة دون سن العمل طبقا لمؤشرات الأمم المتحدة والبنك الدولى بينما تعتبر إسرائيل ان سن ١٤ سنة هو المؤشر الفاصل بين سن العمل وما دونه ، وطبقا للمؤشرات الدولية فان السكان تحت سن ١٥ سنة في إسرائيل يبلغون نحو ٣٣ ٪ من السكان سنة ١٩٧٥ مقابل ٣٦ ٪ من السكان سنة ١٩٦٠ ، بينما يبلغ السكان في سن العمل

(١٥ - ٦٤ سنة) حوالى ٦٠٪ من السكان سنة ١٩٧٥ مقابل ٥٩٪ من السكان سنة ١٩٦٠ ، ويمثل هؤلاء قوة العمل الأجمالية في المجتمع الاسرائيلي ، وهم ينقسمون الى قوة العمل المدنية وقوة العمل العسكرية ، وتفيد الاحصاءات الاسرائيلية ان قوة العمل المدنية (١٤ سنة فما فوق : تشكل نحو ٤٨,٣٪ من السكان سنة ١٩٧٥ ، ومعنى ذلك ان نحو ١١,٧٪ من السكان يعملون في المجالات العسكرية .

ويلاحظ أن معدل الاعالة (نسبة صغار السن الى مجموع السكان) ينخفض في اسرائيل عنه في بقية الدول المجاورة ومعظم الدول النامية حيث تصل هذه النسبة في اسرائيل حوالى ٣٣٪ مقابل ٤٠ - ٤٥٪ في معظم الدول النامية بل تصل هذه النسبة في قطاع غزة الى نحو ٥٠٪ من تعداد السكان وبذلك فان خصائص الهرم السكاني في اسرائيل تقترب تدريجيا من خصائص الهرم السكاني في البلدان المتقدمة حيث يصل معدل الاعالة في هذه البلدان من ٢٠ - ٢٥٪ ويتوزع سكان اسرائيل بين المناطق الحضرية ٨٤٪ (١٩٧٥) والمناطق الأخرى ١٦٪ وذلك في مقابل ٧٨٪ ، ٢٢٪ على التوالي سنة ١٩٦٠ أى أن هناك اتجاها للتركز والانتقال الى الحضر على حساب الريف ، وهو ما يعكس اتجاها مغايرا للخطة الاسرائيلية في بداية عهدها حيث كان يتم التركيز اساسا على الاعداد والاستيطان في الأراضي الزراعية والمناطق الريفية والاشتغال بالزراعة تلك التي يتناقص عدد العاملين بها حتى بلغ عام ١٩٧٥ نحو ٥١ ألف نسمة في نفس الوقت الذي يبلغ فيه عدد العلماء والاكاديميين من اليهود نحو ٧٢,٣ ألف عالم .

ومن الجدير بالذكر أنه ليس هناك تمييز ضد عمل المرأة في الاقتصاد الاسرائيلي وتشكل الاناث نسبة عالية في هيكل القوى العاملة الاسرائيلية بشكل عام ، وقد بلغت نسبة النمو في القوى العاملة الاسرائيلية في الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ نحو ٢,٨٪ في مقابل ٣,٥٪ في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، ويشكل العاملون في الزراعة والصيد والغابات حوالى ٤,١٪ من السكان في اسرائيل وذلك مقابل ١٥,٦٪ للصناعة و ٤٪ للماء والكهرباء ، ٤٣٪ للخدمات وذلك طبقا لاحصاءات عام ١٩٧٥ . ويرجع انخفاض معدل النمو في القوى العاملة الاسرائيلية الى عديد من الأسباب ، واهمها النزوح المتزايد للشباب في سن العمل من اسرائيل الى البلدان الغربية ، في السنوات الخمس الأخيرة ، بينما كانت الهجرة الى اسرائيل منذ السنوات الأولى لقيام الدولة تتكفل دائما بأن تمد اسرائيل بأعداد كبيرة من المهاجرين في سن العمل مما اعطى للهيكل السكاني الاسرائيلي خصائص معينة في السنوات الأولى ، ثم راحت معدلات الهجرة المنخفضة وارتفاع معدلات النزوح الى ارتفاع نسبة صغار السن في اسرائيل من ٢٨,٦٪ عام ١٩٤٨ الى ٣١٪ عام ١٩٦٧ ثم الى ٣٣٪ من السكان عام ١٩٧٥ .

ويزيد من حدة هذا الاتجاه في الوقت الراهن اتساع ظاهرة النزوح من المجتمع الاسرائيلي فقد نكرت معاريف في ١٩٧٦/٢/٢٦ ان نحو ٦٥٪ من مجموع النازحين عام ١٩٧٥ هم من الجامعيين ، وأن ٣٣٪ من النازحين هم من مواليد البلاد (أى أقل من ٣٠ عاما) بينما تتراوح اعمار نحو ٢٠٪ من النازحين سنة ١٩٧٥ بين ٢٥ - ٢٩ عاما^(١٥) وهو ما يعنى اتجاهها سلبيا على هيكل السكان والعمالة في اسرائيل خصوصا إذا وضعنا في الاعتبار التكاليف التى تحملها الاقتصاد الاسرائيلي من أجل اعداد هؤلاء النازحين .

لقد اختلفت الصورة الآن . فقد تميزت الهجرة السكانية لاسرائيل بارتفاع مستوى المهارات والمعارف الفنية للمهاجرين التى اكتسبوها في بلادهم الأصلية ، وكانت اسرائيل تعتمد على هذه الخصائص كأساس لتحقيق التقدم بواسطة قوة عمل ماهرة لم تتكلف هى في اعدادها شيئا ، أما الآن فمع اتساع ظاهرة النزوح تخسر اسرائيل اعدادا كبيرة من المؤهلين والمدرّبين التى تكلفت هى بنفقات اعدادهم .

إن هيكل السكان والقوى العاملة مازال يظهر تحيزا شديدا لصالح الفئات عالية الكفاءة التكنيكية من علماء واكاديميين وتكنيكيين ومديرين والذين تبلغ نسبتهم عام ١٩٧٥ نحو ٢٣,٨٪ من اجمالي القوى العاملة ، فاذا اضيفت اليهم نسبة العمال المهرة في الصناعة والتعدين والبناء والنقل وغيرها والتى تبلغ نحو ٢٦,٣٪ من اجمالي القوى العاملة في نفس العام ، بلغت نسبة العلماء والعمالة الماهرة نحو ٥٠,١٪ من اجمالي القوى العاملة في اسرائيل .

ومعنى هذا أن الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة هذه الخصائص لهيكل السكان والعمالة يتمتع بوفرة غير عادية في أصحاب التخصصات العالية والعمالة الماهرة ، أولئك الذين يستوجب تشغيلهم اقتصاديا بالكامل نسبة متزايدة من العمالة نصف الماهرة وغير المدربة وهى التى يفتقر اليها تركيب المجتمع اليهودي في اسرائيل طبقا للخصائص المعطاة حاليا ، وهو ما يؤدي الى استيعاب أكثر من ١٠٠ ألف عامل من المناطق المحتلة في هيكل العمالة الاسرائيلي يعمل ٤٪ منهم في قطاعات البناء ، ٢٥٪ في الصناعة والباقي ٢٠٪ في الخدمات ، ١٥٪ في الزراعة^(١٦) .

ويتركز نحو ٣٠٪ من السكان في اسرائيل في مناطق الرملة وتل ابيب وحيفا بينما في الأونة الأخيرة يتجه جزء من التوسع السكاني الى منطقة ايلات وجنوب النقب لأغراض - اقتصادية وعسكرية وذلك في اطار مشروع لبناء نحو ١٧٠ مستوطنة اسرائيلية في منطقة النقب تصبح خط دفاع رئيسي للمناطق الجنوبية من اسرائيل .

٢ - ابعاد المشكلة السكانية في إسرائيل : تكتسب المشكلة السكانية في إسرائيل طابعا مختلفا عن مثيلاتها في بلدان العالم الثالث والبلدان المجاورة لها على وجه الخصوص ، إذ بينما تعاني تلك الدول من انفجار سكاني يضغط على الموارد المتاحة ويتسم هيكلها السكاني بخصائص اتساع قاعدة صغار السن بالاضافة الى الخصائص الاجتماعية غير المواتية مثل الأمية والتمييز ضد المرأة في العمل ، فان مضمون المشكلة السكانية في إسرائيل يتمثل في اكثر من بعد يعكس طبيعة هذه الدولة ككيان مصطنع استيطاني عنصري ، تمثل امتدادا غربيا امبرياليا في قلب الوطن العربي ، وبالرغم من الخصائص المواتية للتنمية والنمو في هيكل السكان والعمالة إلا أن انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية ومعدلات الهجرة وزيادة معدلات النزوح والانقسام بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين وعدم التماثل العرقي والحضاري بين الطوائف وانخفاض نسبة العمالة نصف المدربة وغير الماهرة بالنسبة للعمالة الماهرة والكفاءات العليا كلها تمثل نقاط الضعف في الهيكل السكاني .

إن الخطر الذي أصبح يهدد كيان الاقتصاد الاسرائيلي هو الخروج عن قاعدة العمل العبري ، نتيجة لضرورات التشغيل والربحية ، ذلك أن انخفاض نسبة العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة والتي يمكن تعويضها عن طريق الاستقادة من ارتفاع نسبة هذه النوعيات على جانبي الخط الأخضر في أوساط السكان العرب ، تدفع الاسرائيليين الى جذب هذه النوعيات للتوظيف في مجالات العمل المختلفة وخصوصا في أنشطة البناء والزراعة والخدمات لسد النقص في النوعيات المطلوبة من العمالة في هذه المجالات ، هذا الأمر الذي يعتبره البعض من الاسرائيليين الحريصين على نقاء الدولة « الصهيونية » بمثابة قنبلة موقوتة داخل جسم الاقتصاد الاسرائيلي . ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع نسبة الزيادة الاجمالية في أوساط السكان العرب تهدد على المدى الطويل بانقلاب نسبة التوازن السكاني التي تحاول إسرائيل أن تحافظ عليها لصالحها داخل الأراضي المحتلة قبل ١٩٦٧ وتحاول أيضا عن طريق بناء المستوطنات أن تؤثر عليها في مصلحتها داخل الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ .

ذلك أن السكان العرب يتزايدون بمعدلات تصل الى اكثر من ٤٪ سنويا ، بينما يتزايد السكان اليهود الاسرائيليون بمعدل يصل الى ٢,٧٪ بما في ذلك نسبة الزيادة الناتجة عن الهجرة والتي تصل الى نحو ثلث الزيادة الاجمالية ، أي أن الزيادة الطبيعية لليهود في إسرائيل تبلغ نحو ١٧ في الألف في السنوات الأخيرة ، وهذا هو أحد عوامل الخطر الأخرى التي تهدد المجتمع الاسرائيلي من الزاوية السكانية .

فاذا اضعفنا الى ذلك استمرار انخفاض معدلات الهجرة وارتفاع نسبة

النزوح فان معنى ذلك عمليا تناقص تدريجي لاجمالي اليهود الاسرائيليين في فلسطين المحتلة وهو ما يعنى بداية النهاية بالنسبة للمجتمع الاستيطاني الصهيوني هناك .

ويكمن الحل لهذه المشكلة في مزيد من الهجرة عن طريق استقدام المزيد من اليهود من شتى ارجاء العالم ، هذا الأمر الذي تواجهه هو الآخر العديد من القيود على الجانبين فمن ناحية يعنى استمرار التوتر ولو بشكل جزئي احد العوامل الطارئة في المجتمع الاسرائيلي ويمثل قيودا على الهجرة اليها وعاملا من عوامل النزوح منها ، ومن الناحية الأخرى تواجه الهجرة بعوامل وظروف تمثل قيودا عليها منها نضوب الموارد للهجرة اليهودية تقريبا في أوروبا الشرقية والمغرب العربي ، وعزوف اليهود الأمريكيين عن الهجرة وارتفاع نسبة التساقط بين اليهود السوفييت المهاجرين الى اسرائيل وعلى ذلك فان استقدام المهاجرين هي عملية مقيدة بالعديد من القيود الخارجية بالاضافة الى القيود الداخلية والمتعلقة اساسا بمشكلات الاستيعاب الاجتماعي والاقتصادي وايجاد الاعمال المناسبة لليهود المهاجرين الى اسرائيل والذين ترتفع بينهم غالبا نسبة حملة المؤهلات العليا واصحاب التخصصات الرفيعة النادرة ، والذين لا يجدون اماكن مناسبة لهم بسهولة في أجهزة الدولة والاقتصاد الاسرائيلي وهذا بالاضافة الى مشكلات الأمن . وسوف نعالج مشكلات الهجرة والنزوح والتساقط والاستيعاب في مكان لاحق ، ويمكننا هنا أن نعرض هذه الحقائق بصورة موجزة .

١ - أن تعداد اسرائيل حتى منتصف ١٩٧٦ يبلغ حوالي ٤,٠ مليون نسمة وأن معدل الزيادة السنوية في السنوات الخمس من ١٩٧٠ - ١٩٧٥ يبلغ حوالي ٣,٣٪ بينما يبلغ معدل الزيادة في السنوات الثلاث من ١٩٧٢ - ١٩٧٥ بالنسبة لليهود في اسرائيل حوالي ٢,٧٪ سنويا ، ويرجع هذا الانخفاض الى ارتفاع نسبة زيادة السكان العرب ، وتراجع معدلات الهجرة الصافية .

٢ - أن الهيكل الاجتماعي للسكان يميز بين اليهود الشرقيين الذين يمثلون حوالي ٦٠٪ من السكان واليهود الغربيين الذين يمثلون حوالي ٢٩٪ من السكان ثم السكان العرب في الأرض المحتلة قبل عام ١٩٦٧ ويمثلون حوالي ١١٪ من السكان ، فالقاعدة الاجتماعية للهيكل السكاني في اسرائيل تتكون اساسا من اليهود الشرقيين الذين يبلغ حوالي ثلاثة ارباعهم من اصول افروآسيوية بينما الباقي من أوروبا الشرقية ، في الوقت الذي يحتل فيه اليهود الغربيون القمة الاجتماعية من زاوية الثروة والسلطة ويشكل السكان العرب مواطنين من الدرجة الثانية سواء في علاقتهم بالدولة أو بالمنظمات التعاونية مثل الهستدروت .

٣ - أن الهيكل العمري للسكان يتميز بالانخفاض النسبي لفئة صغار السن الى مجموع السكان ، وهو ما يشكل عاملا مواتيا لزيادة قوة العمل ودفق عملية التنمية وبالرغم من تزايد نسبة صغار السن في السنوات الأخيرة عنها في السنوات العشر الأولى بعد اعلان الدولة ، إلا أن هذه النسبة ما تزال افضل بكثير من النسب المقابلة لصغار السن في الهياكل السكانية للبلدان المجاورة والتي تتأرجح في الغالب حول ٤٠٪ مما يعنى ارتفاع معدل الاعالة ويمثل قيذا على عملية التنمية .

٤ - أن الهيكل المهني للسكان يتميز بارتفاع نسبة العلماء والاكاديميين واصحاب التخصصات النادرة والعمالة الماهرة الى مجموع السكان ووجود نقص في الأيدي العاملة نصف المدربة وغير الماهرة ، وهو ما يشكل عقبة امام استمرار سياسة العمل العبرى .

٥ - أن السكان في اسرائيل مازالوا يتركزون في منطقة الجليل والشمال وخصوصا المدن الساحلية ويمثل سكان الحضر نحو أربعة اخماس السكان بينما يشكل السكان غير الحضريين الخمس الآخر ، كما أن استراتيجية التوسع والاستيطان الصهيونى تسعى الى تعمير النقب وجنوب فلسطين واقامة حوالى ١٧٠ مستعمرة تكون قاصرة على بناء حائط صد قوى في الجنوب ، أو جسر قوى لاقامة العلاقات وذلك عن طريق ايجاد مصادر المياه لاستصلاح وزراعة هذه المنطقة وبناء مجتمع صناعى ضخم بها .

تلك هى أهم الخصائص السكانية للمجتمع الاسرائيلى ، والتي سوف نعالج مشكلاتها من خلال عرض وتحليل مشكلات الهجرة والنزوح والاستيعاب والتساقط في اسرائيل ، ويمكننا ان نخلص في النهاية الى أن هيكل السكان في إسرائيل الذى هو هيكل مصنع أو منقول وليس هيكلا طبيعيا قد تحكمت في ظروف اقامته ومازالت العديد من العوامل والقيود التى تؤدى الى تشوهات حادة في بنيته وأن هذه القيود تشتد آثارها السيئة في الوقت الراهن بما يمثل تحديا طبيعيا للمشروع الصهيونى الكبير .

مشكلات الهجرة والنزوح والتساقط

تعتبر دولة إسرائيل تجسيدا لنموذج الاستزراع الاقتصادى فوق أراض مملوكة لشعب آخر وكان العاملان الاساسيان اللذان ساهما في بناء الدولة الى جانب العقيدة الصهيونية والعنف الوحشى هما التدفق غير المحدود للهجرة البشرية وهجرة رأس المال خصوصا في السنوات الأولى التى اعقبت اعلان الدولة مباشرة ، ذلك أنه فيما بين عامى ١٩٤٨ - ١٩٥١ فقط دخل الى اسرائيل ما يقرب من ٧٠٠ ألف مهاجر يشكلون ما يقرب من ٦٠٪ من الهجرة السكانية خلال السنوات ١٩٤٨ - ١٩٧٠ (١٧) .

وقد تضاعف عدد السكان في إسرائيل خلال هذه الفترة (٤٨ - ١٩٧٠) من ٩١٥ ألف نسمة الى ما يقرب من ٣ مليون نسمة ، بنسبة زيادة قدرها ٢٢٨٪ خلال تلك الفترة وكانت الهجرة مسئولة عن تفسير نحو ٦٠٪ من الزيادة في عدد السكان ، على أن معدل الزيادة السنوية في الهجرة قد اخذ في التناقص بعد موجة الهجرة الكثيفة الى اسرائيل في بداية نشوء الدولة ، إذ أن متوسط معدل الزيادة خلال الفترة ٤٨ - ١٩٦٥ قد بلغ نحو ٦,٣٪ سنويا ، ثم انخفض بعد ذلك الى ٢,٤٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٨ على أن الهجرة الصافية قد بلغت نحو الصفر في بعض السنوات مثل عام ١٩٦٥/١٩٦٦ وكذلك في عام ١٩٧٧ حينما تعرض الاقتصاد الاسرائيلي للمحنة الثانية ، حيث تعادلت تقريبا اعداد المهاجرين الى إسرائيل مع اعداد النازحين عنها .

وتمثل ارقام الهجرة احد المؤشرات الهامة لقوة جذب الدولة الصهيونية ليهود العالم ، وقدرتها على الاحتفاظ بالسكان المقيمين فعلا ، وكذلك تعكس ارقام الهجرة من ناحية أخرى قوة نفاذ الاسطورة الصهيونية وايدئولوجيتها الى عقول يهود العالم ، ولا شك أن لكل ذلك دلالة هامة بالنسبة لمستقبل إسرائيل كدولة تريد أن تصبح ملاذا لكل يهود العالم ، وتمثل ارقام الهجرة الصافية اختبارا لكفاءة المشروع الصهيوني وامكانياته المستقبلية .

تطور الهجرة الى إسرائيل : بلغ المتوسط السنوي لعدد المهاجرين الوافدين الى اسرائيل بين سنتي ١٩٤٨ - ١٩٥١ نحو ٢٠٣,٣ ألف مهاجر سنويا ، لكن متوسط اعداد المهاجرين انخفض بعد ذلك الى حد كبير حتى بلغ خلال سنوات الازمة الاقتصادية ٦٥ - ١٩٦٨ نحو ٢٠٠ ألف سنويا ووصل سنة ٦٥ - ٦٦ الى ما يقرب من ١٠ الاف لكن ارقام الهجرة اخذت في التزايد بعد ذلك مرة أخرى ، خصوصا بعد انفراج الازمة الاقتصادية واحتلال اسرائيل لأراضي الضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان ، الأمر الذي دفع الى مزيد من الاستجابة للدعاية الصهيونية .

وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هي ارتفاع المتوسط السنوي لعدد المهاجرين خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ الى نحو ٣٨,٨ ألف بنسبة زيادة تصل الى ٩٠٪ من المهاجرين خلال الفترة ٦٥ - ١٩٦٨ .

وبلغت الهجرة ثروتها فيما بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٣ حيث قفزت اعداد المهاجرين الى اسرائيل من ٣٨,٨ ألف مهاجر في المتوسط للثلاث سنوات السابقة الى نحو ٥٥,٨ مهاجر سنة ١٩٧٢ ، وما يقرب من ٥٤,٨ ألف مهاجر في السنة الثالثة ، لكن الهجرة الى اسرائيل اخذت في التناقص بعد تلك نتيجة لظهور بؤس الازمة الاقتصادية وتفاقم مشكلات الاستيعاب

للمهاجرين الجدد ، بالاضافة الى العديد من العوامل التنظيمية الأخرى التي يأتى تأثيرها فى المرتبة الدنيا ، وعلى ذلك فقد انخفضت الهجرة سنة ١٩٧٤ بنسبة ٤٤٪ تقريبا عن العام السابق وبلغ عدد المهاجرين نحو ٣٢ ألفا اخذوا يتناقصون منذ ذلك التاريخ نتيجة لضعف عوامل الجذب الى المجتمع الاسرائيلى من الخارج .

الهجرة الى اسرائيل		
السنة	عدد المهاجرين	الزيادة او النقص %
١٩٧٢	٥٥٨٨٨	—
١٩٧٣	٥٤٨٨٦	(-) ١,٨
١٩٧٤	٣١٩٧٩	(-) ٤٤
١٩٧٥	٢٠٠٢٨	(-) ٣٧,٥
١٩٧٦	١٩٨٧٩	(-)
١٩٧٧	١٨٦٠٠	- ٦

السنوات ٧٢ ، ١٩٧٣ : حسين ابو النمل - الاحصاءات الاسرائيلية بيانات مصنوفة وحقائق سياسية ثنى . ف عند ١٧ اكتوبر ١٩٧٧ .

السنوات ٧٤ - ١٩٧٧ : من تقرير لعوزى نركيس رئيس قسم الهجرة والاستيعاب - ملحق ن ، د . ف عند سبتمبر ١٩٧٧ ص ٥٩٥ ، سنة ١٩٧٧ ، تقيرى ، المصدر السابق .

ونتيجة للتدهور المستمر فى معدلات الهجرة واعداد المهاجرين الى اسرائيل ، فان الكلام حول الاستعداد لاستقبال مائة ألف مهاجر سنويا قد خفت ، حيث كانت المصادر الاسرائيلية تأمل فى هجرة ٦٠,٠٠٠ ألف يهودى سنويا من الاتحاد السوفييتى الى اسرائيل ، بالاضافة الى ٤٠,٠٠٠ ألف مهاجر يهودى من مصادر اخرى ، وكان انخفاض اعداد المهاجرين الى ما تحت العشرين ألفا يعد ضربة قاسية للمسئولين عن الهجرة والاستيعاب سواء فى اسرائيل أو فى الوكالة اليهودية .
مصادر الهجرة الى اسرائيل :

كانت اوربا الشرقية فى الخمسينيات هى المصدر الضخم لليهود المهاجرين الى اسرائيل ، وكان ميراث الاضطهاد النازى لليهود ، ودعاية المنظمات اليهودية عاملين يتحالفان لدفع مزيد من اليهود فى تلك البلدان الى الهجرة الى اسرائيل حيث الجنة الموعودة ، وكان لاستمرار تدفق يهود هذه البلدان على اسرائيل تأثيرا كبيرا فى الحصاد النهائى لارقام الهجرة الى اسرائيل .

ومن الواضح ان نضوب مصادر الهجرة في اوربا الشرقية حيث هاجرت معظم الجاليات اليهودية في تلك البلدان الى اسرائيل كان احد العوامل المؤثرة والتي تفسر ركود معدلات الهجرة الى اسرائيل وانخفاض اعداد المهاجرين .

وحيث ان الجالية اليهودية في الاتحاد السوفييتي تمثل ثانی اكبر تجمع لليهود في العالم بعد الجالية اليهودية في الولايات المتحدة ، حيث يعيش في الاتحاد السوفييتي حوالي ثلاثة ملايين يهودي ، فقد راحت المنظمات الصهيونية تضغط من كل جانب لكي تجعل قضية هجرة اليهود السوفييت هي قضية الساعة بالنسبة للهجرة اليهودية عموما واستطاعت من خلال تجنيد جماعات الضغط المختلفة في الولايات المتحدة ان تجعل هذه القضية هي احدى القضايا المثارة في العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية . ورغم ان السوفييت لا يفرضون شروطا تمييزية ضد اليهود في الهجرة من الاتحاد السوفييتي ، فان جماعات الضغط الصهيونية قد نجحت اعلاميا في ان تصور قضية هجرة اليهود على انها احدى قضايا حقوق الانسان ، لكن هذا النجاح على المستوى الاعلامي لم يقابلة نجاح مماثل على صعيد تعبئة هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ، حيث ارتفعت نسبة التساقط في الطريق من الاتحاد السوفييتي الى اسرائيل عبر معسكرات الانتقال في النمسا أو ايطاليا ، ووصلت نسبة التساقط هذه الى ما يقرب من ٦٠٪ من المهاجرين السوفييت ، بل الى ما يقرب من ٨٠٪ من المهاجرين من جمهورية روسيا أو اوكرانيا ، والجمهوريات الاوربية عموما في الاتحاد السوفييتي وهو ما يعكس حقيقة انه كلما ارتفع المستوى العلمي والتكنيكي والمادي للمهاجر قل الارتباط بينه وبين دولة اسرائيل ، واندفع الى الهجرة الى بلدان أخرى خصوصا الى الولايات المتحدة أو فرنسا أو غيرها من البلدان الاوربية المتقدمة .

ولقد بلغت اعداد المهاجرين من اليهود السوفييت الى اسرائيل سنة ١٩٧٣ نحو ٣٣٤٧٨ مهاجر انخفضت الى نحو ١٦٨٠٠ مهاجر في العام التالي مباشرة بنسبة هبوط تبلغ قرابة ٥٠٪^(١٨) واستمر التدهور يشدد حتى بلغت في النصف الاول من عام ١٩٧٧ حوالي ٣٤٠٠ مهاجر مقابل ٣٧٠٠ مهاجر في نفس الفترة من عام ١٩٧٦^(١٩) ولم يتعد اجمالي الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي منذ ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٦ نحو ١٢٥ ألف مهاجر يهودي ، بينما كانت توقعات الاسرائيليين تصل الى نحو ٦٠ ألف مهاجر سنويا .^(٢٠)

واذا اضعنا الى ذلك معدلات التساقط العالية في اعداد المهاجرين وانخفاض اعداد المهاجرين الفعليين الى اسرائيل والتي بلغت في الاجمالي

نحو ٤٩,٣٪ من عدد المهاجرين سنة ١٩٧٦ ، فان الامال المعلقة على هجرة يهود الاتحاد السوفييتى الى اسرائيل تبدو شاحبة ، مما يبىد تلك الاحلام حول استيعاب يهود الاتحاد السوفييتى و امداد اسرائيل بنحو ثلاثة ملايين يهودى جدد ينضمون الى بنية الهيكل السكانى فى اسرائيل لمضاعفة قدراتها ، وتمكينها من فرض الشرعية والسيطرة وتحقيق الاسطورة الصهيونية فى اعادة بعث دولة صهيون وفقا لحدودها فى اذهان الصهاينة .

والى جانب اوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى فان البلاد العربية والمغرب العربى على وجه الخصوص كانت تمثل هى الاخرى موردا هاما من موارد الهجرة الى اسرائيل ، وكان لنضوب هذه الموارد اثرا كبيرا على انخفاض معدلات الهجرة فى السبعينات .

وتأتى الولايات المتحدة وامريكا الشمالية فى المركز التالى للاهمية من حيث مصادر الهجرة الى اسرائيل ، فقد ارتفعت الهجرة من امريكا الشمالية الى اسرائيل بعد يونيو ١٩٦٧ ، الى حد كبير وبلغت ذروتها الى نحو عشرة آلاف مهاجر سنويا ، لكنها لم تلبث ان انخفضت بنسبة كبيرة بعد ١٩٧٢ حيث بلغت قرابة ٤٣٩٣ مهاجر سنة ١٩٧٣ وانخفضت بنسبة ٥٠٪ تقريبا بعد ذلك حيث بلغت اعداد المهاجرين من امريكا الشمالية فى النصف الاول من عام ١٩٧٧ (يناير - يونيو) حوالى ١٠٠٠ مهاجر .

والى جانب المهاجرين من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة تأتى مصادر الهجرة من امريكا اللاتينية وجنوب افريقيا ، وقد بلغت اعداد المهاجرين من امريكا اللاتينية نحو ٤٤١٨ مهاجر سنة ١٩٧٣ انخفضت الى ٢٧٨٢ مهاجر سنة ١٩٧٤ . وتليها جنوب افريقيا التى بلغت اعداد اليهود المهاجرين منها الى اسرائيل نحو ٩٠٠ مهاجر فى النصف الاول من عام ١٩٧٧ .

وعلى ذلك فان مصادر الهجرة الى اسرائيل يمكن ترتيبها من حيث الاهمية حاليا كالتالى : -

اولا - الاتحاد السوفييتى ويأتى منه الى اسرائيل نحو سبعة آلاف مهاجر سنويا .

ثانيا - الولايات المتحدة وكندا ويأتى منها نحو ثلاثة آلاف مهاجر سنويا .

ثالثا - امريكا اللاتينية ويأتى منها نحو الفى مهاجر سنويا .

رابعا - جنوب افريقيا ويأتى منها نحو الفى مهاجر سنويا .

خامسا - دول اوربا الغربية ويأتى منها نحو الف مهاجر سنويا .

على ان مؤشرات الهجرة مازالت تعكس تدهورا مستمرا وذلك لعدد من الاسباب الطبيعية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والايديولوجية .

اسباب انخفاض الهجرة :

ان انخفاض مستويات الهجرة ومعدلات نزولها تمثل احدي المشكلات الجوهرية التي تواجه بنية المشروع الصهيوني في جانبه السكاني ، الى جانب المشكلات الاخرى المتعلقة بالتساقط والنزوح والاستيعاب ، ويمكننا ان نقول بشكل عام ان هذه المشكلات تمثل مسارا واحدا مستمرا يعكس تأثيره في كافة المؤشرات المتعلقة بالهجرة أو النزوح أو الاستيعاب أو التساقط .

وبداية ، نرى ان نضوب الموارد الطبيعية للهجرة في بعض الدول او القارات يمثل اول العوامل التي انت الى انخفاض مستويات الهجرة ، ذلك ان الهجرة مقيدة اصلا بحجم اليهود في العالم والذي يقدر بحوالي ١٤ مليون تقريبا ، يعيش اكثر من الثلث في الولايات المتحدة الامريكية ويعيش في الاتحاد السوفييتي ما يقرب من ثلاثة ملايين ويعيش الباقي في اوربا وامريكا اللاتينية الى جانب تعداد اليهود في اسرائيل .

ومن الملاحظ ان هجرات اليهود الشرقيين سواء من اوربا الشرقية أم من البلاد العربية وافريقيا كانت تمثل اهم مصادر الهجرات الى اسرائيل ، ويرجع ذلك الى تضافر عوامل عديدة من اهمها انخفاض مستوى المعيشة لهذه الاقسام من يهود العالم مما يعنى امكانية اعلى لتأثير ايديولوجية تعدد اليهود بالارتقاء الطبقي من خلال الهجرة الى اسرائيل .

ان قوة الدافع الاقتصادي لدى اليهود الفقراء كانت اهم عوامل نزوحهم من اوطانهم الأصلية الى ارض الميعاد ، وحيث كانت الوكالة اليهودية تقوم بتمويل عمليات التهجير والاستيعاب في اسرائيل ، فقد اندفعت الهجرة الكثيفة من هذه الاقسام من اليهود الى اسرائيل ، ولكن ما ان قاربت هذه التجمعات على النضوب حتى انخفضت معدلات ومستويات الهجرة الى اسرائيل .

انن فان نضوب موارد الهجرة تقريبا في اوربا الشرقية والبلدان العربية يمثل احد العوامل وراء انخفاض الهجرة الى اسرائيل .

اما العامل الثانى الذى يفسر انخفاض الهجرة الى اسرائيل فهو يتمثل في التأثير السلبي للاوضاع الداخلية في اسرائيل على الهجرة ، وينقسم هذا العامل الى عديد من العوامل الفرعية مثل الازمة الاقتصادية والتوتر الامنى ، وانعدام الاستيعاب الاجتماعى ، والنقص فى المساكن ، بالإضافة الى المنهج البيروقراطى فيما يتعلق باستقبال المهاجرين بشكل عام ، ويؤكد بنحاس سايير رئيس ادارة الوكالة اليهودية في مقابلة له مع دافار (١٩٧٥/١/٣) ان هذه الاسباب تترك تأثيرا سلبيا على الهجرة الى اسرائيل ، بالإضافة الى تأثيراتها الاخرى على نواحي النزوح والتساقط .

ومن الواضح انه مع ارتفاع مستوى المعيشة لليهود خارج اسرائيل ، فان المعايير الاقتصادية والامنية والاجتماعية تترك تأثيرا كبيرا على اتجاهات الهجرة بين هؤلاء اليهود ذلك انه مع ارتفاع نسبة الضرائب ، وزيادة الاسعار والتضخم والركود الاقتصادي ، فان الاغراء الاقتصادي يكون ضد الهجرة الى اسرائيل وفي صالح البقاء في الاوطان الاصلية لليهود حيث الاستقرار الاقتصادي النسبي خصوصا في البلاد المتقدمة .

كما ان المعايير الامنية والتي ترتبط باستقرار الدولة واستقرار المواطن ، تظل تعمل في غير صالح الهجرة الى اسرائيل طالما ان هناك شعبا مايزال يقاتل من اجل حقوقه الوطنية ضد اسرائيل ، وطالما ان ايدي هذا الشعب تمتد الى داخل اسرائيل نفسها ، واذا كانت الحرب والتوتر الامني قد دفعا في مرحلة سابقة الى زيادة التعبئة وارتفاع مستويات الهجرة الى اسرائيل ، فان تأثير الحرب والتوتر الامني قد اصبح سالباً بعد ما توقفت امكانية زيادة المصادر والموارد والامكانيات الى اسرائيل من خلال التوسع الاقليمي .

وتشكل المعايير الاجتماعية هي الاخرى احد القيود على الهجرة الى اسرائيل ويأتي في مقدمتها الاستيعاب الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين وطبيعة العلاقات داخل المجتمع الاسرائيلي التي تتسم بالتمييز والعنصرية حتى ضد اليهود الشرقيين أو الملونين ، الى جانب صعوبات الانصهار الاجتماعي والاندماج بين اليهود المهاجرين من اقطار عديدة لا تجمعهم روابط حضارية واحدة ، وتؤدي هذه العوامل دورا فعالا قويا ليس فيما يتعلق فقط بتخفيض مستويات الهجرة الى اسرائيل ، بل ايضا فيما يتعلق بزيادة مستويات الهجرة المضادة (النزوح) من اسرائيل ، ومن ثم فان لها جوانب تأثير حادة على الهجرة الصافية الى اسرائيل . وقد ادى الانخفاض الشديد في الهجرة خلال عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الى مسارعة المسؤولين في الدولة والوكالة اليهودية الى عقد مشاورات من اجل دراسة اسباب هذه الظاهرة ومحاولة علاجها ، وتقرر بعد مشاورات بين رئيس الحكومة ورئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية تشكيل لجنة خاصة لفحص مشكلة الاستيعاب ودراستها من جميع نواحيها ، وقد كلف عميد « التخنيون » العميد احتياط عاموس حورف برئاسة اللجنة المذكورة التي شكلت في مارس ١٩٧٦ ، وبعد عمل استمر قرابة سبعة اشهر قدمت لجنة حورف تقريرها الى رئيس الحكومة ورئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية ، وقد انطلق الاستنتاج الرئيسي في التقرير من ان الهجرة والاستيعاب بطبيعتهما تشكلان مسارا مستمرا ، وان الفصل بينهما يضر باستمرارية المسار ... ومن ثم فقد انصبت توصيات اللجنة على المجال التنظيمي ، مثل اقامة مجلس اعلى

الهجرة والاستيعاب ، وتوحيد المسؤولين عن الهجرة والاستيعاب في اطار ما يسمى « مصلحة الهجرة والاستيعاب » ^(٢١) ومعنى ذلك ان لجنة حورف قد انحرفت في توصياتها عن ان تلمس عمق الموضوع واساس الظاهرة ، ومن ثم فان اصلاح ترتيبات الهجرة واعادة تنظيمها ، لم يكن يعنى اكثر من محاولة سطحية لعلاج المشكلة من خلال اصلاح الادارة البيروقراطية للهجرة والاستيعاب ، وعلى ذلك فانه بالرغم من الاخذ بتوصيات اللجنة فقد استمرت الهجرة في التدهور ، وظل تفاقم الازمة الاقتصادية واستمرار العمليات الفدائية واتساع الهوة الاجتماعية يمد آثاره السلبية على الهجرة .

العامل الثالث هو العامل الايديولوجي ، وقد اسهمت الايديولوجية الصهيونية في تعبئة معظم يهود العالم لصالح دولة اسرائيل بـدرجات متفاوتة ، لكن تراخى تأثير الايديولوجية الصهيونية في الالونة الاخيرة كان احد الاسباب في تراخى تدفق الهجرة البشرية او هجرة رأس المال . فالارتباط بالصهيونية « كعقيدة عنصرية » من جانب اليهود قد تم في ظل معطيات سياسية وتاريخية جعلت هذه العقيدة الصهيونية بمثابة « عقيدة منقذة » بالنسبة ليهود العالم ، ومع امتزاج رأس المال الصهيوني برأس المال العالمى ، فقد عملت مصالحهما بشكل مشترك ، ونجحت جهودهم في ظل سيطرة الامبراطوريات الاستعمارية (وخصوصا الانجليزية والفرنسية) على مصير العالم ، في تفريغ اجزاء واسعة من الوطن الفلسطيني وبناء أسس مجتمع صهيونى تتفاعل في تكوينه الايديولوجى الاسطورة اليهودية حول ارض الميعاد وشعب الله المختار ، والعنصرية العنيفة الدموية لرأس المال الصهيونى ، والنزعة الاستعمارية الوحشية ضد الشعب الفلسطينى فوق ارضه ، وكانت العصابات العسكرية هى وسيلة التوسع وكانت المستوطنة هى وحدة الاستقرار الاقتصادي / الاجتماعي ، ومركز الثوب للتوسع من جديد ، وهكذا ساعدت الظروف الدولية والامكانيات الخاصة باليهود بالاضافة الى طبيعة الاوضاع في فلسطين على قرع ورائع وانتعاش تأثير الايديولوجية الصهيونية على اليهود ، خصوصا مع استمرار تحقيق الانتصارات في مواجهة العرب .. فالتاريخ اليهودى الذى انقطع قد عاد ليتصل مرة اخرى ، وشخصية اليهودى المهزوم المنزوى في « الجيتو » قد تحولت الى شخصية اخرى « منتصرة » تعيش فوق ارض ودولة كاملة هى جزء من حلم ارض الميعاد .

لكنه مع بناء الدولة الصهيونية وبروز مصالح خاصة برأس المال الاسرائيلى ، واستمرار الدولة على اساس العنف ، والتمييز داخل المجتمع الاسرائيلى نفسه ، قد دفع أعدادا كبيرة من المهاجرين الى اسرائيل لان

يعوبوا من حيث أتوا ، وكانت تلك هي موجة النزوح الاولى من اسرائيل ، تلك التى تكونت من أولئك الاشخاص « الذين خيبت دولة اسرائيل آمالهم » .

وكان هذا يعنى بداية عدم تطابق الهوية بين اسرائيل ويهود العالم ، ومن ثم كان يعنى انحسار نفوذ الصهيونية على يهود العالم ، ومع التحولات التى تمت فى بنية هيكل العلاقات الدولية ، والتحولات التى تمت فى بنية رأس المال الدولى ، بما يدعم المصالح الرأسمالية متعددة القوميات ، وكذلك ازمة الرأسمالية فى مراكزها المتقدمة ، فقد كانت تلك عوامل خارجية غير مواتية بالنسبة لتأثير الصهيونية على يهود العالم ، وبالتالي ضعف الارتباط بين اليهود ودولة اسرائيل .

ومن السهل علينا ان نلاحظ ذلك فى التدفق المحسود خلال سنوات السبعينيات للبشر ورؤوس الاموال الصهيونية الى اسرائيل والذى غذته عوامل الازمة الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعى وانخفاض مستوى الرفاهية ، على انه من الصعب ان نبسط ازمة الايديولوجية الصهيونية ذاتها ، فذلك يستحق مجهودا واسعا ومستقلا - يحاول استقصاء امكانيات نمو او ذبول الايديولوجية الصهيونية التى تشكل احد العوامل الدافعة وراء قيام اسرائيل .

لقد تناول ناحوم جولدمان فى محاضرة عن العلاقات بين اسرائيل ويهود العالم ، اسس هذه العلاقات فقال انها يجب ان تقوم على ثلاثة مبادئ ، وحدة الشعب بأسره ، والمساواة بين جميع فئاته ، واعتراف يهود المنفى بسيادة اسرائيل وحققها فى اتخاذ قرارات ملزمة بالنسبة لسيادتها ، واعتراف اسرائيل بالاستقلال الذاتى ليهود المنفى دون محاولة للسيطرة على سياساتهم الداخلية ، واتاحة الفرصة لهم للدلاء بأرائهم فى اسرائيل^(٢٢) . ويعكس هذا التصور الذى يقدمه جولدمان جذور ازمة حقيقية بين اسرائيل ويهود العالم ، واختلافا فى وجهات النظر حول ولاية اسرائيل على يهود العالم ، بل ان الامر قد تطرق الى ما هو اكثر من ذلك حينما عقد مؤتمر بروكسل بخصوص موضوع الهجرة ، وهجرة اليهود السوفيت بشكل خاص فى ١٧ فبراير ١٩٧٦ ، حيث اختلف الحاضرون على اصطلاح « ارض اسرائيل » الذى اصر مناحم بيجين على انضاله ضمن البيان النهائى للمؤتمر^(٢٣) ، واذا كان المؤتمر قد وافق فى النهاية على ذكر « ارض اسرائيل » بدلا من « اسرائيل » على اساس ان ارض اسرائيل تضم طبقا لتعريف بيجين « يهودا والسامرة » ، الا ان الخلاف حول هذا الموضوع مازال قائما ويشكل احد قضيتين بثيران الحساسية بين يهود العالم ويهود اسرائيل ، اولاهما قضية المساعدات الخارجية ، وثانيهما قضية الاستيطان فى الاراضى المحتلة .

ان اتجاه الشباب في ظل هذا العصر نحو ثقافة علمانية وضعف التربية اليهودية ووهن الارتباط بالصهيونية تشكل في مجموعها عاملا قويا لضعف التأثير الأيديولوجي للصهيونية على يهود العالم ، ومن ثم على مستوى ومعدلات الهجرة ، ويشكل احد العوامل التي تفسر انخفاضها .

اما العامل الرابع فهو العامل السياسي الدولي الذي تتفاعل فيه جزئيات التأييد المتعاضم لكفاح الشعب الفلسطيني وحصول فلسطين على مقعد مراقب في الأمم المتحدة ، وسعى دول السوق الأوروبية الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ودعم المعسكر الاشتراكي لكفاح الشعب الفلسطيني ، واتساع حركة التأييد للحقوق الفلسطينية داخل امريكا ذاتها وهي التي تشكل معقل التأييد الصهيوني لاسرائيل ، كل هذه الجزئيات تشكل عاملا يقيد من الهجرة الى اسرائيل حيث تتكشف كل يوم خصائص الاغتصاب وعدم المشروعية للتوسع في المشروع الصهيوني .

لقد تضافرت العوامل الأربعة ، نضوب معظم موارد الهجرة ، والتأثيرات السلبية للاوضاع الداخلية ، وتراخي نفوذ الأيديولوجية الصهيونية على يهود العالم ، واتساع التأييد الدولي لكفاح الشعب الفلسطيني لكي تقيد من مستويات الهجرة الى اسرائيل ، وبذلك فانها تفسد مخططات المنظمات الصهيونية واسرائيل في ان تصبح اسرائيل ملاذ كل يهود العالم ، وان ينتقل اليها خلال الأعوام القادمة الغالبية العظمى منهم ، وبذلك يظل المشروع الصهيوني ناقصا وعاريا امام المستقبل ، خصوصا مع استمرار فاعلية العوامل الطارئة داخل اسرائيل .

النزوح من اسرائيل :

شهدت اسرائيل منذ قيامها سنة ١٩٤٨ ثلاث موجات نزوح رئيسية اختلفت في اسبابها واعدادها :

الأولى في السنوات الأولى بعد قيام اسرائيل وتكونت من اشخاص « خيبت دولة اسرائيل آمالهم » .

الثانية في منتصف الستينات ، نتيجة للركود الاقتصادي ، ونتيجة النظام الذي يقتل المبادرة الفردية ، الثالثة حاليا ومن اوائل السبعينات ، وقد ضمت الكثير من اصحاب الكفاءات العالية والشباب من مواليد اسرائيل^(٢٤) وقد عرض بنحاس سابير رئيس ادارة الوكالة اليهودية الاحصاءات التالية عن النزوح^{٢٥} من عام ٦٤ - ١٩٦٨ تراوحت نسبة النزوح بين ٦,٥ - ٨,٥ ألف في السنة . في عام ١٩٧٢ نزح من اسرائيل حوالي ٩٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٣ نزح من اسرائيل حوالي ١٨٠٠٠ شخص .

وقد قدر سابير اعداد المتوقع نزوحهم عن اسرائيل عام ١٩٧٥ بنحو ١٥ - ٢٠ الف شخص ، وبالرغم من أن الأرقام الرسمية الاسرائيلية في موضوع النزوح بالذات يجب ان تؤخذ بتحفظ شديد الا انه بالرغم من ذلك يستطيع القارئ ان يلاحظ من الأرقام نفسها مدى ارتفاع نسبة النزوح من اسرائيل التي تعبر عن قوة عوامل الطرد داخل المجتمع الاسرائيلي وطبقا لمعلومات راديو اسرائيل فقد بلغ عدد النازحين منذ قيام الدولة حوالي ٦٠٠ الف شخص اي ما يساوي عدد اليهود في فلسطين سنة ١٩٤٨ ، ويزيد من دلالة هذه الأرقام ان نعرف ان حوالي ٦٥٪ من النازحين عام ١٩٧٥ كانوا من الجامعيين واصحاب الكفاءات العليا ، وان ٣٣٪ منهم من مواليد البلاد وان ٢٠٪ منهم من الشباب الذين يتراوح أعمارهم بين ٢٥ - ٢٩ عاما . (٢٦)

وقد اوردت « هاتسوفيه » في ١٩٧٧/٢/٤ ان ١٢٪ من مجموع البالغين في المجتمع اليهودي في اسرائيل يدرسون امكانية مغادرة البلاد ، وان ٢٠٪ منهم يتراوح سنهم بين ١٨ - ٢٩ سنة ، ومن مواليد اسرائيل ، ومعنى ذلك ان نحو ثلث النازحين من جيل « الصابرا » وهو ما يشكل تهديدا خطيرا لمستقبل اسرائيل ، حيث يفترض ان يكون الولاء بين جيل الصابرا وبين اسرائيل اقصى ما يكون ومن ناحية أخرى ، فهجرة الصابرا من اسرائيل تمثل خسارة فادحة لأنهم يشكلون نسبة عالية من شباب اسرائيل ، ويمثلون ايضا مرحلة هامة من مراحل العمر الانتاجي .

وبينما كانت نسبة النزوح تبلغ حوالي ٢٩٪ من اجمالي الهجرة سنة ١٩٧٢ ، نجد ان هذه النسبة قد ارتفعت نتيجة لتفاعل عوامل زيادة اعداد النازحين وانخفاض اعداد المهاجرين بدرجة كبيرة ، ووصلت هذه النسبة الى نحو ١٠٠٪ من اعداد المهاجرين سنة ١٩٧٥ ، بحيث كان التأثير الصافي للهجرة مساويا للصفر ، ثم قفزت ارقام النزوح عام ١٩٧٦ لكي تتجاوز اعداد المهاجرين بنحو اربعة آلاف شخص . (٢٧) حيث قدرت اعداد النازحين بنحو ٢٤٠٠٠ شخص مقابل ١٩٨٠٠ مهاجر .

ولا شك ان العوامل التي تؤثر في انخفاض الهجرة ، وذبول التسايد اليهودي العالمي لدولة اسرائيل تعمل في نفس الوقت على التأثير من داخل اسرائيل في دفع المزيد من الهجرة المضادة من اسرائيل ، وقد اشارت يديعوت احرونوت الى ان عوامل النزوح ثلاثة هي : (٢٨)

- (١) الجو الاجتماعي الخائق .
- (٢) الوضع الاقتصادي الآخذ في التآزم .

(٣) التوتر الأمنى الدائم .

وتمثل هذه العوامل الثلاثة مظاهر لمشكلات طويلة المدى في تركيب اسرائيل ، وليس من السهل علاجها في المدى القصير ، وعلى ذلك فهي عوامل مستمرة التأثير في المدى المتوسط على الأقل ومن ثم فسوف تظل تغذى اتجاهات النزوح المتزايدة من اسرائيل ، يضاف اليها تأثير العامل الأيديولوجى الذى يتمثل في ضعف الروابط الروحية بين السكان واسرائيل ، الأمر الذى تكشف عنه النسبة المتزايدة من النازحين من جيل الصابرا وشباب اسرائيل .

التساقط :

تمثل مشكلة التساقط احدى المشكلات المرتبطة بالهجرة الى اسرائيل ، والمتساقطون هم أولئك المهاجرون الذين يخرجون من اوطانهم الأصلية بدعوى الهجرة الى اسرائيل ، ثم يتحولون في منتصف الطريق عندما يصلون الى معسكرات الاستقبال فى النمسا او ايطاليا او غيرها الى الهجرة نحو بلدان أخرى غير اسرائيل ، خصوصا بلدان امريكا واوروبا .

ويمثل التساقط اخطر المشكلات التى تواجه اسرائيل بخصوص المهاجرين السوفيتى الذين ترتفع نسبة التساقط بينهم الى درجة كبيرة فى المجتمع الدولى الخاص بـ الهوية اليهودية ومشكلات يهود روسيا « الذى عقد فى كيبوتز (كريات عنافيم) ذكر الأستاذ (برميا هو بارنوفر) ان نسبة المتساقطين من اليهود الروس المهاجرين من فيينا بلغت ٧٠٪ فى اواخر سنة ١٩٧٦ واولئ سنة ١٩٧٧ وأضاف ان نسبة التساقط بين يهود موسكو بلغت ٧٥٪ ويهود اوديسا ٩٠٪ (٢٩) ، بينما تنخفض هذه النسبة بين يهود الجمهوريات الآسيوية فى الاتحاد السوفيتى .

على ان ارتفاع نسبة التساقط لا يرجع فقط الى العلاقة بين ارتفاع المستوى المهنى والعلمى للمهاجرين وارتفاع مستوى المعيشة فى البلدان التى يهاجرون منها ، بل انه يرجع ايضا الى طبيعة الأوضاع داخل اسرائيل وتأثير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى زيادة اعداد المتساقطين وتقليل نسبة المهاجرين الفعليين ، ففي سنة ١٩٧٢ لم تتجاوز نسبة التساقط ٠,٧٪ بين مهاجري الاتحاد السوفيتى ارتفعت الى ٤,٥٪ من اعداد المغادرين فى العام التالى ثم قفزت مرة واحدة لتتضاعف سنة ١٩٧٤ ، وتبلغ نحو ١٨,٧٪ من المغادرين . واستمرت فى القفز من سنة الى أخرى حتى بلغت حوالى ٤٩,٣٪ عام ١٩٧٦ وبلغت اعداد المتساقطين من المغادرين للاتحاد السوفيتى حوالى ٧٠٠٠ شخص فى ذلك العام (٣٠)

ومع تناقص اعداد المهاجرين ، وزيادة نسبة النزوح والتساقط ، وانخفاض نسبة الزيادة الطبيعية بين السكان اليهود فى اسرائيل ، فان

عناصر المشكلة السكانية تتفاقم ، ويتعرض المشروع الصهيوني في فلسطين المحتلة للانحسار ، كما ان احلام التوسع واستقدام ثلاثة ملايين مهاجر يهودى حتى عام ٢٠٠٠ طبقا لقرار مؤتمر المنظمة الصهيونية العالمية في دورته الـ ٢٩ ، تتداعى تحت ضغط عوامل الأزمة الداخلية في اسرائيل بأبعادها المختلفة ، وأزمة العلاقات الخارجية بين اسرائيل ويهود العالم ، كذلك أزمة الأيديولوجية الصهيونية ذاتها .

وكانت اسرائيل تعلق آمالا كبيرة على زيادة اعداد المهاجرين الى اسرائيل وحثوث تحويلات ايجابية في مؤشرات النزوح والتساقط ، بعد توقيع الاتفاق المرحلى بين مصر واسرائيل ، فقد صرح عوزى نركيس المدير العام لقسم الهجرة في الوكالة اليهودية - بأن من شأن الاتفاق المرحلى بين مصر واسرائيل ان يؤدى الى زيادة الهجرة ، وفي رأيه ان نحو ٣٠٪ من المتساقطين في فيينا يرجعون قرارهم بعدم القدوم الى اسرائيل لاسباب أمنية (٢١) ومن ثم فان الهدوء الأمنى من شأنه ان يؤدى الى تحويلات ايجابية في الهجرة .

لكن هذه التوقعات لم تتحقق فعليا ، واصيبت تقديرات المسئولين عن الهجرة بخيبة امل نريعة مع استمرار تناقص اعداد المهاجرين وتزايد نسبة النزوح والتساقط في السنتين التاليتين ، وهو ما ادى الى فرض قيود شديدة على نشر الأرقام المتعلقة بالهجرة والنزوح ، والتساقط ، مما يعكس استمرار تدهور المؤشرات المتعلقة بهذه الظواهر .

هوامش الفصل الأول

- (١) انظر د . ابراهيم عويس : الاقتصاد الاسرائيلي ، تفسير - شئون فلسطينية العدد (٣٤) ص ٤٩ .
- (٢) راجع عبدالوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ص ١٢ .
- (٣) انظر عايدة ابو هيف ، متغيرات الاقتصاد الاسرائيلي ١٩٤٨ - ١٩٧٣ - معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٥ ص ٦١
- (٤) انظر د . السيد عليوه ، الكيان الصهيوني دراسة في القطاع العام ورسمية الدولة مركز الدراسات الفلسطينية . بغداد ١٩٧٧ ص ٢٧ - ٢٨
- (٥) و . ا . ف القنس ١٩٧٧/١٠/١١
- (٦) السياسة الكويتية ١٩٧٩/٧/١٩
- (٧) انظر د . فلاح سعيد جبر ، ثروات البحر الميت ، شئون فلسطينية العدد (١٧) ص ١٥٩
- (٨) انظر : حسين ابوالنمل ، الاحصائيات الاسرائيلية ، بيانات محدثة وحقائق سياسية ، شئون فلسطينية العدد (٧١) ص ١٥٥ - ١٥٦
- (٩) انظر حسين ابوالنمل ، ابعاد الاتفاقية الاسرائيلية الجديدة مع السوق المشتركة شئون فلسطينية العدد (٤٤) ص ٤٣
- (١٠) الأرقام الأساسية الواردة عن السكان هنا مأخوذة اساساً من : statistical Abstract of israel, 1976 وايضا البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ، اغسطس ١٩٧٨ .
- (١١) عمرو محيي الدين ، استراتيجية الانماء في اسرائيل ، السياسة الدولية العدد ٣٣ ص ١٤
- (١٢) انظر د . سلمان رشيد سلمان ، الدور الجديد للكيان الصهيوني ، بغداد ١٩٧٨
- (١٣) ن . م . ف . د . ا . ١٩٧٦/٣/١٦ ص ١٧٤
- (١٤) الاهرام ، ١٩٧٩/٧/١٢
- (١٥) ن . م . د . ف - العدد السابق ص ١٧٢
- (١٦) الاقتصاد العربي ، العدد (٢٥) يوليو ١٩٧٨ لندن ص ٢٣
- (١٧) عمرو محيي الدين - مرجع سابق ص ١٤
- (١٨) يديعوت احرونوت ١٩٧٥/١/٦
- (١٩) ن . م . د . ف ملحق سبتمبر ١٩٧٧ ص ٥٩٨
- (٢٠) جامعة الدول العربية - الأمانة الاقتصادية - النشرة الاقتصادية العدد الاول مارس ١٩٧٨ ص ٩٩
- (٢١) ن . م . د . ف ١٩٧٦/٢/١ ص ٤٠٦
- (٢٢) على همشمار ١٩٧٥/٢/٤
- (٢٣) ن . م . د . ف ١٩٧٥/٢/١٦ ص ١١٧
- (٢٤) معارف ١٩٧٦/٦/٢٠
- (٢٥) ن . م . د . ف ملحق سبتمبر ١٩٧٧ ص ١١١

- (٢٥) دافار ١٢/١/١٩٧٥
(٢٦) دافار ٢٦/٢/١٩٧٦
(٢٧) ن م د ف ١٦/١/١٩٧٦
(٢٨) يبيعوت اخرونوت ١٩٧٦/٨/٩
(٢٩) يبيعوت اخرونوت ١٩٧٧/١/١٨
(٣٠) النسب والأرقام مستقاة من تقرير قسم الهجرة والاستيعاب التابع للوكالة اليهودية
في مارس ١٩٧٧ - ن م د ف ملحق سبتمبر ١٩٧٧ ص ٦٠١
(٣١) ن م د ف ١٦/٩/١٩٧٥ ص ٥٠٠
ها أرشس ١٩٧٥/٩/٢
دافار ١٩٧٥/٩/٢

الفصل الثانى

اتجاهات نمو المتغيرات الاقتصادية القومية

نتناول هنا بالعرض والتحليل نمو اجمالي الناتج ومختارات من مجتمعات الطلب مثل الاستهلاك والاستثمار والادخار والعمالة والادخار وذلك بغرض التعرف على السمات الأساسية التي تميز هيكل الناتج واتجاهات نموه ومجالات تخصيصه بين أوجه الانفاق المختلفة ، وذلك حتى يمكن الوصول الى نقاط القوة ونقاط الضعف في الاقتصاد الاسرائيلي بوجه عام ، الأمر الذي لا بد أن يكتمل بالضرورة بدراسة المتغيرات القطاعية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى .

وسوف نتناول في هذا العرض نمو مؤشرات الانتاج والطلب منذ أزمة ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ الاقتصادية حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم نتناول بعد ذلك دراسة نمو هذه المؤشرات بعد حرب أكتوبر وخصائصها في السنوات الأخيرة .

مؤشرات نمو الاقتصاد الاسرائيلي قبل حرب ١٩٧٣ :
يشهد الاقتصاد الاسرائيلي حالياً أزمة الركود الثانية التي يتعرض لها منذ نشأة الدولة ، وهذه الأزمة وإن كانت تختلف من حيث المدى والمظاهر عن أزمة الركود الأولى إلا أنها تلتقى معها من حيث الأساس الذي تنبثق عنه والمتمثل في الخصائص الهيكلية للاقتصاد الاسرائيلي وبالذات الافراط في الاعتماد على الخارج والاعتماد شبه المطلق في تمويل الاستثمارات وجانب من الاستهلاك على رؤوس الاموال الأجنبية .

وتميزت الأزمة الأولى في سنتي ١٩٦٦ - ١٩٦٧ بانخفاض الاستثمارات حتى بلغت ٢٥٠ مليون ليرة اسرائيلية مقابل ٤٦٠ مليون سنة ١٩٦٤ وكذلك ارتفاع معدلات البطالة الى حوالى ١٢٪ من مجموع القوى العاملة مقابل ٣,٦٪ في السنوات السابقة وهبط معدل النمو في الناتج الى ١,٢٪ ، ووصلت أعداد النازحين الى أرقام تقارب أرقام العاطلين أى نحو ١٠٠ ألف شخص ، مما هدد مستقبل دولة اسرائيل وقدرتها على النمو واجتذاب أعداد كبيرة من المهاجرين - لقد جاءت هذه الأزمة لتعكس عجزاً هيكلية في الاقتصاد الاسرائيلي يصعب علاجه دون التعرض لأخطار الانهيار الاقتصادي حيث أن ذلك يمتد الى أصل الدولة وأساس تكوينها .

وقد تلخصت أهم المشكلات المباشرة الفاعلة في أزمة ٦٦ - ١٩٦٧ فيما يلى :^(١)

— انخفاض النشاط في قطاع البناء بسبب انخفاض عدد اليهود المهاجرين القادمين من الخارج حيث هبط هؤلاء من ٥٤ ألفاً عام ١٩٦٤ الى ١٨ ألف عام ١٩٦٧ .

— ارتفاع مستوى البطالة حيث وصل عدد العاطلين الى ١٣٠ ألف عاطل وهو أعلى مستوى منذ سنة ١٩٤٨ .

— انخفاض الانتاجية الحديدية في القطاع الزراعي نتيجة لاستثمار اراض زراعية غير صالحة أصلاً للزراعة وبشكل عام لدخول القطاع الزراعي الى مرحلة الغلة المتناقصة بعد نمو سريع .

— صعوبة ايجاد موطئ قدم ثابت للسلع الاسرائيلية في الأسواق العالمية وخصوصاً السوق الأوروبية المشتركة والتكتلات الاقتصادية الأخرى .
— محاولة الحكومة تقليل الاعتماد على مصادر التمويل والمساعدات الخارجية بون اللجوء الى تخفيض معدل النمو الاقتصادي أو تخفيض حجم العمالة والخدمات الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت الحرب هي المخرج من الأزمة — الى جانب الآثار الأخرى للحرب من وجهة نظر الاستراتيجية السياسية وعلاقات القوى في المنطقة ، وذلك للعجز عن ايجاد مخرج اقتصادي لها ، حيث يتطلب ذلك بالضرورة تخفيضاً حاداً لمستوى معيشة السكان ، وعلاقات طبيعية داخل المحيط الجغرافي الذي توجد فيه اسرائيل ، الأمر الأول الذي لم تكن لتقبله جموع المهاجرين الباحثين عن « الارتقاء الطبقي » في اسرائيل ، والأمر الثاني الذي لم تكن لتقبله الشعوب العربية المجاورة الباحثة عن « الأرض السليبة » .

فالحرب بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي تعنى جذب المزيد من الموارد الخارجية عن طريق الارتفاع الهائل في تعبئة الأموال اليهودية الصهيونية في الخارج ومضاعفة تدفقات الأموال والتبرعات الى اسرائيل ، هذا بجانب قدرة الحرب على كسر العديد من القيود الطبيعية على النمو الاقتصادي وجذب المزيد من المهاجرين ووقف نزيف موجة النزوح عن اسرائيل ، فبسبب الحرب ازدادت الهجرة وارتفعت الاستثمارات لتبلغ حوالي ٤٤٦ مليون ليرة عام ١٩٦٨ وانخفضت البطالة وتوسعت الصناعات العسكرية بدرجة كبيرة وتحسنت الى حد كبير معدلات نمو الاقتصاد^(٣) ويرى مايكل برونو أحد خبراء الاقتصاد الاسرائيلي أن الأحداث العسكرية في يونيو ١٩٦٧ قد غيرت المستهدف تماماً في عام ١٩٦٨ اذ ارتفع اجمالي الناتج بأكثر من ١٣٪ وزادت الاستثمارات بنسبة ٤٤٪ والصادرات ٢١٪ بينما انخفض معدل البطالة من ١٢٪ الى ٥٪^(٣) .

كذلك امتدت التأثيرات الايجابية للحرب الى كسر عدد من القيود الطبيعية والاقتصادية على النمو بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي ذلك أن الاحتلال

الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان قد اُضيف الى الاقتصاد موارد هائلة كان في مسيس الحاجة اليها مثل بترول سيناء وأراضي الجولان الخصبة ومياه الضفة الغربية وسوقها وعمالها ، وسوق غزة وعمالها ، ومن ثم فقد مكنت الحرب للاقتصاد الاسرائيلي أن يتجاوز أزمته والارتفاع بمعدلات النمو عموماً في معظم المجالات .

وبالإضافة الى ذلك فقد دعمت الحرب اتجاهها للتغير المؤسسي في قيادة هيكل الانتاج بتدعيم قوة رأس المال الخاص ففي مرحلة ما بعد يونيو ازدادت قوة رأس المال الخاص وسيطرة ونفوذ رأس المال الصهيوني العالي عن طريق مؤتمر الملياردير بوجه خاص ، واتساع دوره وسيطرته على القطاع الصناعي إذ أن هذا القطاع أصبح يملك حوالي ٩٣٪ من المؤسسات الصناعية ويعمل به حوالي ٧٦٪ من الأيدي العاملة وبلغ عدد الشركات المبيعة من قبل القطاع العام الى القطاع الخاص حوالي ٣٢ شركة رئيسية حتى عام ١٩٧٢ قفزت الى أكثر من ١٥٠ شركة في منتصف السبعينات .

نمو الانتاج القومي ومكونات الطلب :

حقق الاقتصاد الاسرائيلي خلال العشرين عاماً من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ زيادة في ناتجه القومي الاجمالي قدرها ٦٠٠٪ بمعدل نمو سنوي ١٠,٣٪ باستثناء سنتي الأزمة ٦٦ - ١٩٦٧ - فقد كانت معدلات النمو المحققة دائماً مرتفعة ولم يكن التذبذب السنوي فيها شديداً إذ لم ينخفض معدل النمو في أغلب هذه السنوات عن ٨٪ ولم يتزايد عن ١٣٪ وترتب على ذلك أن الزيادة السنوية في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي خلال العشرين سنة كانت ٥٪ تقريباً^(٤) وبفضل هذه النتائج استطاع الاقتصاد الاسرائيلي أن يصاعف طاقته الانتاجية سبع مرات تقريباً عما كانت عليه سنة ١٩٥٠ وأر يتخلص من مشكلات البطالة والعجز عن الاستيعاب التي كانت تواجه الدولة حتى نشوئها نتيجة لموجات الهجرة الكثيفة ، بل وأن يصل الاقتصاد الاسرائيلي الى مرحلة التشغيل الكامل تقريباً في بداية الستينات وأن يواجه ندرة في الأيدي العاملة في ذلك الوقت .

وحلال نفس الفترة الزمنية (١٩٥٠ - ١٩٧٠) بلغ الاستهلاك بنوعيه العام والخاص ما يزيد على ٩٠٪ من الناتج القومي الاجمالي ، بينما بلغ متوسط معدل الاستثمار خلال نفس الفترة ما يزيد على ٣٠٪ من الناتج ، وقد تم تغطية هذه الفجوة عن طريق فائض الواردات الذي بلغ حوالي ٢٠٪ من الناتج القومي الاجمالي خلال تلك الفترة .

وتعكس نسبة فائض الواردات ضخامة انسياب رؤوس الأموال من الخارج والتي بلغت حتى سنة ١٩٧٠ نحو ٩ بلايين دولار تمثل التحويلات من جانب واحد ٧٠٪ منها ، وبالتالي لا يتحمل بعبئها الاقتصاد الاسرائيلي

في الوقت الذي تساهم فيه بتمويل الاستهلاك والاستثمار ورفع مستوى المعيشة ومستوى الانتاج القومي في آن واحد .

وتشير دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ طبقا لأرقام البنك الدولي أن الفجوة في ميزان الموارد قد تقلصت الى حوالي ١٣٪ فقط وهو ما يعنى مؤشرا ايجابيا بالنسبة لهيكل الاقتصاد الاسرائيلي بالرغم من استمرار وجود الفجوة في ميزان الموارد وبهذه النسبة التى ما تزال تعتبر مرتفعة بكل المقاييس ، ومن ناحية اخرى فقد بلغ متوسط المعدل السنوى لنمو الناتج القومى خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ حوالى ٨,٥٪ مقابل ١٠,٣ طيلة العشرين عاما وهو ما يعنى انخفاضا في معدل النمو الاقتصادى في الستينات بعد فترة النمو الاقتصادى السريع في الخمسينيات كما انخفض حجم الاستهلاك بنوعيه العام والخاص كنسبة من الناتج القومى من ٩٠٪ طيلة العشرين عاما الى ٨٦٪ في عقد الستينيات حيث بلغت نسبة الاستهلاك العام ١٨٪ من الناتج والاستهلاك الخاص ٦٨٪ من الناتج ، بينما وصلت نسبة الاستثمار المحلى الى نحو ٢٧٪ من الناتج في حين بلغ اجمالى المدخرات المحلية نحو ١٤٪^(٥).

ويمكننا أن نستخلص من ذلك أن تقلص نسبة الفجوة في ميزان الموارد الى الناتج القومى الاجمالى انما يرجع بالاساس الى تعبئة مدخرات تصل الى ١٤٪ من الناتج وهو ما كان يعجز عنه الاقتصاد الاسرائيلي قبل ذلك . كما ترجع أيضا الى انخفاض معدل الاستثمار في العشر سنوات الأخيرة بنسبة ٣٪ تقريبا ، في نفس الوقت الذى استمر فيه التزايد في معدلات الاستهلاك حيث بلغت نسبة النمو في الاستهلاك العام ١٤,٧٪ والخاص ٧,٢٪ في العشر سنوات من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ وقد بلغت معدلات النمو السنوى للتضخم خلال نفس الفترة نحو ٥,٩٪ تقريبا .

ويلاحظ أن الاقتصاد الاسرائيلي الذى حقق زيادة هائلة في طاقته الانتاجية خلال العشرين سنة القالية على قيام الدولة قد أنجز هذه النتائج من ارتفاع معدلات التراكم الرأسمالى وارتفاع مستوى ومعدلات الاستهلاك العام والخاص بالرغم من وجود عدد من القيود التى تعوق النمو الاقتصادى مثل حالة الحصار العربى الشامل وضيق السوق وفقر الموارد وارتفاع نسبة الانفاق الحربى الى الدخل القومى الاجمالى بالاضافة الى المشكلات الداخلية الخاصة بتكوين اسرائيل وأعباء نشوء الدولة وكان ذلك يرجع بالاساس الى عدد من العوامل منها طبيعة الاقتصاد المستولى عليه والموروث في فلسطين المحتلة ، والهجرة المشتركة للعمل ورأس المال ، والتوسع الاقليمى المتزايد عن طريق الحرب وما يضيفه من موارد جديدة الى الدولة ، فقد أدت هذه العوامل في أكثر من زاوية الى المساعدة على دفع النمو

والاتجاه الى مزيد من الانجازات بالرغم من المشكلات القائمة ، وكان لجهود الدولة والمنظمات الصهيونية العالمية والمنظمات التعاونية الاسرائيلية الأثر الكبير في تنظيم الجهود الاجتماعى وتوجيهه صوب رفع كفاءة الموارد المتاحة واستغلالها بأقصى طاقة ممكنة .

وقد أتت الهجرة المشتركة للعمل ورأس المال الى توفير أحد المقومات الأساسية لخلق السوق وتوفير الوعاء البشرى اللازم لبناء القوة العسكرية المنظمة وتحقيق مستوى مرتفع للانفاق العام والاستهلاك العام والخاص دون ضغوط شديدة على الموارد المتاحة بالاضافة الى رفع معدل التراكم والاستثمار الاجمالى ومن ثم بناء الطاقة الانتاجية بوتيرة سريعة مع الاحتفاظ بمستوى مرتفع للمعيشة يمكن اسرائيل من جذب مزيد من المهاجرين ويساعد على الاحتفاظ بالمقيمين فعلا ويضمن استمرار قدرة التحدى العسكرى لمواجهة المحيط العربى فى مواجهة ، فى حين كانت الحرب هى الرافد الذى يمد الاقتصاد بمزيد من الموارد الخارجية من رؤوس الأموال والمهاجرين وازداد موارد أخرى عن طريق الاحتلال كما لعبت الحرب دورا بارزا خاصة فى سنة ١٩٦٧ فى مساعدة الاقتصاد على الخروج من أزمتته وتوسيع ميكل الانتاج بشكل عام والخروج من الركود .

ويتوزع الناتج القومى الاسرائيلى بين قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ، وقبل عام ١٩٦٧ كان توزيع الناتج يبرز بوضوح خلا هيكلية لصالح القطاعات غير السلعية حيث كان نصيب قطاعات النقل والمواصلات والمال والعقارات والتجارة والخدمات والمؤسسات غير المنتجة يصل الى حوالى ٤٧٪ من اجمالى الناتج القومى فى حين كانت الزراعة تمثل نسبة تصل الى ١١٪ والصناعة ٢٣٪ والبناء ١٠٪ والقطاع الحربى ٩٪ وبعد الحرب ، فقد تضخم بسرعة دور القطاع الحربى وتضاعف نصيبه فى اجمالى الناتج حتى وصل الى ٢١٪ منه ، كذلك تحسن المركز النسبى للصناعة نتيجة الاهتمام بالصناعات الحربية والاتجاه الى تكثيف جهود تنمية الصناعة بشكل عام نتيجة لدخول الانتاج الزراعى الى مرحلة الغلة المتناقصة فارتفع نصيب الصناعة الى ٢٥٪ من الناتج القومى بينما حافظ البناء على نسبة ١٠٪ وانخفضت المساهمة النسبية للزراعة الى ٧٪ ، ويمتد هذا الخل فى بنية الناتج القومى الى خلل فى توزيع القوى العاملة حيث تتضخم العمالة فى قطاعات الخدمات التى تمتص ما يقرب من ٤٥٪ من مجموع القوة العاملة فى حين ينخفض معدل الانتاجية فيها بكثير عنه فى مجالات الانتاج السلعى .

وحتى بداية السبعينات ظهرت على الاقتصاد الاسرائيلى عددا من الملامح

الجديدة بالمقارنة مع فترة الأزمة أو الفترة السابقة عليها ، وكانت أهم هذه الملامح :^(١)

أولا : ظهور صناعات جديدة على نطاق واسع تغذى مختلف الأسلحة وقطاعات الجيش الاسرائيلي بالمعدات والذخيرة والتمويل الى جانب اسهامها الكبير في نمو الصادرات الاسرائيلية ، ففي نهاية عام ١٩٧٠ كان هناك عدد يتراوح نصف القوى العاملة وثلاثها تستمد دخلها من المؤسسة العسكرية . وتسهم هذه الصناعات وفقا لاحد التقارير الاسرائيلية في تحويل اسرائيل من بلد غير متطور الى دولة صناعية وذلك ان هذه الصناعات وما تتطلبه من استخدام لأفضل عناصر الانتاج عموما من مواد خام وعمالة وتكنولوجيا وكثافة في رأس المال تؤدي الى التقدم بوتيرة سريعة في مجال الصناعات المرتبطة بها ومجال الخدمات الصناعية مما يسهم في رفع معدلات النمو في هذه الحلقة المترابطة من الصناعات ، وهذا بالإضافة الى دور الصادرات العسكرية في تعزيز قدرة الاقتصاد والتقليل من العجز الدائم في ميزان المدفوعات .

ثانيا : تعاظم نشاط قطاع البناء خصوصا ذلك المتعلق ببناء التحصينات القومية ، ومن ثم امتصاص قدر كبير من العمالة في هذا القطاع الذي يؤثر بشكل ملموس في توازن الاقتصاد الاسرائيلي حيث تنطلق منه في الغالب شرارة النمو أو صدمة الركود الأولى .

ثالثا : اعتماد القطاع الزراعي عموما وزراعة الحمضيات بشكل خاص بوتيرة متزايدة على اليد العاملة العربية ، ومحاولة تسريب جزء من انتاج هذا القطاع للبلدان العربية المجاورة عن طريق الجسور المفتوحة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية .

رابعا : محاولة امتصاص مدخرات جماهير الضفة الغربية وغزة عن طريق انشاء مصارف عربية اسرائيلية تقوم في النهاية بتحويل هذه المدخرات لخدمة اهداف التنمية الاقتصادية داخل اسرائيل .

خامسا : استغلال موارد الطاقة والثروة المعدنية في شبه جزيرة سيناء ، التي اصبحت آبار البترول فيها تسد حوالى ٩٠٪ من احتياجات اسرائيل البترولية مما يخفف العبء على ميزان المدفوعات الاسرائيلي .

لقد اسهمت المعدلات العالية لتدفق رأس المال والموارد الاضافية بعد الاحتلال وخصوصا مياه وأراضي الضفة الغربية والجولان وبترول ومعادن سيناء الى حفز التطور الاقتصادي في اسرائيل ورفع معدلات النمو في الناتج التي بلغت سنة ١٩٧٢ نحو ١٠٪ ومعدلات التنمية الاقتصادية التي بلغت نسبتها بالاسعار الحقيقية ما يقرب من ٩٪ قبل حرب أكتوبر . فازدهر الاقتصاد وتقلص العجز في ميزان المدفوعات لكن ذلك لم يكن يعنى بأى من

الاحوال نهاية زمن المشكلات الاساسية بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي ، فعلى الرغم من تلك المؤشرات الايجابية استمر العجز في ميزان المدفوعات وبلغت قيمة الدين العام الخارجى سنة ١٩٧٠ نحو ٢٢٧٤ مليون دولار تمثل حوالى ٤١,٢٪ من اجمالى الناتج القومى فى ذلك العام كما بلغت معدلات خدمة الدين نحو ٧٪ من اجمالى الناتج ، وما يقرب من ٢,٦٪ من حصيلة صادرات السلع والخدمات^(٧) وأنت زيادة مخصصات الانفاق الحربى وارتفاعها من حوالى ١٠٪ قبل ١٩٦٧ الى نحو ٢٥٪ بعد ذلك وقبل حرب أكتوبر الى ضغط مخصصات الانفاق والتنمية ، وبالرغم من وفرة المياه التى اتاحها احتلال الضفة والجولان فان ندرة الايدى العاملة للقطاع الزراعى وضيق السوق اصبحت عوامل تعوق التوسع فى القطاع الزراعى ، وفى مجال الصناعة استمرت معظم الانشطة تعاني من الطاقات العاطلة التى بلغت سنة ١٩٧٠ فى بعض الصناعات حوالى ٤٠٪ مما دعا عميد كلية إدارة الاعمال فى الجامعة العبرية الى التصريح لجريدة ها أرتس بأنه بالامكان زيادة الطاقة الانتاجية فى العديد من الصناعات بنسبة تتراوح بين ٣٥ - ٥٠٪ بدون أية توظيفات مالية جديدة . لقد اصبح الاقتصاد الاسرائيلي بتركيبه عاجزا عن تشغيل هيكله الصناعى بالكامل أو طاقته من العمالة الماهرة هذا الى جانب ضيق القاعدة الاستيعابية فى القطاع الزراعى حيث بلغت الزراعة درجة عالية من الكثافة الرأسمالية الى جانب القيود المفروضة على نموها طبيعيا واقتصاديا .

حرب ١٩٧٣ - التكلفة المباشرة :

لم تكن حرب أكتوبر كسابقتها من الصروب من منظور الرؤية الاستراتيجية العسكرية إذ لم تتمكن اسرائيل من تطبيق استراتيجية الحرب الخاطفة ، وعجزت عن ان تلحق بممتلكاتها أراضى محتلة جديدة بما تصويه من موارد وامكانيات طبيعية واقتصادية ، وانما تميزت هذه الحرب بطول فترتها بالمقارنة مع سابقتها وبالتالي قسوتها بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي الذى تعجز موارده عن اعباء التعبئة الشاملة الطويلة ، ذلك ان هذه التعبئة تعنى بالضرورة سحب ما يقرب من ٣٠٪ من قوة العمل المدنية الى ميدان المعركة وذلك معناه خسائر غير مباشرة فى قطاع الانتاج حيث كانت ساعة القتال الواحدة تكلف الاقتصاد الاسرائيلي ما يزيد عن عشرة ملايين من الدولارات طبقا لتصريحات بنحاس سابير وزير المالية فى ذلك الوقت - الذى قدر الخسائر المباشرة لحرب أكتوبر بحوالى ثلاثة آلاف مليون دولار وذلك بدون الأخذ بالاعتبار الخسائر غير المباشرة والمثلة فى ارتفاع حجم البطالة فى القطاع المدنى وانخفاض الانتاج بكافة اشكاله وتقدير الخسائر الاجمالية

لحرب أكتوبر بما يعادل مجموع الناتج القومي الاسرائيلي في عام وهو ما يعنى ان ميزان الموارد قد تحمل بالكامل اعباء تمويل الاستهلاك الاجمالي وبقية مكونات الطلب الاخرى في ذلك العام .

لقد أدت الحرب الى ارباك الميزانية وتقليص مخصصات الاستثمار والخدمات حيث ارتفعت ارقام النفقات العسكرية بالعملة الاسرائيلية في عام ١٩٧٣ من ٦,٢ مليار ليرة اسرائيلية قبل الحرب الى نحو ١٥ مليار ليرة اسرائيلية أى بنسبة زيادة تصل الى ١٥٠٪ في نفس العام ثم استمرت في التصاعد منذ ذلك التاريخ ولم تقف تأثيرات الحرب الاقتصادية عند هذا الحد فقط بل امتدت الى مستويات الهجرة وتدفق رؤوس الأموال حيث انخفضت اعداد المهاجرين الى اسرائيل من ٥٦ ألف شخص عام ١٩٧٢ الى نحو ٣٢ ألفا عام ١٩٧٤ ، كذلك انخفضت رؤوس الأموال الواردة عام ١٩٧٤ بنسبة ٤٥٪ عما كانت عليه قبل حرب أكتوبر مما هدد معدلات التنمية الاقتصادية تلك التي انخفضت هي الاخرى من ٩,٢٪ قبل الحرب الى ٣,٤٪ عام ١٩٧٥ (٨).

مؤشرات نمو المتغيرات الكلية :

يشهد الاقتصاد الاسرائيلي منذ نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى الآن مظاهر أزمة اقتصادية حادة تتداخل فيها عوامل التشغيل الدورية وخصائص التركيب العضوي لهيكل الاقتصاد لتشكل في النهاية نسيجاً معقداً تتداخل فيه خصائص الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة التي تجمع ما بين الركود والتضخم في آن واحد .

وإذا كان التضخم هو أحد الخصائص الملازمة لنموذج الاستزراع الاقتصادي الاسرائيلي حيث ترتفع نسبة ومعدل نمو النفقات العامة وتدفق الأموال عن معدلات نمو الانتاج المادي ، إلا ان ذلك كان يصاحبه باستمرار توسع في مجالات النشاط الاقتصادي خصوصاً عن طريق التوسع الاقليمي بما يضيفه من موارد ومصادر جديدة ، إلا أن التضخم الراهن في اسرائيل قد اصطبغ بانخفاض معدلات تدفق رأس المال الاجنبي وتوقف معدل التوسع الاقليمي منذ حرب أكتوبر وانخفاض مستوى ومعدلات الهجرة ، بما يشكل ارضية موضوعية للركود الاقتصادي ، وتدهور مستوى الدخل الحقيقي للسكان الاسرائيليين .

لقد أدت الحرب الى التأثير في الاقتصاد في عدد من المجالات مثل تخصيص الموارد ومستوى الرفاهية الاقتصادية وميزان المدفوعات ، ففي مجال تخصيص الموارد ترتب على الحرب تحول جزء كبير من الأيدي العاملة (٣٠٪) من الانتاج المبنى الى ميدان القتال في وقت كانت هناك ضغوط شديدة أصلاً على سوق العمل مما زاد من تفاقم المشكلة وادى توحيد

قطاعات الانتاج لخدمة القطاع العسكرى الى انخفاض النمو في تلك القطاعات ، كما أدى من ناحية اخرى الى اعادة ترتيب جدول الأولويات في تخصيص الموارد ، بحيث تحتل اعتبارات الامن المكانة الأولى يليها في ذلك اعتبارات التوازن الخارجى والداخلى ، واخيرا اعتبارات الرفاهية الاقتصادية مما يلقي اجباريا بظلال الركود على الاقتصاد بقطاعاته المختلفة ، وفي هذا المجال فقد ظهرت بشكل حاد مشكلة التوفيق بين محاربة الغلاء ، والخوف من الوقوع في مصيدة الجمود الاقتصادى كطريق لا مفر منه لاحتواء التضخم والغلاء ، كما أدت متطلبات الامن الى رفع معدلات الضريبة بشكل حاد ، بحيث وصلت الضريبة الحدية الى ٨٧,٣٪ من الراتب منها ٦٥٪ ضريبة دخل ، ٢٠٪ ضريبة دفاع اجبارية ، ٢,٣٪ ضريبة مشتريات ، أما الشركات فتصل الضريبة الحدية فيها الى ٩٤٪ من مجموع ارباحها .

انخفاض الاستثمارات الاجنبية وتباطؤ النمو الاقتصادى :
ذكر التقرير السنوى لمركز الاستثمارات الاسرائيلى ان الاستثمارات بالعملة الصعبة التى وظفها المبادرون من أوروبا والولايات المتحدة وامريكا الجنوبية في عام ١٩٧٤ قد انخفضت بنسبة ٤٨٪ وبلغ حجمها نحو ١١٧,٥ مليون دولار مقابل ٢٤١ مليون دولار عام ١٩٧٣ ، هذا في الوقت الذى انخفضت فيه استثمارات المبادرين من امريكا وكندا بنسبة ٧٠٪^(٩) وهو ما يرجع تأثير عامل الاستقرار السياسى والامنى في اسرائيل على معدل نمو الاستثمارات والتوظيفات الاجنبية ، بالإضافة الى تأثير عدد من العوامل الداخلية مثل الجماعات الحاكمة وسياساتها ومدى انسجامها مع مصالح رأس المال الدولى بشكل عام ورأس المال الصهيونى بشكل خاص .
وقد عدد راينيوفيش وزير المالية الاسرائيلى السابق دلائل التباطؤ الاقتصادى في هذه الفترة فنذكر منها :

(١) تباطؤ النشاط الصناعى الذى زاد في عام ١٩٧٤ بنسبة ٤٪ مقابل ٩٪ في السنوات السابقة .

(٢) انخفاض الاستثمارات في البناء بنسبة ٢٠٪ من نفس العام عما كانت عليه سنة ١٩٧٢ وانخفاض عدد العاملين في البناء من ٨٣ ألفا الى ٨٠ ألف عامل .

(٣) انخفاض الاستثمار الاجمالى في الاقتصاد سنة ١٩٧٤ بنسبة ٣,٥٪ تقريبا وذلك في نفس الوقت الذى بلغت فيه نسبة ارتفاع الاسعار خوالى ٥٦٪ سنة ١٩٧٤^(١٠) .

وايضا فقد انخفض نمو اجمالى الناتج الى ٤,٥٪ مقابل نمو سنوى يصل

الى ١١٪ في العام السابق ، بينما استمرت زيادة الاستهلاك الخاص والاتفاق الحكومي بما في ذلك مصاريف الدفاع بما يقارب ٤٠٪ وارتفاع الدخل الاجمالي بنسبة ٣٦٪^(١١) ، وازاء الوضع الاقتصادي المتفاقم في النصف الثاني من ١٩٧٤ ومع ازدياد حدة العجز القومي والعجز في ميزان المدفوعات حيث ارتفع العجز في ميزان المدفوعات من مليار دولار سنة ١٩٧٢ الى نحو ٣,٥ مليار دولار سنة ١٩٧٤ في الوقت الذي انخفضت فيه التحويلات الاجنبية (الجبائية اليهودية الموحدة وايرادات البوندس وتحويلات الافراد والمؤسسات) الى ما يقرب من ٣٠٪ من العجز في ميزان المدفوعات بعد ان كانت عام ١٩٧٢ تسهم في تغطية ما يقرب من ٨٥٪ من مجموع العجز في ميزان المدفوعات^(١٢) كان لابد من اتخاذ عدد من الاجراءات الاقتصادية من جانب الحكومة الاسرائيلية في تلك الوقت خصوصا وقد انخفض الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية الى نحو ٨٠٠ مليون دولار فقط وهو مبلغ لا يكفي إلا لتمويل شهرين من الواردات .

لذلك لجأت الحكومة الى اعلان عدد من الاجراءات الاقتصادية في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٤ كان المستهدف منها اصلا هو دفع حركة الصابرات وايجاد مركز تنافسي افضل للسلع الاسرائيلية في الخارج وزيادة إيرادات الحكومة والايقاف المؤقت لبعض بنود الواردات وخاصة السلع الكمالية ، وكان اهم هذه الاجراءات^(١٣) .

(١) تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٤٣٪ وهو التخفيض الثامن لها منذ قيام الدولة .

(٢) منع استيراد بعض السلع الكمالية لمدة ستة اشهر .

(٣) رفع التعريفة الجمركية بنسبة ١٥٪ على كافة السلع المستوردة .

(٤) تجميد الاسعار والاجور في محاولة لاحتواء التضخم المالي .

(٥) زيادة معدلات الضريبة على ارباح الموجودات وعلى مؤسسات التأمين والبنوك التجارية لتمويل نفقات الدفاع المتزايدة .

لقد كانت الفجوة المتزايدة بين الصناعات والواردات ، والفجوة المتزايدة بين الدخل والاستهلاك وتضخم نفقات الامن واعباء الدفاع وارتفاع الديون الخارجية وندرة احتياطي العملات الاجنبية تمثل اهم المظاهر الملموسة للآزمة الاقتصادية في اعقاب الحرب حيث بلغ العجز الخارجي طبقا لتقدير بنك اسرائيل عن عام ١٩٧٤ مضافا اليه الانخفاض في احتياطي العملة الصعبة الى نحو ١٨ مليار دولار مقابل نصف مليار سنة ١٩٧٣ ، ١٥٨ مليون فقط سنة ١٩٧٢^(١٤) ، كما ازدادت قيمة الديون قصيرة الأجل وبلغت سنة ١٩٧٤ نحو ثلاثة اضعاف ما كانت عليه سنة ١٩٧٣ ممثلة حوالى ٩٪ من مجموع الدين وحوالى ٥٨٪ من حجم المدفوعات^(١٥) ويضاف الى هذه

المظاهر التضخم والارتفاع الحاد في الاسعار وبسواد البطالة في بعض القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها قطاع البناء ، والتي يمكن ان تنتشر بدورها الى عديد من القطاعات الاخرى .

وفي مواجهة هذه المشكلات لجأت السلطات الاسرائيلية الى العديد من التدابير في اطار سياسة اقتصادية جديدة ابرز عناصرها اصلاح الضريبي وفرض ضريبة قيمة اضافة على الشركات بصورة خاصة ومحاولة صد العجز في الميزانية العامة ثم تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية عن طريق التخفيض الشديد لمرة واحدة مثلما حدث في نوفمبر ١٩٧٤ أو عن طريق التخفيض الدوري أو التخفيض الزاحف لليرة كما حدث بعد ذلك في ظل حكومة المعراخ ، فقد اظهرت تجربة نوفمبر ١٩٧٤ حيث تم تخفيض قيمة الصرف لليرة مرة واحدة ولفترة طويلة . ان صدمة هذا التخفيض تنطوي في الحقيقة على عوامل مضادة تلغى جزءا كبيرا من التأثير المطلوب ، ومن هنا كانت اهداف التخفيض الزاحف لليرة (التخفيض الدوري بنسبة ٢٪ كل شهر على الاكثر) تتجه الى تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات وكبح ارتفاع الاسعار ، غير ان توقع المزيد من التخفيض ظل على كل حال ينتج آثاره المضادة بما يفاقم العجز في الميزان التجاري ، اذ ان التجار يتهافون على شراء البضائع من الخارج - ومن جهة اخرى يؤجل التجار الدفع والطلبات الى « ما بعد التخفيض القادم لليرة »^(١٦) ، مما أدى الى الدخول في حلقات متصاعدة من الانهيار النقدي خصوصا مع حمى تدفق الاموال من الخارج بعد ذلك والسماح بحيازة النقد الاجنبي وتداوله وتعويم الليرة الاسرائيلية مما ضاعف من حجم العروض النقدي مع عدم نمو الناتج العيني وبالتالي جموح تضخمى هائل وارتفاع في الاسعار لا يتوقف عند حد وفي النهاية أزمة تغنيها باستمرار عوامل الاعتماد على الخارج والخلل الهيكلي في البنية الاقتصادية في اسرائيل .

تطور الناتج ومكونات الطلب :

تطور اجمالي الناتج المحلي الاسرائيلي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ من ٢٣٣١٧ مليون ليرة اسرائيلي الى ٢٦٨٢٢ مليون ليرة سنة ١٩٧٥ بزيادة تصل الى حوالي ٣٥٠٠ مليون ليرة اسرائيلية طيلة الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٥ وقد حققت زيادة الناتج الاجمالي اقل قيمة لها عام ١٩٧٥ حيث زاد الناتج عن العام السابق ١٩٧٤ بنحو ٢٣٦ مليون ليرة فقط مقابل ١٦٩٥ مليون ليرة زيادة في عام ١٩٧٤ عن عام ١٩٧٣ مما يعكس تسراخي معدل النمو في الاقتصاد بشكل عام فقد نما الناتج القومي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٧٣ بمعدل ٧,٥٪ وازدادت الاستثمارات بنسبة ٢٠٪ اما

بعد الحرب مباشرة فقد هبط الناتج القومي بمقدار ١,٢ مليار ليرة عما كان مستهدفا وكانت الاستثمارات الاضافية اقل بنحو ١,٩ مليار ليرة عما خطط لها ، بينما هبطت الصادرات بنحو ٧٥٠ مليون عما كان يجب ان تصل اليه ، ولم تتعد نسبة الزيادة في الناتج ٢ - ٣٪^(١٧) وفي نفس الوقت فقد انخفض اجمالي المدخرات المحلية من ١٤٪ من الناتج القومي الاجمالي سنة ١٩٦٠ الى (٦٪) سنة ١٩٧٦^(١٨) - كما تقلصت معظم الاستثمارات الاجمالية سنة ١٩٧٦ بنسبة ١٤ - ١٥٪ وانخفضت الموارد المخصصة للاستثمارات ١٦ - ١٩٪ وانخفض الانفاق على الاستهلاك العام (الحكومة والمؤسسات العامة والمجالس المحلية) بنسبة ٨٪ وطبقا لتقرير بنك اسرائيل^(١٩) فان هذه المؤشرات لم تفلح في مقاومة التضخم وارتفاع الاسعار حيث بلغ جدول الاسعار الذروة ووصلت الزيادة الى ٣٨٪ وبالمقابل فقد انخفض العجز الجارى في ميزان المدفوعات بما مقداره ٨٠٠ مليون دولار إذ انخفض هذا العجز من ٤,١ مليار دولار عام ١٩٧٥ الى ٣,٣ مليار دولار عام ١٩٧٦ مع ان خفض الواردات الامنية بـ ٢٤٠ مليون دولار تشكل ثلث الانخفاض في العجز^(٢٠).

لقد اوردت دافار عن تقرير بنك اسرائيل ان الناتج القومي الاجمالي قد ازداد بنسبة بسيطة جدا تعادل ١٪ بالاسعار الثابتة بينما لم ترتفع ساعات العمل للمستخدمين إلا بنسبة تتراوح بين ٢ - ٣٪ وظل مجموع الموارد على ما هو عليه خلال العامين ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ وبالرغم من زيادة الصادرات من السلع والخدمات في عام ١٩٧٦ بنسبة ١٤٪ عن العام السابق وانخفاض الواردات في نفس العام بنسبة تتراوح بين ٣ - ٤٪ فقد ارتفع الاستهلاك الخاص للفرد بنسبة ٢ - ٣٪ .

ان استمرار انخفاض معدلات نمو الناتج من ١٠٪ سنة ١٩٧٢ الى ٦٪ في عامي ٧٣ ، ٧٤ ثم ٢ - ٣٪ عام ١٩٧٥ ، ووصول معدل النمو الى ادنى حد له سنة ١٩٧٦ (١٪) يعنى في الحقيقة استمرار تدهور نصيب الفرد من الناتج القومي وتدهور معدلات النمو الصافي التى تصل نسبيتها الى (٢ - ٣٪) سنة ١٩٧٦ بأفتراض ان معدل النمو السكاني يصل الى ٣٪ سنويا .

فمن اجل تحقيق خفض في العجز في ميزان المدفوعات وكبح جماح التضخم لجأت الحكومة الى تخفيض العملة وتخفيض الاستثمارات وتقليص الواردات وتخفيض الاستهلاك الأمنى والعام والخاص ، لكن النجاح في تحقيق هذه الاهداف كان شديد التواضع لا يوازي بكل المقاييس النتائج التى ترتبت على هذه السياسة من ركود وتفاقم الاسعار وتدهور مستوى الدخل الحقيقى للفرد .

وقد اوضح تقرير لبنك اسرائيل ان جزءا كبيرا من الاهداف المرحلية لم يتحقق فالاستهلاك الفردي لم يجمد طبقا لاهداف الحكومة وانما ازداد بنسبة ٤٪ أى نحو ثلاثة اضعاف نسبة زيادة الناتج كما ان الاستهلاك المدنى العام هو الآخر قد ازداد بمقدار اكثر من خمسة اضعاف معدل زيادة الناتج ١,٥٪ واكد تقرير البنك في النهاية ان هذه المعطيات هى التعبير الاحصائى عن فشل سياسة البخل وتشجيع التوفير ، وعدم نجاح الحكومة في كبح الميزانيات العامة .

وعلى الرغم من سياسة ضغط الانفاق فقد زاد العجز في الميزانية الاسرائيلية من ١,٥ مليار ليرة عام ١٩٧٥ الى ٧ مليار سنة ١٩٧٦ ووصل الى ١٧ مليار ليرة في ميزانية المعراج التى سقط اثناءها سنة ١٩٧٧ ، وانخفض في ميزانية الليكود لعام ٧٧ / ١٩٧٨ الى ٤ مليار ليرة على أساس تجميد حجم الاستهلاك المدنى وتخفيض الاستهلاك الأمنى بنسبة ٦٪ وتخفيض يصل من ٦ الى ٢٠٪ في مجموع الاستثمارات ، الى جانب تشجيع للصادرات يصل الى ١٩٪^(٢١) . وترتكز سياسات الليكود تلك على مفاهيم لليبرالية الاقتصادية وتأكيد مصالح الجماعات الصهيونية ذات الارتباطات الدولية والقطاع الخاص في اسرائيل ، وقد ساعدت هذه الفلسفة اتجاه حكومة الليكود الى تخفيض العجز في الميزانية عن طريق خفض الانفاق العام والحد من دور الدولة ومهامها الاقتصادية ، والاعتماد على ادوات السياسة النقدية والضريبية والاعانات بما يعطى دورا اوسع للقطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال ، وبما يدعم أيضا وبشكل أساسى قطاع الصناعات التصديرية الذى يأمل تحالف الليكود منه أن يقوم بدور حيوى في زيادة حصيلة الصادرات وتخفيف العجز في الميزان التجارى وميزان المدفوعات .

ومن الجدير بالذكر ان افتراضات وغايات الليكود الاقتصادية قد أقيمت على أساس فرض جوهرى وهو استمرار الهدوء العسكرى بما يمكن من خفض النفقات الأمنية واعادة التوازن الى الاقتصاد ورفع معدل النمو فيه ، وبالتالي فان حدوث توتر عسكرى واسع من شأنه أن يقلب كل مخططات الليكود رأسا على عقب ، وسوف نناقش فيما بعد سياسات الليكود الاقتصادية على أن ما يهمنا هنا هو أن نشير الى فشل غايات السياسة الاقتصادية لحكومة الليكود حيث قفز التضخم الى حوالى ٢٥٪ سنة ١٩٧٧ وقدرت نسبة التضخم المتوقعة في عام ١٩٧٩ بنحو ٣٧٪ لكنها طبقا لتقديرات الخبراء ستتراوح بين ٤٤ - ٤٥٪ وهو ما يسقط امكانيات حصار وكبح التضخم بفضل سياسات الليكود المالية ، ثم أثبتت الوقائع بعد ذلك ان نسبة التضخم قد فاقت الـ ٥٠٪ وانها يمكن أن تصل الى ١٠٠٪ في نهاية عام

١٩٧٩ بما يساعد على احتدام التناقضات الاجتماعية في إسرائيل حيث يؤدي التضخم أكثر الى تآكل دخول الفقراء وتدهور أحوالهم بسرعة الى جانب أصحاب الرواتب والأجور المتكتلين للمطالبة برفع الأجور .

لقد انهارت معظم تطلعات وزير المالية في مجال كبح جماح الاستهلاك الفردي والاستهلاك العام ، فبدلاً من ذلك زاد الاستهلاك العام سنة ١٩٧٨ بنسبة ١٤٪ - والاستهلاك الفردي بنسبة ٤٪ ، كذلك لم يتحسن العجز كثيراً في ميزان المدفوعات وفي نفس الوقت فقد حدث تدفق مالى كبير دون سيطرة على العملة الصعبة أدى الى زيادة الضغوط التضخمية ، ووصل معدل الارتفاع في الأسعار في أوائل سنة ١٩٧٨ الى نحو ٥١٪ وفي فترة أخرى لم يرتفع جدول الأسعار للمستهلك بهذه السرعة وبلغت نسبة زيادة الأسعار في نهاية العام ١٩٧٨ الى حوالى ٤٨٪^(٢٢) وأشارت ידיעות احرونوت الى أن التحول الاقتصادى قد أثر مباشرة بنسبة ١٠٪ في ارتفاع الأسعار وهى نسبة تجاوزت كل توقعات مخططي الانقلاب الاقتصادى .

وقد وصفت عل هامشمار هذه النتائج بانها استمرار مباشر للتحول الاقتصادى الذى استند على تغييرات متطرفة متهورة لتحقيق النظرية الليبرالية الفوضوية وتغيير توزيع الدخل القومى لصالح العمل الخاص وأصحاب الثروات ومن المفهوم ان الاستمرار في سياسات الليبرالية الاقتصادية من شأنه أن يضاعف من هذه الآثار بحيث يتحمل المستهلك الفقير وأصحاب الدخل الثابتة دائماً عبء تخفيض العملة والغاء الاعانات والارتفاع العالمى في الأسعار خصوصاً مع ارتفاع نسبة الواردات الوسيطة في الاقتصاد الاسرائيلى ، وهكذا تنجح حكومة الليكود في خفض الاستهلاك الخاص عن طريق الحد من الاستهلاك الضرورى أو استهلاك الفقراء .

لقد انخفضت الاستثمارات في العام السابق ١٩٧٨ بما يعادل ١٧٪ وتوقف نمو الناتج القومى طبقاً لرأى أساف رازين أستاذ الاقتصاد في جامعة تل أبيب^(٢٣) وذلك من أجل تغطية الزيادة في تسديد الديون الناجمة عن « الانقلاب الاقتصادى » ذلك ان مدفوعات الدين العام قد زادت في الميزانية الاسرائيلية لعام ٧٨ / ١٩٧٩ الى نحو ٣٢,٩٪ من اجمالى الميزانية مقابل ٢٤,٦٪ في ميزانية ٧٦ / ١٩٧٧ ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة الى نحو ٥٠٪ بعد عامين .^(٢٤)

وهكذا تمضى السياسة الليبرالية وهى تحاول أساساً علاج العجز الخارجى أولاً - والداخلى ثانياً الى تخفيض الاستثمارات والاستهلاك العام بينما لم يترتب عليها سوى مزيد من الالتزامات الخارجية ومزيد من ارتفاع الأسعار ومزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية التى تهدد الائتلاف الوزارى الحاكم بالسقوط نتيجة لتلك الاخفاقات الاقتصادية .

نفقات الأمن واعباء الدفاع :

تمثل نفقات الأمن واعباء الدفاع أحد الأرقام الضخمة بالنسبة للميزانية الاسرائيلية كما انها تسبق من حيث الأولوية كافة النفقات الأخرى حيث يتعلق الأمر أساسا بمسألة الحياة أو الموت ، ونتيجة لطبيعة التكوين الاسرائيلي والتناقض بين فكرة الصهيونية وفكرة القومية العربية ، فقد استمرت الصراعات العسكرية بين اسرائيل والدول العربية المجاورة تغذى باستمرار الطابع العسكري للدولة ، حتى توصل معظم الدارسين للاقتصاد الاسرائيلي الى استنتاج أن احدى الخصائص الأساسية لاقتصاد الدولة الاسرائيلية هي أنه « اقتصاد حرب » بالدرجة الأولى .

ومعنى ان تكون الخاصية الأساسية لاقتصاد اسرائيل هي أنه « اقتصاد حرب » ضرورة وجود علاقات وارتباطات قوية بين القطاع الحربى ومختلف القطاعات المدنية الخدمية والانتاجية ، بما يسمح بمرونة فائقة لانتقال عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة لخدمة القطاع الحربى أساسا ، وتساعد الخصائص الفنية لهيكل الصناعة الاسرائيلية وتفوقها التكنيكي واتساع قاعدة الصناعات العلمية التى تصل الى نحو ١٠٪ من الصناعة فى اسرائيل على احداث التفاعل المطلوب بين القطاعات المختلفة وقطاع الانتاج الحربى .

نفقات الأمن :

بلغت تكاليف الدفاع فى اسرائيل سنة ١٩٦٨ نحو ٢٥٠٠ مليون ليرة اسرائيلية تمثل حوالى ١٨٪ من الناتج القومى الاسرائيلي وتعادل هذه النسبة ماكانت عليه فى العام السابق ١٩٦٧ ، لكنه نتيجة لاستمرار الاشتباكات وحرب الاستنزاف وهجمات الفدائيين فقد ارتفعت النفقات الأمنية فى اسرائيل الى أقصى قيمة لها قبل حرب ١٩٧٣ حينما بلغت حوالى ٩٨٠٠ مليون ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧٠ بنسبة تصل الى ٢٥٪ من اجمالى الناتج القومى ، وحيث ان طاقة الاستهلاك فى اسرائيل تبتلع ما يقرب من ٩٠٪ من اجمالى الناتج القومى ، بينما يتطلب تجديد الاقتصاد سنويا تكويننا رأسماليا اجماليا تصل نسبته الى ٢٥٪ من اجمالى الناتج فان معنى ذلك وبدون ان نأخذ فى الاعتبار العجز المتراكم على المستوى القومى ان احتياجات اسرائيل للبقاء على نفس المستوى بون تطويره تصل الى نحو ١٤٠٪ من اجمالى الناتج القومى أى ان هناك فجوة تصل الى ٤٠٪ من اجمالى الناتج القومى تتسبب النفقات العسكرية فى تضخمها باستمرار وتشكل نحو ٢٥٪ منها .

وقد تطورت أرقام النفقات العسكرية لتقفز قفزة هائلة بعد ذلك أثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث بلغت حوالى ١٥ مليار ليرة اسرائيلية واستمرت فى

تزايدتها حتى بلغت عام ١٩٧٧ نحو ٣٤,٥ مليار ل . إ . أى أن الزيادة خلال الأربع سنوات التالية لعام ١٩٧٣ قد وصلت الى ١٣٠٪ تقريبا ، بينما يمثل الرقم الاجمالى للانفاق العسكرى فى ميزانية عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ زيادة قدرها ٣٦٪ عن مخصصات الاتفاق العسكرى فى العام السابق بالرغم من وعود حكومة بيجين بتخفيض الاتفاق العسكرى .

وتنقسم ميزانية الاتفاق العسكرى الى قسمين : احدهما محلى بالليرة الاسرائيلية والآخر بالعملة الأجنبية وتساهم الولايات المتحدة والعائدات الخارجية الأخرى فى تغطيته تقريبا ، وقد بلغت ميزانية الدفاع الاجمالية سنة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ حوالى ٥٤,٥ مليار ليرة اسرائيلية منها ٢٩,٨ مليار بالعملة المحلية بالاضافة الى ٢٤,٧ مليار بالعملات الأجنبية (٢٥) ولا تتحمل ميزانية اسرائيل وفقا لتقديرات الخبراء الأمريكين سوى بما يوازى ١٦,٥٪ فقط من الناتج القومى للانفاق الحربى بالعملة المحلية كما يرى ميلتون فريدمان أستاذ مذهب الحرية الاقتصادية الأمريكى الشهير ، أما النسبة الباقية فتتولى الولايات المتحدة أساسا تغطيتها عن طريق المعونات والمساعدات العسكرية ، فقد مولت الولايات المتحدة الاتفاق العسكرى الاسرائيلى سنة ١٩٧٧ بنحو ١,٨ بليون دولار فى شكل هبات وقروض ميسرة بفوائد رمزية ومساعدات منها نصف بليون دولار فى صورة هبات ، ونصف بليون أخرى فى صورة قرض لعشر سنوات بدون فوائد بالاضافة الى ٨٠٠ مليون دولار قروض طويلة الأجل بفوائد رمزية ومساعدات (٢٧) ، وتتسبب هذه النفقات الأمنية المتزايدة فى تفاقم العجز القومى وزيادة حدة التضخم واربك ميزانيات التنمية والانعاش الاجتماعى على حد سواء . ويرى عديد من الاسرائيليين طبقا لوجهات نظر الأستاذ سيفر فى أبحاثه عن امكانيات اقتصاديات المنطقة فى ظل علاقات سلام مع اسرائيل والتى بدأها سنة ١٩٦٥ بتكليف من جولدا مائير بأن ميزانيات الدفاع هى المشكلة الاقتصادية الرئيسية لدول المنطقة وأنه اذا أمكن خفض النفقات الأمنية لكل من مصر واسرائيل الى الثلث فقط سيصبح ممكنا زيادة التوظيفات فى البنية الاقتصادية فى كلتا الدولتين بنسبة ٥٠٪ ومضاعفة ميزانية الانعاش الاجتماعى دفعة واحدة (٢٨) .

لكن البعض الآخر يقول بأنه اذا كانت التسوية ستضمن تنازلات اقليمية فان الاتفاق العسكرى ربما يزداد إذ يتعين ان ذاك بالنسبة لاسرائيل الدفاع عن الدولة ضمن رقعة أصغر وفى حدود أقصر مما يتطلب قدرة من التفوق العسكرى ومستوى من الديناميكية العسكرية أكثر نشاطا وفعالية (٢٩) . لكن يمكن القول على أى حال بأن البعد القومى فى الصراع حتى فى حالة حدوث تسوية يشترط أن تكون شاملة سوف يفرض ضرورة استمرار شكل

من أشكال سباق التسلح بالمنطقة الأمر الذي يعنى استمرار ارتفاع أعباء الأمن والتكاليف العسكرية ، الا حينما يتعلق بتكاليف الحرب المباشرة تلك التى تجاوزت في حرب ١٩٧٣ اجمالى الناتج القومى الاسرائيلى في سنة كاملة ، ومعنى ذلك ان النفقات الأمنية في اسرائيل لايتوقع لها حتى مع تسوية شاملة ان تنخفض مثلاً الى ٥ - ٦٪ من الناتج القومى لعدد من الاعتبارات أهمها الاعتبارات القومية وسباق التسلح العالمى الذى يلقى بظلاله على منطقة الشرق الأوسط .

وبالرغم من اعلان ليكود عن تخفيض العجز في الميزانية وفقاً لفرض أساسى هو تخفيض النفقات الأمنية فان الذى حدث في الواقع هو تضخم العجز وتجاوز الحدود المسموح بها في كل ميزانيات ليكود حتى الآن ، ويضاف الى ذلك في السنوات الثلاث القادمة اعباء وتكاليف إعادة توزيع قوات الجيش الاسرائيلى في جنوب النقب في مواجهة الخطوط المصرية واقامة قاعدتين جويتين متقدمتين هناك هذه التكاليف التى تصل الى نحو ٣ مليار دولار تبرعت أمريكا منها بنحو ٨٠٠ مليون دولار كمعونة ، والباقى وقدره ٢,٢ مليار دولار حوت الى قرض بفائدة سنوية تبلغ ٩٪ ومن المتوقع زيادة هذه التكاليف طبقاً لزيادة الأسعار العالية الأمر الذى يمكن ان يقفز بها من ٣ مليار دولار الى نحو ١٠ مليار دولار وهو مايشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الاسرائيلى في هذه المرحلة من وجهة النظر الاقتصادية ، الى جانب ماسوف تولده هذه النفقات من ضغوط تضخمية وزيادة في الطلب المحلى بما يهدد برامج الحكومة لمكافحة التضخم .

العمالة والأجور :

وفي مجال العمالة فقد سجلت طاقة العمل المدنية في اسرائيل وفي نهاية سنة ١٩٧٦ زيادة قدرها ٥٧ ألف عامل ، حيث بلغ حجمها ١,١٨٩,٠٠٠ مليون عامل ، وعلى حين لم تحدث أية زيادة في العمالة الصناعية فسان العمالة في الزراعة قد زادت بنحو ١٣٠٠ عامل وانخفض عدد العاملين في البناء بنحو ٤٥٠٠ عامل وفي الخدمات التجارية بـ ٤٤٠٠ عامل ، بينما اضيف الى الخدمات العامة حوالى ٢٠,٠٠٠ ألف عامل^(٣٠) ، وقد أكد محافظ بنك اسرائيل ان الطاقة البشرية في قطاعات الخدمات العامة قد سجلت زيادة قدرها ٤٠ ألف شخص خلال السنوات ٧٣ - ١٩٧٦ أى بنسبة ١٢٠٪ من الزيادة في الطاقة البشرية في الاقتصاد وهذا يعنى ان الخدمات قد استوعبت عمالاً تركوا فروعاً أخرى كالبناء ، بينما لم يزد عدد العاملين في الصناعة أبداً خلال الفترة^(٣١) بل انخفض العاملون فيها سنة ١٩٧٦ بنحو ٦٠٠ شخص عما كان عليه التعداد سنة ١٩٧٥ حيث بلغت القوة العاملة الصناعية سنة ١٩٧٦ حوالى ٢٧٣,٨٠٠ ألف عامل مقابل

٢٧٤,٤٠٠ ألف عامل سنة ١٩٧٥ (٣٢) وتبلغ القوة العاملة في الصناعة نحو ٣٠٪ من القوة العاملة يسهمون في تحقيق نحو ٤٣٪ من اجمالي الناتج القومي بينما تستوعب الزراعة ما يقرب من ٧ - ٨٪ من القوى العاملة وتنتج حوالي ٨٪ من الناتج القومي الاجمالي في حين تنتج الخدمات حوالي ٤٩٪ من الناتج عام ١٩٧٦ بينما تمتص مايقرب من ٤٤,٥٪ من مجموع القوة العاملة في الاقتصاد القومي .

ومن الطبيعي ان يؤدي انخفاض معدلات نمو الاستثمارات والتباطؤ في النشاط الاقتصادي الى التأثير في سوق العمل باتجاه زيادة البطالة والاستخدام الجزئي للعمل ، وقد أعلن قسم الأبحاث في مصرف اسرائيل ان التباطؤ في النشاط الاقتصادي يؤثر باتجاه تزايد البطالة التي تبلغ نسبتها حوالي ٣,٥٪ من الطاقة البشرية المدنية ، ويشير البنك أيضا الى اتساع ظاهرة الاستخدام الجزئي في الاقتصاد الاسرائيلي .

وتشير معطيات قسم الأبحاث في بنك اسرائيل الى ارتفاع المعدل اليومي للعاطلين بمقدار ٨٪ خلال الربع الثاني من عام ١٩٧٥ بعد ان بلغت الزيادة حوالي ١١٪ خلال الربع الأول ، كما يؤكد أيضا ان تخفيض استيراد المعدات والمواد الخام بمبلغ نصف مليار دولار سوف يؤدي الى بطالة تتراوح بين ٦٠ - ٧٠ ألف شخص . (٣٣)

وقد أخذت مؤشرات البطالة في الارتفاع منذ ذلك ففى نهاية عام ١٩٧٦ ازداد عدد العاطلين الى ٥٠ ألفا وعلى أثر ذلك حذر ابراهيم طال في هآرتس من حدوث بطالة فعلية نتيجة الانكماش الاقتصادي وارتفعت مؤشرات البطالة الى نحو ٤٪ من قوة العمل المدنية في الربع الثالث من عام ١٩٧٧ هذا دون أن نأخذ في الاعتبار تعداد العمالة التي يتم تسريحها من بعض القطاعات الصناعية أو بعض الأنشطة والفروع الأخرى الى مجالات توظف مختلفة أو اعداد العمالة التي تتجه الى التوظيف في القطاعات الخدمية ، وتؤدي الى تفاقم مشكلات البطالة الاحتكاكية والبطالة المقنعة ، حيث يتزايد باستمرار ضغط العمالة على القطاعات الخدمية نتيجة عجز القطاعات السلعية عن استيعابها .

وتؤدي سياسات الأسعار والأجور الى تفاقم نزاعات العمل والاضرابات التي تشمل معظم العاملين في قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي سواء الصناعية او الخدمية بل وتمتد هذه النزاعات الى مجالات حيوية مثل البوليس والنقل الجوي والبحري وغيرها ، كما ان هذه النزاعات تضم جنبها الى جنب جماهير العاملين مع الأكاديميين والعلميين ذوي المراتب العليا والتخصصات الرفيعة ، ولا تنتهي هذه النزاعات عادة الا بتحقيق كل او

جزء هام من مطالب العاملين والتي تتضمن اساسا في زيادة الأجور وتحسين علاقات العمل .

ولا شك ان هناك علاقة قوية مؤكدة بين ازدياد معدلات نزاعات العمل والاضطرابات وبين زيادة الأجور عن المخصصات المتوقعة في الميزانية بما يقوض من إمكانية تحقيق اهداف خفض وتجميد الاستهلاك الخاص ، كما يؤدي ايضا الى ارتفاع مؤشرات الاستيراد وتقاسم العجز الداخلي والخارجي واستمرار التضخم .

وقد بلغت الأجور بالنسبة لكل ساعة عمل على المستوى القومي سنة ١٩٧٥ نحو ٣٨,٤٠٠ مليون ليرة إسرائيلية مقابل ١٤,٤٠٠ مليون ليرة سنة ١٩٧٢^(٣٤) ، وبينما كان متوسط اجر العامل اليومي في إسرائيل سنة ١٩٧٣ نحو ٤٨ ليرة إسرائيلية فقد انخفضت الأجور الحقيقية سنة ١٩٧٥ بنسبة ١٠٪ تقريبا نتيجة للسياسة الاقتصادية واجراءات تخفيض الليرة ورفع الاسعار والغاء الدعم .

وفي نهاية عام ١٩٧٧ بلغ الأجر السنوي للعاملين حوالي ٥٥ مليار ليرة إسرائيلية ومعدل الأجر الاجمالي للأجير ما يقرب من ٤٠٠٠ ليرة ، بينما ان اجمالي الأجر الصافي للعاملين يبلغ نحو ٣٠ مليار ليرة من الدخل القومي البالغ ١٣٥ مليار ليرة بالاسعار الجارية ، ويبلغ نصيب الأجور حوالي ٣٦٪ من الاستهلاك الخاص الذي وصل حجمه في نهاية ١٩٧٧ الى نحو ٨٥ مليار ليرة إسرائيلية ، على حين ٦٤٪ من الاستهلاك الخاص - يتحدد بواسطة دخول لا علاقة لها بالأجر الثابت او دخل العمل .^(٣٥)

ويتراوح الأجر الشهري للأجير بين ٢٦٠٠ ليرة بالنسبة لعمال الزراعة والخدمات الشخصية ، ٧٩٠٠ ليرة شهريا بالنسبة لعمال الكهرباء والمياه ، وقد توصل اتحاد العمال الاسرائيلي - الهستدروت - الى توقيع اتفاق شامل مع اصحاب العمل بشأن تجديد عقود الأجور لمدة سنتين على ان تكون العلاوة الشاملة حتى ١٢,٥٪ وان يكون الحد الأدنى للأجر اليومي ٩٥ ليرة عن كل يوم عمل كامل مقابل ٥٨ ليرة عام ١٩٧٣ ، ويشمل هذا الاتفاق حوالي ٧٠٠٠ عامل من مجموع القوة العاملة الاسرائيلية البالغة نحو مليون ومائتي الف عامل^(٣٦) وتؤدي الزيادة في الاسعار الى زيادة مستمرة في الأجور حيث ترتفع المطالبة بزيادة الأجور لمواجهة ارتفاع الاسعار الذي يقفز معدله من ١٣٪ عام ١٩٧٢ الى ٣٩٪ عام ١٩٧٥ ثم الى أكثر من ٤٨٪ عام ١٩٧٨ .

هذا بالإضافة الى ان تأثير وتخفيض والغاء الدعم الذي سيؤدي ايضا الى ارتفاع اسعار منتجات اساسية بنسبة تتراوح بين ٨٠ - ١٠٠٪ في السنة ، كما يزيد من حدة ارتفاع الاسعار بالإضافة الى ذلك التحلل من

وسائل الأشراف على الأسعار^(٣٧) بما يترك الأسعار تواصل ارتفاعها دون كابح فبينما لم يتجاوز ارتفاع الأسعار خلال الستينات عن ٥ - ٨٪ فقد قفز حتى بلغ أكثر من ٥٠٪ ومن المتوقع أن يصل الى ١٠٠٪ بنهاية عام ١٩٧٩ ، وهو ما سوف يؤدي وبالضرورة الى تعميق التناقض المؤسسي بين الحكومة واتحاد العمال الذي تسيطر عليه المعارضة السياسية ، ويدفع الى زيادة الضغوط من اجل زيادة مخصصات الأجور وزيادة العلاوات واعانات غلاء المعيشة بما يخلق ضغوطا تضخمية ويزيد من حدة التناقض بين سياسات مكافحة العجز وسياسة مكافحة الغلاء .

ومن الملاحظ ان هناك تفاوتاً شديداً في الأجور في إسرائيل تصل نسبته الى ما يقرب من ١ : ٤٠ كما أن هناك تمايزاً واضحاً في توزيع الدخل القومي لمصلحة أبناء الطوائف الغربية إذ يتمتع الخمس الأعلى بنحو ٤٤٪ من الدخل القومي واكثريتهم من اصل اوروبي وامريكي ، بينما يحصل الخمس الأخير على نحو ٦٪ من الدخل القومي ، ويشكل اليهود الشرقيون حوالي ٩٠٪ من تعداد هذه الشريحة .

وعلى مدار العقد الأخير فقد ازدادت الفجوة بين هاتين الشريحتين بنحو ٢٥٪ وذلك بحسب نسبة دخل كل منهما من الدخل القومي العام^(٣٨) . إذن فهيكـل العمالة وتوزيع الدخل يتميز بالتناقض الصارخ بين القمة والقاعدة هذا التناقض الذي يشير لا الى مضمون اقتصادي فقط ولكن الى مضمون عنصري ايضاً بالتمييز لصالح البيض والغربيين بشكل عام وضد الملونين وأبناء الطوائف الشرقية .

ويعاني الاقتصاد الإسرائيلي في الآونة الأخيرة من مشكلة افرزها تركيب هيكل العمالة الإسرائيلي والذي يتميز بوفرة العلميين والتكنيكيين واصحاب المهارات النادرة والعمالة الماهرة ، وهي مشكلة ندرة الأيدي العاملة غير الماهرة او نصف المدربة ويشير تقرير للبنك الدولي ان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني من نقص في القوة العاملة خصوصاً في قطاعي الصناعة والتشييد^(٣٩) ، وتتجه إسرائيل الى تعويض هذه الندرة عن طريق امتصاص قوة العمل المتوفرة في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يصل عدد العاملين من الضفة الغربية وغزة في إسرائيل حوالي ١٢٠ ألف عامل أصبحوا يشكلون قوة اساسية في الاقتصاد الإسرائيلي وطبقاً لأرقام المكتب المركزي للأحصاء في القدس فإن العمال العرب من المناطق يشكلون حوالي ٥٪ من مجموع القوة العاملة في إسرائيل الا انهم يشكلون نحو ثلث المستخدمين من قطاع غزة والضفة الغربية ، يشغل ٤٠٪ منهم في قطاع البناء بينما يعمل حوالي ٢٥٪ في قطاع الصناعة ، ٢٠٪ في الخدمات ، ١٥٪ في الزراعة ويحصل العمال العرب على اجور منخفضة بشكل كبير بالمقارنة مع الأجور في

الأعمال المماثلة للعمال الاسرائيليين ويصل الاختلاف في معدلات الأجور في المناطق حوالى ٣٠٪ - ٤٠٪ ، اما بالنسبة للعمال العرب القسطنطين في إسرائيل فيصل الاختلاف في معدلات الأجور الى ٢٥٪ بينهم وبين العمال الاسرائيليين .

ويتركز نصف عمال المناطق في الأعمال بمنطقة تل ابيب وضواحيها ، وقد اصبحوا متمركزين في قطاعات بنيا من الانتاج مثل البناء وقطف الحمضيات وتعليب المنتجات الزراعية كذلك في قطاع الخدمات (تنظيف الشوارع ، جمع النفايات ، المطاعم ... الخ) تلك الأعمال التى يرفض العمال اليهود الاشتغال بها لأنها متدنية الأجور وبعضها غير قابل للتنظيم مثل عمال المطاعم ولأنها تتطلب ساعات عمل طويلة وقنرة .

ومن الجدير بالذكر هنا أن اتحاد العمال الاسرائيلى الذى يضم في صفوفه نحو ٩٠٪ من أجمالى المأجورين في الأقتصاد الاسرائيلى في اطار اربعين نقابة اقليمية ويعمل لحسابه نحو ٣٠٪ منها ويتحكم في ٢٥٪ من الانتاج ، قد سمح سنة ١٩٥٩ للعمال العرب بالمشاركة فيه على صورة عضوية كاملة حيث وصلت نسبة هؤلاء الى ٣١٪ من اعضاء الهستدروت عام ١٩٦٥ ، لكنه بالرغم من انتساب العمال العرب الى الهستدروت فان معدلات الأجور للعمال العرب تبلغ نحو ٣٥ - ٧٠٪ من معدلات اجور العمال اليهود الذى يقومون بإدارة نفس الوظيفة ، فمازال العمال العرب - وبمرغم انتسابهم للهستدروت يعاملون على انهم « عمال درجة ثانية » بعد العمال الاسرائيليين فهم عادة لا يعملون في الصناعات الحربية او الصناعات الاستراتيجية ، ويتركزون أصلا في القطاعات الدنيا من الأقتصاد ، وبخاصة في القطاع الخدمى ، وقطاع الخدمات الشخصية ، وايضا في قطاع الزراعة حيث يتزايد معدل تشغيلهم من جانب التعاونيات والقرى الجماعية لندرة العمالة وانخفاض أجورهم .

البطالة والاضرابات وتراعات العمل :

تمثل البطالة احدى المشكلات المتميزة التى يعانى منها الاقتصاد الاسرائيلى ، لكنها لا تمثل على اية حال احدى مشكلاته الحادة الا في احوال الركود الاقتصادى واتساع اعداد العاطلين وزيادة معدل البطالة عن النسبة المحكومة التى تسمح بها السلطات الاقتصادية والتى تتراوح بين ٣ - ٣,٥٪ من قوة العمل الاجمالية .

وتنقسم البطالة من حيث الأساس الاقتصادى الى قسمين ، الأول يرجع الى اسباب هيكلية مثل البطالة المقنعة او البطالة الموسمية المتكررة ، والآخر يرجع الى اسباب متعلقة بالتشغيل وهى تضم ما تسمى البطالة الدورية وهى تنتج عن الانخفاض في الاستثمار ومن ثم الانخفاض في التوظيف وفرص

العمل ، وظهور اعداد واسعة من المتعطلين ، وكذلك البطالة الاحتكاكية الناتجة عن انتقال العامل من مهنة الى مهنة واعادة التدريب وخلافه . وتعانى إسرائيل من كلا النوعين من البطالة بدرجات متفاوتة ، فالتوسع قطاع الخدمات وتضخمه يؤدي الى ظهور ما يسمى بالبطالة المقنعة ، الأمر الذي تغذيه باستمرار ضرورات الاستيعاب الاقتصادي لبعض المهاجرين الذين لا تتوافر لهم فرص عمل مناسبة فيتم توظيفهم في قطاع الخدمات ، ويشكلون بطالة مقنعة او عمالة زائدة تشكل عبئا مستمرا على الاقتصاد القومي .

والى جانب البطالة المقنعة فان هناك نوعا آخر من البطالة الهيكلية تعاني منه إسرائيل بوجه خاص ، يتمثل في استخدام الرديء للقوة العاملة ، حيث ان ارتفاع نسبة حملة المؤهلات العليا والفنية والعمال المهرة ، ونقص نسبة العمالة غير المدربة يؤدي الى احلال العديد من المتخصصين واصحاب الكفاءات العليا محل اصحاب المؤهلات المتوسطة ، هؤلاء الذين يتم توظيفهم محل اصحاب درجات الخبرة الدنيا او العمالة غير المدربة ، وتعكس هذه الظاهرة احدى مشكلات الهجرة الى إسرائيل ، حيث ترتفع نسبة المهاجرين من اصحاب التخصصات العليا في الوقت الذي يعجز فيه الاقتصاد الاسرائيلي عن استيعابهم في مراكزهم المناسبة .

وتأتى بعد ذلك انواع البطالة الأخرى ، الدورية او الاحتكاكية ، وتزداد اهمية النوع الأخير من البطالة نتيجة للاتجاه الى احداث مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنية الصناعة الاسرائيلية بما يدعم اسس الصناعات التصديرية ويشجع نموها ، وهو ما يتوافق في نفس الوقت مع انهيارات في اجزاء أخرى من الأنشطة او الصناعات لا ترتبط بقطاعات التصدير ، ومن ثم تعطل العاملين بها لحين الالتحاق بفروع مشابهة في قطاعات التصدير ، او التدريب على برامج جديدة تخدم العمل في هذا القطاع ، كما تزداد اهمية البطالة الاحتكاكية كذلك نتيجة لاتجاه الدولة الى فصل اعداد كبيرة من العاملين في الحكومة والقطاع العام ، وتوجيههم الى سوق العمل مباشرة ، وهو ما يستلزم بالضرورة فترة لاعادة الصقل والتدريب من اجل التوظيف في قطاعات أخرى .

اما البطالة الدورية فانها ترتبط اساسا بالتغيرات التي تطرأ على دورة الاستثمار وربحيه ومستوى الاستثمارات الجديدة ، وهو ما يرتبط غالبا بالاستثمار في قطاع البناء الذي تؤدي التغيرات فيه الى حدوث موجات متتالية من التغيرات المشابهة في معظم القطاعات وخاصة في ميدان العمالة . ويحدد الاقتصاديون الاسرائيليون حجما لبيدات البناء سنويا يمثل « الخط الأحمر » الذي لا ينبغي تجاوزه ، ويصل حجم البناء طبقا للخط

الأحمر نحو ٦ مليون متر مربع ، وهو ما يعنى بطالة قدرها ٢٠ الف عامل ، إذا قل حجم بدايات البناء عن ذلك فإن هذا معناه زيادة البطالة وانتشار الازمة الى قطاعات اخرى عديدة . (٤٠) .

تطور البطالة

بلغ المتوسط اليومي للمتعطلين في اسرائيل سنة ١٩٧٢ حوالى ٧٤٤ متعطلا ، زاد الى نحو ١٠٠٠ متعطل في عام ١٩٧٥ (٤١) وارتفع المعدل اليومي للمتعطلين بنسبة ٨٪ خلال الربع الثانى من العام بعد ان بلغت الزيادة ١١٪ خلال الربع الأول طبقا لأرقام قسم الأبحاث في بنك اسرائيل . وقد اعلن قسم الأبحاث في بنك اسرائيل ان التباطؤ في النشاط الاقتصادى في ذلك العام يؤثر في سوق العمل باتجاه تزايد البطالة التى تبلغ نسبتها ٣,٥٪ من الطاقة البشرية المدنية ، كما اشار مصرف اسرائيل ايضا الى اتساع ظاهرة الاستخدام الجزئى ، وطبقا لتقديرات البنك فان تخفيض استيراد المعدات والمواد الخام بمبلغ نصف مليار دولار ، سيؤدى الى بطالة تصل الى نحو ٦٠ - ٧٠ الف شخص . (٤٢)

ومعنى ذلك ان محاولات الحكومة لموازنة حساب المدفوعات عبر تخفيض الواردات تؤدى الى خفض مستوى النشاط الاقتصادى ، وبالتالي الى زيادة البطالة ، وفي اسرائيل فان المضى في هذا الطريق لا ينبغي ان يتجاوز حدا معيناً حتى لا تقع أزمة شبيهة بأزمة سنة ١٩٦٦ ، وبالإضافة الى تخفيض الواردات ، فأن انخفاض حجم بدايات البناء سنة ١٩٧٥ الى نحو ٤ مليون متر مربع ، وربما اقل من ذلك مقابل ٦,٩ مليون متر مربع في السنوات الخمس السابقة ، كانت النتيجة المترتبة عليه ان تزيد البطالة بنحو ١٠ - ١٥ الف عاطل (٤٣) زيادة على العشرين الف عاطل الذين تسمح بهم حدود الخط الأحمر في البناء .

ومع احتدام أزمة الاقتصاد الاسرائيلى سنة ١٩٧٦ فقد ظهرت في اسرائيل بوادر بطالة جماعية تمثلت في تسريح اعداد كبيرة من عمال القطاع الصناعى نتيجة لانخفاض - الاستثمارات ، كما ان الانخفاض في ميزانيات البناء بنسبة ٢٢٪ في ذلك العام ادى الى زيادة حدة المشكلة ، حيث اعلنت شركة (سوليل بونيه) عزمها على تسريح نحو ٢٠٠٠ عامل بسبب خفض ميزانيات البناء وحذر المدير العام للشركة من أن التباطؤ في البناء ربما يجر الى أزمة اقتصادية شديدة . (٤٤) .

وحسب تحليل الخبراء في وزارة المالية فانه بالاضافة الى اتساع البطالة الصريحة في قطاع البناء والقطاع الصناعى ، فقد ازدادت ايضا البطالة المقنعة في المصانع بحجم عشرات الآلاف من العمال ، وارتفع المعدل اليومي للعاطلين والمسجلين في مكاتب العمل بنسبة الثلث بالمقارنة مع معدلها عام

١٩٧٥ وازداد عدد العاطلين الى نحو ٥٠ ألف عاطل^(٤٥) وقد استمر طبقا لذلك ارتفاع معدل البطالة ، ومن المتوقع ان يصل الى نحو ٤,٥٪ مقابل ٣,٥٪ سنة ١٩٧٥ ، ومع ذلك فان اتجاه الحكومة مازال يسير في اتجاه فصل مزيد من العمال ودفعهم الى سوق العمل الذي يعاني من بطالة متزايدة .

اضرابات ونزاعات العمل :

تلعب العلاقة المضطربة بين الأجور والأسعار دورا بارزا في عدم استقرار علاقات العمل في اسرائيل ، وبالتالي في حدوث المزيد من الاضرابات ونزاعات العمل المختلفة ، التي يقودها « الهستدروت » اتحاد العمال في اسرائيل .

وتعتبر الاضرابات ونزاعات العمل احد المؤشرات التي تبين مدى الاستقرار الاجتماعي في اسرائيل وتعكس أيضا درجة الاستقرار الاقتصادي الداخلي ، وقد قدر عدد العمال المشتركين في نزاعات العمل في اسرائيل سنة ١٩٧٦ نحو ١١٥ ألف عامل معظمهم في قطاعات الخدمات^(٤٦) وطبقا للمعلومات التي نشرها معهد الابحاث الاجتماعية والاقتصادية التابع للهستدروت ، فقد حدث ٨٦ اضرابا كاملا عن العمل خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٧٦ ، اشترك فيها نحو ٧٩٧١٠ عامل ، أدت الى ضياع نحو ١٤٠ ألف يوم عمل ، هذا بالإضافة الى ٤٢ اضرابا جزئيا عن العمل ، وقد وقعت أعلى نسبة من الاضرابات في قطاعات الخدمات التي حدث بها نحو ٣٠ اضرابا بنسبة ٣٥٪ ، ثم الصناعة ٢٧ اضرابا بنسبة ٢٣٪ خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام^(٤٧) وقد بلغ اجمالي أيام العمل الضائعة سواء من الاضرابات الكاملة أم الجزئية طبقا لتصريحات نحماني أوري المسئول الرئيسي عن علاقات العمل في وزارة العمل نحو ٢٤٩٥١٧ يوم عمل مقابل ١٢٣٨٨٥ يوم عمل في السنة الماضية بزيادة تصل الى ١٠٠٪^(٤٨) . وقد ظهرت في هذه السنة ظاهرة جديدة هي ظاهرة التكتل الجماعي لعمال الخدمات وانشاء « شركات تأجير خدمات » مثل تلك التي انشأها الطيارون أو الأطباء لضمان قوة المساومة في سوق العمل وضمان اجابة مطالبهم . ومع استمرار زيادة التضخم وارتفاع الاسعار ، كان من الطبيعي أن تستمر الاضرابات ونزاعات العمل ، خصوصا في ظل حالة من الركود الاقتصادي تهدد ببطالة واسعة بين العمال ، وفي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٧ عمت اسرائيل موجة من الاضرابات ونزاعات العمل شملت عشرات الآلاف من العاطلين فأضرب المهندسون الزراعيون والصنّاعيون والجيولوجيون والكيميائيون في النصف الثاني من فبراير ، ثم اضرب ٤٠٠

مهندس في شركة الكهرباء وأمتدت الاضرابات الى الحكومة وشملت نحو ٢٠٠٠ موظف مالى في جميع الوزارات ، بالاضافة الى موظفى بنك ليومى ، وخلال الأسبوع الأخير من مارس أضرب عمال الموانى واستمر اضرابهم نحو أسبوع ولم ينته الا بعد حصول العمال على زيادة في الأجور تتراوح بين ٤ - ٥٪ أسوة بعمال قطاعات الانتاج .^(٤٩)

كما شملت نزاعات العمل الأخرى نحو ٥٠ ألفا من العاملين في فروع البريد والنقل والمنشآت العامة وتقابة المهندسين والعلميين . ولم يتوقف موجة الاضرابات ونزاعات العمل ، وانما تواصلت بعد ذلك فأضرب بحارة الأسطول التجارى ويقدر عددهم بنحو ٢٠٠٠ بحار في أوائل ١٩٧٨ واستمر نحو ٧٠ يوما مما أدى الى شلل جميع الموانى الاسرائيلية وكان هذا أكبر نزاع ينشب منذ الاضراب العام الذى نظمته البحارة في بداية الخمسينات ، واتسعت الاضرابات لتشمل عمال الصناعة والموظفين والاداريين وعمال الخدمات والحركة الجوية في شركة (العال) كما أضرب جميع موظفى الاذاعة والتليفزيون والصحافة وسائر العاملين في وسائل الاعلام الرسمية ، وكذلك الاضراب الذى نظمه نحو ٤٠٠٠ عامل في شركة (ميكوروث) للمياه واضراب عمال شركة (ايجد) للمواصلات .

وشملت نزاعات العمل مايقرب من ٥٠٠٠ موظف في البريد طالبوا بعلاوة أجور بنسبة ٤٠٪ وتوقف القضاة عن العمل لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على تأجيل البت في روايتهم والاضراب « التحنيرى » لعمال الهندسة والبريد احتجاجا على التضخم .^(٥٠)

لقد كان وصول ليكود الى السلطة وسياسة نقل عبء الازمة الى العاملين بأجر وأصحاب الدخول المحدودة ، محركا قويا لموجات الاضرابات القوية حتى الآن والتي شملت معظم قطاعات الصناعة والخدمات والمرافق الحيوية ، وكان الاختلال في العلاقة بين الاسعار والأجور سببا رئيسيا من أسباب موجات الاضرابات هذه ، فالاسعار قد ارتفعت منذ تنفيذ « الليبرالية الاقتصادية » بنسبة وصلت الى ١٠٠٪ ، وترتفع نفقات المعيشة شهريا بما يعادل نحو ٨,٥٪ مما يعنى انخفاض الأجور الحقيقية وتدهور الدخل الحقيقى للطبقات العاملة ذات الدخل الثابت ، ومن هنا فان يروحام ميشيل سكرتير الهستدروت يرى أن اتحاد العمال الاسرائيلى لايسطيع توقيع اتفاقيات أجور لمدة سنتين ، بل لسنة واحدة فقط ، وكذلك لن يكتفى بدفع علاوة غلاء مرتين في السنة ، بل سيطلب بدفع علاوة مرة كل ثلاثة شهور^(٥١) كى يواجه الزيادة المستمرة في الغلاء .

ولتفادى الموجات المتزايدة من الاضرابات فقد كانت الحكومة تلجأ الى التراجع أمام الهستدروت ، فالاتفاقية التى وقعتها مع الهستدروت في ٢٠

أبريل سنة ١٩٧٨ تعتبر خطوة للوراء من جانبها ، وذلك لتفادي موجة الاضرابات ، هكذا حصل الهستروت على ارتفاع في الأجور بنسبة ١٥٪ وكذلك على تجميد أسعار عدة سلع حتى شهر أكتوبر من نفس العام الأمر الذي يجبر الحكومة على التدخل بدعم مواد جديدة^(٥٢) خلافا لمبادئها التي تقوم على تخفيض الدعم والغائه تدريجيا .

ومع استمرار تفاقم الأزمة الاقتصادية في إسرائيل تعم الاضرابات ونزاعات العمل ، ويرتبط بذلك مع انخفاض النمو الاقتصادي اتساع البطالة بكافة أنواعها ومع استمرار الخلل في هيكل العمالة ونقص العمالة غير الماهرة تتزايد احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي للعمالة من الخارج ، حيث تأتي من الضفة الغربية وغزة اعداد تصل الى أكثر من مائة ألف عامل للاشتغال في مجالات مختلفة في الاقتصاد الاسرائيلي ، وتطمح اسرائيل الى أن تصل الى بناء علاقات طبيعية تتيح لها تعديل هيكل العمالة بها للوصول الى التوازن بالرغم من نظرية العمل العبري التي تنهزم يوما بعد يوم فسوق اعتبارات المصلحة الاقتصادية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات .

هوامش الفصل الثاني

- (١) د . يوسف شبل ، الاقتصاد الاسرائيلي في عشر سنوات ، ش . ف العدد ٤١/٤٢ ص ٢٠٦ .
- (٢) د . سلمان رشيد سلمان - مرجع سابق ص ٢١ .
- (٣) د . ابراهيم عويس ، مقال سابق ص ٤٦ .
- (٤) د . عمرو محيي الدين ، مرجع سابق ، ص ١٤ - ١٥ .
- (٥) البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ، أغسطس ١٩٧٨ ص ٨٥ - ٩١ .
- (٦) د . يوسف شبل - مرجع سابق ص ٣٠٨ .
- (٧) البنك الدولي ، مرجع سابق ص ١٠١ - ١٠٥ .
- (٨) د . السيد عليوه - الاقتصاد الاسرائيلي اقتصاد حرب ، الاقتصاد العربي العدد ٤ نوفمبر ١٩٧٧ ص ١٢٠ .
- (٩) دافار ٨ - ٤ - ١٩٧٥ ، ن . م . د . ف اول سبتمبر ١٩٧٥ ص ٤٥٦ .
- (١٠) هارتس ١٩٧٥/٥/٢٢ .
- (١١) جيروساليم بوست ١٩٧٥/٥/٢٢ .
- (١٢) ن . م . د . ف . ١٩٧٦/١٢/١٦ ص ٤٧٤ .
- (١٣) د . يوسف شبل ، الاقتصاد الاسرائيلي في عشر سنوات ، مرجع سابق ص ٣١٠ - ٣١١ .
- (١٤) هارتس ١٩٧٥/٥/٢٧ .
- (١٥) ن . م . د . ف العدد رقم (١٧) ص ٤٥٣ .
- (١٦) المصدر السابق .
- (١٧) وزير المالية الاسرائيلي - عل هامشمار ١٩٧٦/١١/١٥ .
- (١٨) البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم - ص ٩٣ .
- (١٩) دافار ١٩٧٧/١/٢ .
- (٢٠) هارتس ١٩٧٧/٦/٢ .
- (٢١) هارتس ١٩٧٧/٨/١ .
- (٢٢) عل هامشمار ١٩٧٩/٣/٦ .
- (٢٣) هارتس ١٩٧٨/٤/٩ .
- (٢٤) الاقتصاد العربي - العدد ٢٥ - يوليو ١٩٧٨ ص ٢٦ .
- (٢٥) الاقتصاد العربي - العدد ٢٥ - يوليو ١٩٧٨ ص ٢٦ .
- (٢٦) الاقتصاد العربي - العدد ٢٥ - يوليو ١٩٧٨ ص ٢٦ .
- (٢٧) ن . م . د . ف مارس ١٩٧٨ ص ٩٥ - ٩٦ .
- (٢٨) ن . م . د . ف يناير ١٩٧٨ .
- (٢٩) الاقتصاد العربي العدد ٢٥ ص ٢٨ .

- (٣٠) دافار ١٩٧٧/٤/١ .
- (٣١) عل هامشمار ١٩٧٧/١٠/١٩ .
- (٣٢) معاريف ١٩٧٧/٩/٨ .
- (٣٣) معاريف ١٩٧٥/٧/٣١ .
- (٣٤) **Statistical Abstract of Israel, 1976, P. 171.**
- (٣٥) عل همشمار ١٩٧٨/١/٣١ .
- (٣٦) دافار ١٩٧٨/٣/٢٦ .
- (٣٧) عل همشمار ١٩٧٩/٢/٦ .
- (٣٨) ن . م . د . ف ١ ، ١٩٧٦/٣/١٦ ص ١٧٥ - ١٧٦ .
- (٣٩) **Financial Times 27, 6, 1979**
- (٤٠) ن . م . د . ف اول سبتمبر ١٩٧٥ ص ٤٥٥ .
- (٤١) **Statistical Abstract of Esrael, 1976, P. 336**
- (٤٢) معاريف ١٩٧٥/٧/٣١ .
- (٤٣) عل همشمار ١٩٧٥/٧/٣١ .
- (٤٤) عل همشمار ١٩٧٦/٦/١٦ .
- (٤٥) ن . م . د . ف ١٦/١٢/١٩٧٦ ص ٤٧٥ .
- (٤٦) معاريف ١٩٧٦/١١/٨ .
- (٤٧) دافار ١٩٧٦/١١/١٩ .
- (٤٨) عل همشمار ١٩٧٦/١١/٩ .
- (٤٩) ن . م . د . ف ١ ، ١٩٧٧/٣/١٦ ص ٢٢٠ - ٢٢٢ .
- (٥٠) ن . م . د . ف يونيو ١٩٧٨ ص ٣٩٦ - ٣٩٩ .
- (٥١) المصدر السابق ص ٣٩٢ .
- (٥٢) لوموند ١٩٧٨/٦/١٣ .

الفصل الثالث

المتغيرات القطاعية

ينقسم هيكل الاقتصاد الى عدد من القطاعات هى القطاعات الأولية ، والقطاعات السلعية أو القطاعات « المنتجة » ، والقطاعات الخدمية ، ويعتبر الاقتصاد تقليديا بقدر ما تتزايد فيه نسبة وأهمية القطاعات الأولية التى تشمل التعدين والمناجم والاستخراج والصيد وخلافه ، فبينما تمثل القطاعات السلعية « المنتجة » المرتكز الاقتصادى لهياكل الاقتصاديات الحديثة وخصوصا القطاع الصناعى ، وتعكس هذه القطاعات درجة قوة الاقتصاد وتعكس مدى تقدمه من زاوية ما تستخدمه من مستوى فن انتاجى وقوى انتاج ، بينما يعكس قطاع الخدمات مستوى الرفاهية العامة على صوء محددات الناتج القومى الاجمالى وامكانيات الاقتصاد المحتملة . ويعمل هيكل الاقتصاد الاسرائيلى فى ظل عدد من المحددات من أهمها فقر الموارد الداخلية ، والاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية ، وهو ما ينعكس بالضرورة فى ظاهرتى الخلل القطاعى . وضعف العلاقات التشابكية بين القطاعات .

وتتمثل ظاهرة الخلل القطاعى فى اسرائيل فى زيادة نسبة قطاع الخدمات وتضخمه ، بالنسبة الى القطاعات السلعية المنتجة ، فالعمالة فى القطاعات (الانتاجية) فى أوروبا الغربية تتراوح نسبتها ما بين ٤٥ - ٥٥٪ من الاجمالى ، بينما فى اسرائيل بلغت هذه النسبة سنة ١٩٧٥ نحو ٣٨٪ فقط^(١) ، وهو ما يعنى تضخم القطاعات الأخرى ، وخصوصا قطاع الخدمات الذى يمتص نحو ٤٤,٥٪ من مجموع القوى العاملة^(٢) ويرجع جزء من تضخم هذا القطاع الى ضرورات الاستيعاب الاجتماعى التى كانت تفرض ضرورة توظيف المهاجرين دون النظر الى الاعتبارات الاقتصادية . أما بالنسبة لظاهرة ضعف العلاقات التشابكية بين القطاعات فهى ترجع بالأساس الى ارتفاع نسبة المكون الأجنبى خصوصا فى الصناعة الاسرائيلية والذى تصل نسبته الى نحو ٤٠٪ من المنتج النهائى ، ويعمق من هذه الظاهرة فعل عوامل التبعية المالية والتكنولوجية حيث تعتمد اسرائيل بشكل أساسى على تدفق الأموال والمعلومات التكنولوجية وبراءات الاختراع وتصاريح الانتاج من الخارج من أجل رفع النمو فى هيكلها الاقتصادى . ومن ثم فإن قطاعات الاقتصاد الاسرائيلى تعمل فى ظل عوامل ومحددات تحكم الهيكل الاقتصادى بمجمله ، وتظل فاعلية وكفاءة هذه القطاعات

محكومة في النهاية بقيود وعوائق النمو في الاقتصاد الاسرائيلي .
وسوف نعرض هنا بايجاز لأهم القطاعات « المنتجة » الزراعة
والصناعة كذلك سوف نشير الى قطاع البناء والسياحة ، باعتبار انها
جميعا من أهم قطاعات الهيكل الاقتصادي الاسرائيلي ، وتمثل اسهاماتها
أهم البنود في توليد الدخل والنتاج ، بعد ذلك نفرض موضوعا حول البنية
الاساسية في اسرائيل .

الزراعة

لعبت الزراعة الصهيونية دورا حيويا في تشكيل وبناء المجتمع الصهيوني
في فلسطين كما استمر هذا الدور الهام بعد ذلك ، حيث أمنت احتياجات
الدولة الصهيونية من المواد الغذائية وساهمت في تحقيق هدف الاكتفاء
الذاتي ، بالإضافة الى دورها الهام في مجال استيعاب المهاجرين وربطهم
بالأرض ، وذلك بما يخدم استراتيجيات ربط اليهود بأرض الميعاد ، وانصهار
العمل اليهودي في هذه الأرض من خلال الزراعة .

وساهمت حركات « الكيبوتز » و « الموشاف » مساهمة فعالة في تنظيم
النشاط المباشر للعمل العبري في مجال الزراعة ، وعملت على تحقيق
الاكتفاء الذاتي عن طريق تطوير الزراعة تطورا سريعا وكثيفا بالاعتماد
على أحدث الأدوات والمعارف التكنولوجية وذلك من أجل رفع انتاجية العمل
في الزراعة الى أقصى حد ومن أجل التغلب على عديد من الصعوبات الطبيعية
التي تعوق تطوير الزراعة في اسرائيل ، وكان ذلك التنظيم الاجتماعي
للزراعة عاملا أساسيا في تطويرها الى جانب العوامل المادية الأخرى ، حيث
ارتبط المزارعون مباشرة ببعضهم وبالأرض من خلال علاقات تعاونية على
أساس جماعي كما في « الكيبوتز » أو على أساس وحدة المستأجر كما في
« الموشاف » وساعد ذلك في الحصول على دعم الدولة والمنظمات الصهيونية
العالمية بما مكن الزراعة من أن تنمو بوتيرة سريعة حتى وصلت السوق الى
درجة التشبع بالانتاج الزراعي ، ووصلت الاستثمارات الى ذروتها .

لقد استطاع القطاع الزراعي حتى سنة ١٩٧٠ أن ينتج حوالي ٨٥٪ من
الاحتياجات الغذائية لثلاثة ملايين فرد عند مستوى من التغذية يبلغ ضعف
المستوى السائد سنة ١٩٥٠ وحقق الناتج خلال الفترة من ١٩٥٠ الى
١٩٦٥ نموا سنويا بلغ في المتوسط ١٠,٤ سنويا^(٣) لكنه تباطأ بعد ذلك
ووصل الى ما يقرب من نصف تلك المعدل وقدر البنك الدولي معدل نمو
الانتاج الزراعي للفترة من ٧٠ - ١٩٧٦ بحوالي ٦,٦٪ في المتوسط سنويا
لكن مساهمة الزراعة في اجمالي الناتج القومي قد تراجعت من ١١٪ سنة

١٩٦٠ الى ٨٪ سنة ١٩٧٦^(٤) وهو ما يعكس نمو القطاعات الأخرى بنسب متزايدة تفوق نسب تزايد الانتاج الزراعى استمرت فى الحدود المطلقة .

مقومات الزراعة الاسرائيلية :

تبلغ جملة مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى اسرائيل حوالى ٤,٦ مليون دونم طبقا لآخر الاحصائيات بينما كانت هذه المساحة فى العام ١٩٧٥/٧٤ نحو ٤,٣ مليون دونم ، وتحاول اسرائيل باستمرار توسيع رقعة الأراضى المنزرعة عن طريق استصلاح وزراعة الأراضى الجبلية والاستفادة من مياه الأمطار فى المنطقة الوسطى وكذلك عن طريق استصلاح الأراضى الصحراوية فى الجنوب ، وتمثل الأراضى المروية نسبة تصل الى ٤٨٪ من المساحة الكلية التى تزرعها اسرائيل بينما تعتمد المساحات الباقية على نظم الزراعة الأخرى (البعلية) التى تعتمد على مياه المطر . وتقدر كمية المياه المستخدمة فى الزراعة بحوالى ١٧٠٠ مليون متر مكعب تأتى معظمها من الينابيع والمياه الجوفية وكذلك من المياه السطحية وخاصة من وادى الأردن ، وتمثل المياه احدى العقبات فى مواجهة التوسع الزراعى فى حيث تبلغ كمية المياه المستخدمة فى رى الهكتار حوالى ٦٠٠٠ متر مكعب حين انها كانت ٨٠٠٠ متر مكعب منذ حوالى ٢٠ عاما^(٥) وهذا الوفرة الذى تحقق فى استهلاك الأرض للمياه يعكس مدى تطور تكنولوجيا الرى فى اسرائيل ، حيث لجأت اسرائيل الى الاعتماد اساسا على نظام الرى بالرش ، ثم طورت ذلك واستحدثت نظاما جديدا للرعى هو الرى بالتنقيط يعطى وفرا كبيرا فى استخدام المياه كما يساعد فى نفس الوقت على تحسين جودة الانتاج الزراعى وتقدر المساحات التى تروى بالرش فى اسرائيل بحوالى ٨٧٪ من المساحات المزروعة بينما تروى ١٠٪ بطريقة التنقيط الحديثة والتى يتسع تعميمها تدريجيا فى الزراعة الاسرائيلية .

وتوزع ملكية الأراضى الزراعية فى اسرائيل بين الحكومة أو المؤسسات الحكومية التى تمتلك ما يزيد على ثلاثة أرباع الأراضى الزراعية ، ثم الوكالة اليهودية حيث تصل نسبة ما تملكه الى الخمس تقريبا فى حين لا يتعدى ما يمتلكه المواطنون من اليهود نحو ٣٪ من جملة الأراضى الزراعية^(٦) ويؤكد هيكل الملكية بخصائصه تلك على الأهمية الاستراتيجية الكبرى للأرض وخصوصا الأرض الزراعية بما أنها مورد انتاجى عام تمتلكه بشكل أساسى الدولة والوكالة اليهودية ، بما يمكن من تعميم سياسات معينة فى مجالات التشغيل والانتاج فى القطاع الزراعى تخدم الاستراتيجية الصهيونية بشكل عام والدولة الاسرائيلية بشكل خاص .

ويبلغ عدد سكان الكيبوتزات في اسرائيل نحو ٩٦ ألف شخص يمثلون نسبة تصل الى ٣,٢٤٪ من السكان ، غير أن أعداد السكان الريفيين تتناقص بشكل عام ، فقد تناقصت من ١٨٪ الى ١٤٪ سنة ١٩٧٧ منهم حوالي ٨١ ألف نسمة يرتبطون بالزراعة بشكل مباشر^(٧) حيث تستوعب الزراعة نحو ٦,٦٪ فقط من قوة العمل الاجمالية مقابل ٨٪ سنة ١٩٧٠ وتعانى الزراعة من عديد من المشكلات في مجال العمالة وذلك بسبب هجر اليهود للعمل الزراعى وانخراط عدد كبير من العرب في العمل الزراعى في اسرائيل وفي المستعمرات الزراعية في الاراضى العربية المحتلة ، وتمثل هذه المشكلة أهمية خطيرة لدرجة ان وزير الزراعة الاسرائيلى السابق اهرن أوزن قال ان سيطرة العمال العرب على الزراعة اليهودية هو « سرطان في جسمنا » ، وان الوضع الذى يتولد اليوم في الدولة يستدعى إعادة يهود كثيرين الى العمل في الزراعة ، وأضاف بأن مشكلات العمل اليدوى الأخرى يمكن حلها عن طريق الميكنة^(٨) .

هيكل الانتاج الزراعى وتطوره :

بلغت قيمة الانتاج الزراعى بسعر عوامل التكلفة عام ١٩٧٥ حوالي ٣٩٨٢ مليون ليرة اسرائيلية بنسبة تصل الى ٦٪ من اجمالى الناتج القومى ، وتطور اجمالى الناتج الزراعى حتى وصل عام ١٩٧٨ الى نحو ١٢٦٠٠ مليون ليرة اسرائيلية بنسبة تبلغ ٦,٥٪ من اجمالى الناتج القومى بتكلفة عوامل الانتاج .

ويقدر متوسط معدل النمو السنوى في الانتاج الزراعى للفرد بما يوازى ٤,٨٪ طوال الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٧٧ وهى نسبة ملائمة لحالة الاقتصاد الاسرائيلى الذى ترتفع فيه معدلات زيادة السكان نتيجة للهجرة القادمة من الخارج ، حيث تغطى نسبة الزيادة السنوية في الناتج الزراعى الزيادة السنوية في السكان وتقل نسبة الاعتماد على الواردات الزراعية من الخارج ، وطبقا للموازنة الزراعية لاسرائيل فقد قدر الانتاج الزراعى عام ١٩٧٧ بنحو ١,٧ مليون دولار ، بما يجعل اسرائيل في حالة اكتفاء ذاتى بنسبة ٩٥٪^(٩) وهو ما يعكس تزايد الاعتماد على النفس في مجال السلع الزراعية ، ويتمثل النقص الأساسى في مجال القمح والأعلاف وقول الصويا حيث تستورد كميات من الخارج لمواجهة احتياجات الاستهلاك المحلى حيث لا يكفى الانتاج المحلى من هذه المحاصيل .

وتحتل منتجات الزراعة الاسرائيلية الثنى لا تشمل السلع الزراعية المصنعة مكانا معتدلا في هيكل التجارة الخارجية الاسرائيلية سواء في جانب

الواردات أو الصادرات حيث بلغ اجمالي الواردات الزراعية سنة ١٩٧٥ نحو ٨٩٠ ر ٧٥٨ مليون دولار بنسبة قدرها ١٨,٢٪ من اجمالي الواردات ، انخفضت بعد ذلك في عام ١٩٧٨ الى ٦٩٠,٠٠٠ مليون دولار أى أقل بنحو ٦٪ عن عام ١٩٧٥ ، ويعكس انخفاض الأهمية النسبية للواردات الزراعية تزايد الاعتماد على النفس في هذا المجال ، وتلعب الصادرات الزراعية دورا هاما في تمويل الواردات من نفس مجموعة السلع ، وتتزايد نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في تمويل الواردات الزراعية عاما بعد آخر ، بما يعكس قوة معدل التبادل للسلع الزراعية الاسرائيلية في مجال التجارة الخارجية . وقد بلغت الصادرات الزراعية عام ١٩٧٥ نحو ٤٠٩,٦٧٧ مليون دولار تمثل نسبة تصل الى ٢١,١٪ من اجمالي الصادرات ، وبينما كانت تتناقص قيمة الواردات عاما بعد آخر راحت ترتفع قيمة الصادرات عاما بعد آخر حتى وصلت الى حوالى ٩٨٠,٠٠٠ مليون دولار تمثل نسبة قدرها ١٥,٧٪ من اجمالي الصادرات .

وبالرغم من انخفاض الأهمية النسبية للصادرات الزراعية في هيكل الصادرات الا أنها قد حافظت على الزيادات السنوية المطلقة ، ويرجع تدهور الأهمية النسبية لها الى التزايد الكبير في بنود الصادرات من مجموعات السلع الأخرى ، وخاصة الصادرات - الصناعية . وقد ساهمت الصادرات الزراعية بتمويل نحو ٥٤٪ من الواردات الزراعية عام ١٩٧٥ لكن هذه النسبة ظلت تقفز عاما بعد آخر حتى وصلت الى نحو ٨٤,١٪ عام ١٩٧٨^(١٠) بما يعنى انخفاضا كبيرا في عبء الواردات من السلع الزراعية بالنسبة لميزان التجارة الخارجية الاسرائيلي .

وتستهدف الحكومة الاسرائيلية توجيه الانتاج الزراعى من مجال الاكتفاء الذاتى الى مجال التصدير ، ومن هذه الناحية فهى تهتم بتطوير انتاج الفواكه والزهور والأخشاب والتوابل وفتح اسواق جديدة لمنتجاتها بالرغم من منافسة السلع الزراعية للسوق المشتركة ، وفي نفس الاتجاه أيضا تهتم اسرائيل بتصنيع المنتجات الزراعية حيث أن نحو خمس الصادرات الاسرائيلية عبارة عن منتجات زراعية مصنعة ، كما تقوم الحكومة أيضا بدعم مجموعة من السلع الزراعية ، وقد بلغت نسبة الدعم سنة ١٩٧٧/٧٦ الى نحو ١٢,٢٪ من قيمة الانتاج الزراعى يذهب معظمها للعلف والحليب و ٦٠٪ من مجموع الدعم غير ان سياسة حكومة الليكود الحالية قد اخذت في الغاء الدعم تدريجيا عن طريق تخفيضه مع استمراره بالنسبة للسلع المصدرة حتى لا تحدث انتكاسة في امكانيات وعوائد التصدير .

هيكل الانتاج الزراعى :

يشمل هيكل الانتاج الزراعى فى اسرائيل الانتاج الزراعى والحيوانى والسمكى ، وفى مجال الانتاج الزراعى فان هيكل الزراعة الاسرائيلية يتكون من عدد من مجموعات المنتجات مثل المحاصيل الحقلية وهى تشغل نحو ثلث المساحة المزروعة فى اسرائيل ، وتتكون من الحبوب واهمها القمح والشعير والذرة ، ثم القطن والبنجر والفاول السودانى ومحاصيل الاعلاف .

وتحتل المحاصيل الصناعية مكانة هامة فى الزراعة الاسرائيلية فهى تشكل نحو ٢٠٪ من المساحة المزروعة واهمها القطن والبنجر والفاول السودانى وعباد الشمس ويغذى انتاج القطن صناعة النسيج المحلية ويوفر لها معظم احتياجاتها من الخيوط ، وقد اصبح القطن من الصادرات الزراعية ، الهامة كما تستخدم البذور فى صناعة الزيوت النباتية .

وتنتج اسرائيل جميع حاجاتها من الخضار والبطاطس ويذهب نحو ٣٠ - ٣٧٪ من الانتاج ايضا للمصانع المحلية لصناعة المعلبات والخضروات المجففة ، والى جانب هذه المحاصيل تعمل الحكومة على تشجيع زراعة الاعلاف التى تعطى انتاجا عاليا فى الدونم ولا تستنفد كميات كبيرة من المياه ، وتوفر لها امكانيات التصدير ، ويوفر انتاج الاعلاف المحلى نحو ٥٠٪ من حاجتها بينما تستورد الباقى من الخارج .

وتتميز المحاصيل الحقلية فى اسرائيل بارتفاع معدل الانتاج للوحدة المنزرعة سواء فى الاراضى المروية او غير المروية ، وبالنسبة للقمح على سبيل المثال تعتبر انتاجية الوحدة من اعلى معدلات الانتاجية فى العالم وقد بلغ انتاج القمح سنة ١٩٧٨ نحو ١٧٥٠٠٠ طن فقط نتيجة للجفاف الذى تعرض له الجنوب ، وبلغ متوسط غلة الدونم نحو ٢٨٥ كم سنة ١٩٧٥ / ٧٤ فى الاراضى المروية وغير المروية .

والى جانب المحاصيل الحقلية تجدد زراعة الموالح فى اسرائيل وتصدر منها كميات كبيرة الى الخارج ، وتحتل زراعة الموالح نحو ١٠٪ من مساحة الارض الزراعية عام ١٩٧٧ فى حين بلغ اجمالى الانتاج لسنة ١٩٧٨ حوالى ١,٥ مليون طن ، وخلال الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٧٤ تضاعف انتاج الموالح بنسبة ٢٠٠٪ وزاد انتاج الفواكه الأخرى بنسبة ٤٥٪ وتمثل اشجار الموالح نحو ٦٠٪ من اجمالى الاشجار المثمرة فى اسرائيل ، بينما نسبة الـ ٤٠٪ الباقية تتوزع على انواع اشجار الفواكه الأخرى تحت الاستوائية ، مثل العنب . وتحتل اسرائيل المركز الثالث كدولة مصدرة للبرتقال فى حوض البحر الأبيض المتوسط . والخامسة فى الترتيب العالمى وبلغت صادراتها من البرتقال سنة ١٩٧٧ نحو ٩٣٠ الف طن ، وقد تعرضت صادرات البرتقال

للتناقص بنسبة ٣,٥٪ سنة ١٩٧٨ نتيجة لظهور حالات التسمم الزئبقى في البرتقال الاسرائيلى ومشاكل الشحن .

وقد اتجهت اسرائيل اخيرا الى التوسع في انتاج محاصيل ذات صفات تصديرية عالية الجودة وذلك لتزويد من دخلها من العملات الأجنبية وذلك في الوقت الذى تواجه فيه زراعة الحمضيات في اسرائيل منافسة شديدة في الأسواق الأجنبية ، واهم هذه المحاصيل التصديرية الزهور والنباتات الطبية والتوابل والأخشاب التى يقفز انتاجها باستمرار الى مستويات عالية وتجد طلبا واسعا في الأسواق الدولية .

ومن اجل تطوير الزراعة الاسرائيلية فقد عقدت الحكومة اتفاقية تعاون زراعى بين اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة في ١٣ يوليو ١٩٧٨ في اطار الاتفاقية الاسرائيلية مع السوق وتركز الاتفاقية على مجالين اساسيين : الاول : هو تطوير الأساليب الفنية في الزراعة والتدريب عليها وتنمية الانتاج الزراعى الثانى : هو التنمية الزراعية وتطوير الهيكل الزراعى وطرق التسويق والخدمات الزراعية والتنمية المحلية^(١)

اما بالنسبة للانتاج الحيوانى والسمكى ، فان اسرائيل تحصل على كل حاجاتها الاستهلاكية من الحليب ومشتقاته والبيض واللحوم والدواجن محليا ، فى حين تسد الاسماك نحو ٨٠٪ فقط من الاستهلاك المحلى ويأتى معظمها من الصيد فى اعالي البحار ، ويشكل الانتاج الحيوانى بمجمله نحو ٤٢٪ من الانتاج الزراعى .

ومن الملاحظ ان المشكلة الرئيسية التى تعاني منها الثروة الحيوانية فى اسرائيل هى الحاجة الى استيراد الاعلاف المركزة لتغذية الحيوانات والتى تشكل نحو ٤٠٪ من المواد المشتراه من خارج القطاع الزراعى ، ذلك ان محاصيل العلف الزراعية تستهلك كميات كبيرة من المياه بطبيعتها الامر الذى يرغب اسرائيل على التوسع فقط فى انتاج الاعلاف التى تحتاج الى كمية قليلة من المياه ويتمتع بقيمة غذائية عالية ومعدل انتاجية عال بالنسبة للوحدة المنزرعة ، ويمثل الدعم المقدم للاعلاف ضمانا اساسية لعدم ارتفاع اسعار الالبان واللحوم ، ذلك ان الغاء هذا الدعم يعنى مباشرة زيادة اسعار كل المنتجات الحيوانية تقريبا من الالبان حتى اللحوم .

وتتمثل اهم مشكلات الزراعة الاسرائيلية فى فقر موارد المياه ، تلك التى تمثل قيда على التوسع الزراعى ، وكذلك انخفاض العمالة الاسرائيلية نتيجة لعدم قدرة المهاجرين الجدد على الاشتغال بالزراعة وهجرة كثير من المستوطنات الزراعية ومناطق التعمير الى المدن والمدن الكبرى ، كما يضاف الى ذلك عدم وجود اسواق لتصريف المنتجات بما يشكل قيда على التوسع الاقتصادى ، لكن الاتفاقية مع السوق المشتركة والاتجاه الى تنويع هيكل

الزراعة الإسرائيلية واعطاء اهمية متزايدة للسلع التصديرية وخصوصا زراعات الزهور والنباتات الطبية والتوابل يمكن ان يقضى على عقبة السوق بالنسبة للزراعة الاسرائيلية . وتأتى بعد ذلك مشكلة الاعانات والدعم للمزارع التعاونية « الكيبوتز » والديون على المزارع والمزارعين واضطر اعضاء الكيبوتزات او المزارعين في الموشاف الى استئجار قوة عمل عربية بما يشكل « تلويثا » لسياسة العمل العبرى الاسرائيلية .

على ان الزراعة الاسرائيلية تظل رغم ذلك واحدة من اكثر زراعات الشرق الأوسط تقدما سواء بمعايير الأساليب الفنية المستخدمة في الزراعة ام بمعايير انتاجية الوحدة المزروعة وحتى بمعايير علاقات العمل وتوزيع الناتج من حيث الشكل ، والتي تتفوق كثيرا عما عداها من زراعات المنطقة .

الصناعة

تمثل الصناعة القطاع السلعي الأساسي والقطاع القائد استراتيجيا في الاقتصاد الاسرائيلي ، ونتيجة لاعتبارات ايدلوجية فانه قد تم التركيز في بداية نشأة الدولة الاسرائيلية على بناء الزراعة الصهيونية ففي ذلك الوقت المبكر كان من الضروري تحويل اليهود القادمين تحت تأثير الصهيونية الى ارض فلسطين ، من وظائفهم ومهنتهم في البلدان الأصلية الى مهنة الزراعة التي تعيد الارتباط بين اليهودى والأرض ، وليس ذلك فقط ولكن من اجل مزيد من التوسع في اراضي فلسطين ، ذلك ان استقدام مهاجرين جدد سوف يجعل توسيع المساحة امرا ضروريا وجوهريا في حالة اعتماد الدولة بشكل رئيسى على الزراعة ، ذلك النشاط الذى تشكل فيه الأرض مورد الانتاج الرئيسى بالاضافة الى العمل .

لكن الصناعة ظلت بالرغم من ذلك ، هى المحور الذى يساهم فيه القطاع الخاص بالدور الرئيسى والذى يدعم بقوة نمو الدولة الصهيونية ، ففي ظل انقطاع الصلة بين هذه الدولة وبين المحيط الأرضى المقيد حولها ، كان تحقيق هدف الاكتفاء الذاتى امرا ضروريا لبقاء واستمرار الدولة ، وقد تطلب تحقيق هذا الهدف انجازه اولا في مجال السلع الغذائية بوصفها سلعاً استراتيجية ، كما تطلب تحقيق هذا الهدف خلق القاعدة الصناعية المحلية القادرة على توفير الاحتياجات الاساسية للسكان^(١٣)

وبالرغم من ان التنمية في العشر سنوات الأولى من عمر الدولة قد اعتمدت اساسا على تطوير الزراعة بدرجة فائقة ، إلا أن حدود نمو الزراعة الاسرائيلية طبيعيا والتي تتلخص اساسا في ندرة موارد المياه ومحدودية الأرض الصالحة للزراعة بالاضافة الى حدود نموها الاقتصادي المتمثلة في كثافة الاستثمارات الزراعية والنقص في اليد العاملة والصغر النسبى للسوق

بالإضافة الى المنافسة القوية للسلع الزراعية في الأسواق العالمية قد املت التوجه نحو القطاع الصناعى وخصوصا قطاعات الصناعة التصديرية وذلك بالرغم من الفقر فى الموارد والمواد الأولية الصناعية ومصادر الطاقة التى تستورد اسرائيل معظم احتياجاتها منها من الخارج ، واعتمادها فقط على توفر التمويل الخارجى والصلات الصناعية القوية بشبكة الاحتكارات الدولية وتوافر الخبرة التكنولوجية التى تضمن اعداد التكنولوجيين من الفنيين والمهندسين وعلماء البحث .

مراحل نمو الصناعة :

قامت اسرائيل بأول محاولة للتخطيط الصناعى عام ١٩٥٧ بوضع برنامج قصير الامد لتنظيم عملية توزيع موارد وامكانيات الدولة على الصناعات المختلفة وللإشراف على كيفية استغلالها غير ان ذلك تم فى ظل معطيات وخصائص للهيكل الصناعى تتسم بالصغر والحدأة وارتفاع نصيب القطاع الخاص .

ثم قامت اسرائيل بعد ذلك بوضع برنامج صناعى للفترة ١٩٦٥ / ٦٠ ساهم فى ارساء اسس البرنامج الثانى للفترة ١٩٧٠ / ٦٥ وقد جاء هذا البرنامج الثانى اوسع نطاقا واكثر رقة من سابقه ، وقد استهدف البرنامج الثانى تحقيق عدد من المؤشرات اعتمادا على ان الصناعة هى اساس التقدم والتنمية الصناعية ، ومنها :

- ١ - العمل على زيادة نسبة الصادرات الصناعية الى اجمالى الصادرات
- ٢ - الاهتمام بالصناعات الثقيلة والعمل على زيادة انتاجها بالنسبة لاجمالى الانتاج الصناعى .
- ٣ - الاهتمام بالصناعات الصغيرة والورش الفنية .
- ٤ - الاهتمام بالخبرة التكنولوجية وتنمية المدارس الفنية والمهنية وتشجيع البحث العلمى .

ويلاحظ ان معظم المشروعات والصناعات الكبرى فى اسرائيل تقوم اساسا على الخبرات الأجنبية والتمويل الأجنبى ، وتعتمد على المصاكاة المباشرة التى اساسها شراء حق التصنيع دون الدخول فى مخاطر التعديل الجندرى او التطوير ، وذلك فى تلك المرحلة الأولى من ارساء اسس الصناعة الاسرائيلية واقامة هيكلها الأساسية وفى هذا المجال فان اسرائيل تعتمد بشكل اساسى على الخبرات فى امريكا وفرنسا وسويسرا وايطاليا بينما تؤدى مشاركة رأس المال الأجنبى او التمويل والخبرة الأجنبية فى مشروعات اسرائيل الصناعية الى فوائد هائلة بالنسبة لتلك المشروعات تتمثل اساسا فى

خفض نفقات الانتاج واستخدام تكنولوجيا راقية وفتح امكانيات واسعة للتسويق . امام منتجات هذه المشروعات .

ونستطيع ان نقول بأنه قبل سنة ١٩٥٧ لم تكن هناك استراتيجية صناعية متكاملة الا ما يخدم حاجات الاكتفاء الذاتى من انتاج السلع الضرورية اما المرحلة من ١٩٥٧ حتى ١٩٧٠ فقد بدأت فيها محاولات التخطيط الجاد ، كما تم فيها ارساء اهم اسس هيكل الصناعة الاسرائيلية بكافة قطاعاتها كما ان هذه الفترة قد شهدت ايضا نمو وتضخم القطاع الحربى فى الصناعة وذلك بعد حرب ١٩٦٧ كما شهدت نهاية هذه الفترة ايضا الاتجاه نحو تطوير الصناعة كثيفة المهارة كصناعات الآلات الدقيقة والصناعات العلمية الأخرى^(١٣) .

وفى هذه المرحلة ايضا ازدادت قوة رأس المال الخاص وسيطرته على القطاع الصناعى اذ ان هذا القطاع يمتلك حوالى ٩٣٪ من المؤسسات الصناعية ويعمل به نحو ٧٦٪ من الايدى العاملة^(١٤) .

وقد حقق القطاع الصناعى معدلا سنويا لنمو الناتج يقدر بـ ١٠,٧٪ خلال الفترة ١٩٦٩/٥٠ فى حين كان معدل النمو السنوى رأس المال المستخدم خلال تلك الفترة حوالى ١٢,٣٪ بينما توضح مؤشرات الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ طبقا لأرقام البنك الدولى ان معدل النمو السنوى فى الصناعة الاسرائيلية قد بلغ خلال هذه الفترة نحو ١٥,٦٪ فى حين كان نصيبها من اجمالى الناتج المحلى يصل الى ٣٢٪ سنة ١٩٦٠ .

لكن الصناعة الاسرائيلية لم تلبث ان دخلت فى مرحلة اختلال هيكلى منذ بداية السبعينات وظهر واضحا ان استراتيجية التنمية الصناعية المتبعة وهى استراتيجية احلال الواردات ، بالاضافة الى ارباك تخصيص الموارد الناتج عن الحرب وارتفاع مستوى ونسبة الانفاق الحربى بعد عام ١٩٦٧ قد تعاونا فى نهاية الامر على اظهار العيوب الهيكلية للصناعة الاسرائيلية القائمة على استراتيجية احلال الواردات ، وبدأت تتضح مشكلة الطاقات العاطلة فى الصناعة وكذلك ضيق الفرص المتاحة لمزيد من احلال الواردات نتيجة ضيق السوق المحلى والمقاطعة العربية وقوة المنافسة فى الاسواق الخارجية من المنتجات العالمية المماثلة .

وبالرغم من ذلك فان سياسة احلال الواردات قد نجحت خلال هذه الفترة من ١٩٥٧ حتى ١٩٧٠ فى انجاز اهم اهدافها التى تمثلت فى :

- (١) تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى .
- (٢) توفير النقد الاجنبى وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات .
- (٣) استيعاب العمالة فى الصناعة^(١٥) .

فقد بلغ نمو العمالة الصناعية خلال الفترة ١٩٦٩/٥٠ نسبة ٥,٥٪ فى

المتوسط سنويا في حين كان يقل معدل نمو القوى العاملة الاجمالية عن هذا المعدل ، كذلك وصلت الصادرات الصناعية عدا الماس الى ان تمثل ما يزيد على ٤٦٪ من الايراد الاجمالي للصادرات السلعية ، ٥٧٪ من القيمة المضافة للصادرات السلعية ، واحتلت الصادرات القائمة المتمثلة في منتجات الالبوية ومعدات النقل والالات الدقيقة ومنتجات الصناعات الاليكترونية والالات نحو ١٨٪ من الصادرات الصناعية في اواخر هذه الفترة^(١٦)

لكن الصناعة بدءاً من اوائل السبعينات بدأت تعاني من عدد من المشكلات التي تعكس خللاً هيكلياً في بنية الاقتصاد الاسرائيلي بشكل عام فارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام والمواد الوسيطة الناتج اصلاً عن فقر الموارد وزيادة واردات البترول قد أدت إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري ، ولم تتمكن الصادرات الصناعية من تضيق هوة العجز في ميزان المدفوعات هذا بالاضافة الى ان اتباع سياسة أجور تفوق انتاجية العمال في بعض الاحيان كانت تعنى ابقاء الصناعة والاقتصاد الاسرائيلي اسرى للمساعدات الأجنبية سواء أخذت هذه المساعدات بشكل قروض او هبات ، كذلك فان تطور ونمو الصناعة كان يترتب عليه بالضرورة زيادة حجم الواردات من المدخلات الصناعية المستوردة .

وبالاضافة الى ذلك فان ضيق السوق المحلي الاسرائيلي والمقاطعة العربية ، والتأثير الواسع للتكتلات الاقتصادية الدولية على هيكل السوق العالمي بما يدعم تركيز التجارة العالمية وخصوصاً تجارة المواد المصنوعة بين الدول المتقدمة بعضها البعض ، فرض على الصناعة الاسرائيلية عديداً من الالتزامات الجديدة منها التركيز على حقوق التكنولوجيا المتقدمة والصناعات العلمية خاصة في مجالات الاليكترونيات والكيمائيات الدقيقة اي تلك المجالات التي تنخفض فيها نسبة المكون الاجنبي ومستلزمات الانتاج الوسيطة بشكل عام ، وترتفع فيها درجة المهارة الفنية وعنصر الكفاءة التكنولوجية ، وتتميز باتجاهها اساساً الى اسواق البلدان المتقدمة ، كما يرتفع عائد التصدير الناتج عنها ، وقد تطلب الامر احداث مجموعة من التغيرات الهيكلية ، في بنية الصناعة الاسرائيلية بدأت تلح بشدة خصوصاً بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وتفشى الازمة في معظم قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي .

وعلى الصعيد المؤسسي فان الصناعة الاسرائيلية خضعت في تلك الفترة لسيطرة حفنة من المجموعات المالية مثل بنك ليسكونتي والشركة المركزية للتجارة والصناعة بالاضافة الى مجموع ولفسون وبنك ليومي واصبح ٩٦٪ من المؤسسات الصناعية التي انشئت حتى اوائل السبعينات تتبع القطاع الخاص ، وعند ذلك فقد اصطدمت سياسة الدولة الاقتصادية منع مصالح

القطاع الخاص المرتبط جوهريا بالاحتكارات العالمية خصوصا تلك التي تسيطر عليها المجموعات الصهيونية ، وبرز بوضوح التناقض بين البرجوازية الاسرائيلية (القومية) والبرجوازية الصهيونية العالمية ، وعندما انعقد المؤتمر الدولي للملياردير اليهود في القدس في ابريل ١٩٦٨ أصر المليارديرات اليهود وعددهم سبعون على ان تلعب الحكومة الاسرائيلية دور الشريك فقط على غرار اصحاب المؤسسات المالية ، وطالبوا بان يكون للاستثمارات مربودا عاليا وان يتقلص تأثير القطاع التعارضي « الهستدروت » على الاقتصاد^(١٧) حيث يتزايد هذا التأثير عن طريق امتلاك الهستدروت لمجمع شركات « كور » الام الذي يتكون من مجموعة تبلغ حوالى خمسين مؤسسة بلغ نصيبها في اجمالي الناتج الصناعى ٩٪ سنة ١٩٧٢ مقابل ٦٪ عام ١٩٦٩ وقد زادت هذه النسبة لتصل الى ٢٦٪ من مجمل الانتاج الصناعى سنة ١٩٧٧ ، وتنتج ثلاث مؤسسات منها حوالى ٧٠٪ من المنتجات المعدة للتصدير .

وقد ادى التناقض بين مصالح القطاع الخاص والقطاع العام وانعكاسات ذلك على مجموعات القوى الاقتصادية المؤيدة الى الضغط من اجل احداث تعديلات مؤسسية/اقتصادية ، عن طريق سياسة اقتصادية جديدة تعطى دعما للقطاع الخاص ولاجراءات الحرية الاقتصادية وتشجيع الصناعات التصديرية مما سوف يشكل بعد ذلك ملامح سياسة اقتصادية جديدة بداها المعراخ على خجل وببطء ، وميزت بشكل اساسى وجه ليكون بعد مجيئه الى السلطة في مايو سنة ١٩٧٧ .

لقد اعلن عام ١٩٧٥ تفاقم مشكلات الصناعة الاسرائيلية بشكل حاد فاتسع نطاق الطاقات العاطلة التي بلغت نسبتها في حدود ٣٠ - ٥٠٪ في معظم فروع الصناعة كذلك ظهور الخسائر في ميزانيات الشركات الصناعية بأرقام كبيرة فقد بلغت خسارة مصانع الصلب حوالى ٤٠ مليون ليرة اسرائيلية كما بلغت خسائر مناجم النحاس في تمناع قبل اغلاقها بنحو ٧٠ مليون ليرة بينما بلغت ارقام العجز في الصناعة الجوية الى حوالى ٩٠٠ مليون ليرة اسرائيلية وذلك في عام ١٩٧٥^(١٨) وتعرضت الصناعة الاسرائيلية بقطاعاتها المختلفة الى مخاطر تهدد بالركود والافلاس اذا لم يتم ايجاد مخرج للأزمة التي تواجهها ، واذا كانت الصناعة الاسرائيلية قد نمت خلال الفترة من ٦٠ - ١٩٧٠ بنسبة ١٥,٦٪ في المتوسط سنويا ، فقد انخفض هذا المعدل الى ٩٪ في السنوات الاولى من السبعينات لكنه لم يلبث ان هبط مرة واحدة الى ٤٪ سنة ١٩٧٤ ووصل المعدل الى اسوأ حالاته في العام التالى حيث بلغ ٢٪ تقريبا .^(١٩) بسبب انخفاض الاستثمارات عن المستوى المطلوب وانخفاض انتاجية العمل وتقليص حجم الواردات واتساع

نطاق الطاقات العاطلة بالاضافة الى صعوبات التصدير التي كانت تقف حائلا في وجه توسع الصناعة الاسرائيلية .

وقد أدت هذه الضغوط الى تبني استراتيجية جديدة في مجال النمو الصناعي تتميز بالتركيز على الصناعات التصديرية ، وتخفيف العبء الضريبي عن الشركات المنتجة بالاضافة الى دعم الصادرات وفتح اسواق جديدة امامها توجت بالاتفاق مع السوق المشتركة الذي يرمى الى خلق منطقة تجارة حرة بين اوربا الغربية واسرائيل مما يفتح الباب امام الصادرات الاسرائيلية الى الدخول بسهولة في اسواق هذه الدول بعيدا عن عوائق المنافسة الصعبة . وارتكزت هذه الاستراتيجية الجديدة على عدد من التغيرات الهيكلية المؤسسية في الصناعة الاسرائيلية اهمها دعم اتجاهات المشاركة مع الاحتكارات الدولية وتوسيع نطاق العلاقات بينها وبين الشركات الاسرائيلية وتخطى مراحل الوكالة او التجميع الى المراحل التكنولوجية الرئيسية مثل انتاج المنتج بالكامل او اجزاء منه في اسرائيل لحساب الاحتكارات الدولية وكذلك المشاركة في عمليات النقل والتسويق وبالإضافة الى المشاركة اخذت الحكومة الاسرائيلية في بيع وتصفية الشركات الخاسرة المملوكة للقطاع العام ، ورغم ان هذه السياسة قد بدأت منذ اوائل السبعينات الا أنها غدت بعد ذلك اتجاها رئيسيا خصوصا مع الغاء الدعم الحكومي للانتاج والصادرات وتسهيلات التمويل من جانب الحكومة مع مجيء كتلة ليكود الى السلطة وتقدر عائدات بيع الشركات في الشركات البنوك الحكومية الثلاث وهي بنك تفاحوت وبنك العمال وبنك الملاحة الاسرائيلي .

التغيرات في هيكل الصناعة الاسرائيلية :

لقد تميز تطور الصناعة الاسرائيلية في الفترة منذ بداية السبعينات حتى منتصفها بالاختلال الشديد على المستوى القومي ، بحيث اصبحت سياسة « احلال الواردات » عبئا على نمو الصناعة وعلى ميزان المدفوعات في نفس الوقت ، ومع تفجر هذه الازمة بمشكلات الطاقات العاطلة والخسائر المتلاحقة وتفاقم العجز نتيجة ارتفاع نسبة المكون الاجنبي وتكاليف استيراد الطاقة ، عملت الحكومة الاسرائيلية على التركيز في تطوير الصناعة على القطاعات التصديرية والصناعات العلمية كما بذلت جهودا كبيرة من اجل توقيع اتفاق صناعي مع السوق الاوربية المشتركة لاستكمال خطوات الاندماج في السوق ، وقد اتت هذه الجهود الى توقيع اتفاق جديد في ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ من اجل توسيع التعاون الصناعي بين اسرائيل والسوق ، وتوقيع بروتوكول مالي يمنح اسرائيل « ممرا الى المصرف الاوربي للتنمية » وتكمن اهمية هذا الاتفاق التكميلي في كونه مرحلة اخرى من

مراحل ارتباط إسرائيل بالسوق والتزام هذه بتشجيع التصنيع والزراعة والانتاج واستثمار الاموال في إسرائيل (٢١) وكانت إسرائيل قد وقعت اتفاقا مع السوق في مايو سنة ١٩٧٥ يقضى بتحرير التجارة بينهما واقامة منطقة تجارة حرة حتى سنة ١٩٨٠ على أساس ان جميع المنتجات الصناعية ومعظم الصادرات الزراعية الاسرائيلية الى دول السوق سيسمح لها بالدخول الى أوروبا دون رسوم جمركية ابتداء من ١ يوليو ١٩٧٧ اما إسرائيل فتلتزم بالسماح بائصال منتجات اوروبية الى إسرائيل دون رسوم جمركية ابتداء من ١ يناير ١٩٨٠ لكن الضغوط الاسرائيلية تحاول ان تصل الى اطالة الفترة الخاصة بتحرير وارداتها من السوق الى سنة ١٩٨٧ على اساس التخفيض السنوي بنسبة ٨٪ حتى تبلغ الصفر سنة ١٩٨٧ . وبصفة عامة تستهدف السياسة الاقتصادية طبقا لتقديرات مركز التخطيط الصناعي في إسرائيل ان ينمو قطاع الصناعة بنسبة ١١٧٪ حتى سنة ١٩٨٥ باعتبار ١٩٧٥ سنة الاساس وان يواكب ذلك نمو في الصادرات الصناعية بنسبة ٣٧٠٪ خلال نفس الفترة بالمقارنة بنمو وصل الى ٤٠٪ فقط بين ١٩٦٥/١٩٧٥ ومن المتوقع لذلك ان تنمو الصادرات من الصناعات الكيماوية والاليكترونية وصناعة الآلات بحوالى ١٠٪ سنويا في المتوسط اما الصادرات من الصناعات التقليدية فلا يتوقع لها ان تنمو الا في حدود ٥٪ سنويا .

ويتطلب تحقيق هذه الاحداث زيادة العمالة في القطاعات التصديرية بنسبة ٣٧٪ اي من ٣٠ الفا الى ٤٠ الف عامل وتخصيص استثمارات لهذا القطاع بما يبلغ حوالى ٧,٥ مليون دولار (٢٢) .

ان المرحلة الراهنة من مراحل نمو الصناعة تتميز باعادة بناء هيكل الصناعة على اساس سياسة تصديرية تركز في الاساس على تطوير الصناعات التصديرية واعادة توزيع وتخصيص الموارد المختلفة لخدمة هذا الهدف . اي ان الصناعة الاسرائيلية تجرى عليها عمليات لاعادة المواءمة بين هيكل الناتج وامكانيات التصدير بما يفتح الباب لزيادة رصيد البلاد من العملات الاجنبية والقضاء على اختناقات الصناعة وبقية فروع الانتاج وزيادة كفاءة الموارد طبقا لنمط محدد داخل نظام التقسيم الدولي الرأسمالى للعمل يعطى لإسرائيل مكانا داخل الحلقة التكنولوجية الرئيسية للانتاج او احد اجزائها حيث تندمج إسرائيل شيئا فشيئا في بنية اقتصاديات الدول الغربية المتقدمة .

اذن فنظام تقسيم العمل الدولي الرأسمالى والتغيرات التى طرأت عليه والتفاعل بينه وبين نمط تقسيم العمل الداخلى في إسرائيل هو الذى يحكم تطور الصناعة في النهاية حيث لا تستطيع الصناعة ان تنمو على اساس

مستقل وانما يتحدد هذا النمو في ضوء اعتبارات تقسيم العمل الرأسمالي الدولي ومركز اسرائيل داخل حلقات الانتاج في هذا النمط ، وهذا ما يبدد اية دعوة للاستقلال الاقتصادي في اسرائيل حيث يستمر اعتماد الصناعة وهي القطاع الفائز في الاقتصاد الاسرائيلي على الخارج ، كما ترتبط التحولات البنائية فيها بالتحولات البنائية على الصعيد العالمي وخصوصا في بنية اقتصاديات الدول الغربية المتقدمة .

ويمثل الاتفاق مع السوق الأوروبية المشتركة حجر الزاوية من أجل إعادة بناء الصناعة الاسرائيلية واحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة فيها حيث تمثل السوق الأوروبية المشتركة العميل الأول للتجارة الخارجية الاسرائيلية وسوف يؤدي هذا الاتفاق الى العديد من التحولات في بنية الصناعة الاسرائيلية ، ذلك أنه طبقا لدراسات وزارة الصناعة فقد صرح المدير العام لوزارة التجارة والصناعة بأن تنفيذ الاتفاق بين اسرائيل والسوق المشتركة سيقتضي تحويل ٤٠ ألف عامل في اسرائيل من مهنة الى أخرى ومن انتاج الى آخر وكذلك نحو ١٥ ألف عامل يتوقع انتقالهم من مصنع الى آخر . وفي الوقت الذي يبلغ فيه عدد المصانع والشركات الأوروبية في اسرائيل الى نحو ١٣٠ مصنعا وشركة^(٢٣) فان معهد « فان لير » قد أجرى دراسة شملت ٦٠٠ مصنع حول استعداد الصناعة لتنفيذ الاتفاق من السوق الأوروبية المشتركة ، وخرج المعهد من هذه الدراسة بعدد من النتائج كان من أهمها أن نحو ٣٥٪ من هذه المصانع لن يتضرر أبدا من تنفيذ الاتفاق مع السوق ، بينما سيصاب ٢١٪ من المصانع بنسبة مرتفعة من الضرر ، في حين يتوقع أن يصاب بنسبة متوسطة من الضرر نحو ٤٤٪ من هذه المصانع^(٢٤) .

وعلى ذلك فان حوالى ثلث هذه المصانع او ثلث الصناعة الاسرائيلية اذا اعتبرنا عينة (فان لير) ممثلة للصناعة الاسرائيلية لن تصاب بأية اضرار ، في حين ان نحو ثلثي الصناعة سيتعرض لاضرار تتراوح نسبتها بين الاضرار الطفيفة والاضرار الفادحة لكنه في كل الاحوال يمكن القول بان إعادة التخصيص الصناعي في اسرائيل على اساس الاتفاق مع السوق المشتركة سوف يخدم اغراض النمو الصناعي طبقا لمعطيات المجتمع الاسرائيلي في الوقت الراهن ، في حين يؤدي الى مزيد من الاضرار بالنسبة للصناعات التقليدية والعمالة التي سيكون عليها ان تتحول من مهنة الى أخرى او من صناعة الى أخرى ، وهو ما يشكل تكلفة اضافية يلقيها عبء تطوير الصناعات التصديرية .

تطور متغيرات الصناعة الاسرائيلية :

بلغ اجمالي التكوين الرأسمالي الثابتة سنة ١٩٧٥ حوالى ٧١٢٠ مليون

ليرة اسرائيلية خص الصناعة منها حوالي ١١٣٤ مليون ليرة بنسبة تصل الى نحو ١٥٪ تقريبا .

وساهمت الصناعة في نفس العام في توليد ما يقرب من ٢٣٪ تقريبا من الدخل القومي حيث بلغ الانتاج المحلي الصافي والدخل القومي بتكلفة العوامل بأسعار السوق الى نحو ٧٤٨٦٤ مليون ل . م خص الصناعة منها حوالي ١٧٤٨٥ مليون ليرة اسرائيلية^(٢٥) وتسهم القطاعات السلعية في توليد ما يقرب من ٤٠٪ من الدخل القومي تمثل فيها الصناعة القطاع الرئيسي لكن معدل النمو الصناعي انحدر في ذلك العام ١٩٧٥ الى ادنى مستوياته حيث بلغ حوالي ٢٪ مقابل ٤٪ في العام السابق ، ٩٪ قبل ١٩٧٣ لكن الناتج الصناعي اخذ في التزايد بعد ذلك حيث زادت سنة ١٩٧٦ بنسبة ٣ - ٤٪^(٢٦) واخذت النسبة في الارتفاع منذ ذلك العام على اساس زيادة استثمارات القطاعات التصديرية بالاساس لكنه لم تحدث زيادة في العمالة الصناعية في ١٩٧٦ بل على العكس من ذلك انخفض عدد - المستخدمين في الصناعة بنحو ٦٠٠ عامل حيث بلغ عددهم ٢٧٣٨٠٠ عامل مقابل ٢٧٤٤٠٠ عامل عام ١٩٧٥^(٢٧) وقد أكد محافظ بنك اسرائيل على هذه الحقيقة حيث صرح في على همشمار بأن قطاعات الخدمات قد استوعبت اكبر زيادة في العمالة ، وان العمال الذين خرجوا من الصناعة توجهوا الى قطاعات الخدمات المختلفة وهو ما يمثل ظاهرة سلبية في توزيع العمالة الاسرائيلية على القطاعات المختلفة .

وتتوقع وزارة الصناعة طبقا لخطة النمو الصناعي حتى سنة ١٩٨٥ ان الانتاج الصناعي الذي بلغ عام ١٩٧٦ الى نحو ٦١ مليار ليرة سيتضاعف ليصل الى ١٢٥ مليار ليرة سنة ١٩٨٥ ، اما في مجال العمالة الصناعية فمن المنتظر ان ينمو عدد العمال من ٣٠٠ الف عامل الى ٤٠٠ الف عامل وتطمح الوزارة الى تحقيق زيادة في ناتج العامل في القطاع الصناعي بحيث تبلغ هذه النسبة ٤,٧٪ في المتوسط سنويا وذلك من خلال زيادة الاستثمارات وتحسين الجهاز التنظيمي والتكنولوجي^(٢٨) .

وعلى حين تقلص اجمالي الاستثمار المحلي سنة ١٩٧٦ بنسبة تصل الى ١٥٪ فان اجمالي الاستثمارات التي وافق عليها بنك التنمية الصناعية سنة ١٩٧٧ يقل بنحو الثلث عن الاستثمارات التي اقرت في السنة الماضية فقد بلغت الاستثمارات الجديدة ١,٧ مليار ليرة منها ١,٢ مليار لشركة الكهرباء . اي ان الصناعة يخصصها في الواقع ما لا يزيد عن ٥٠٠ مليون ليرة مقابل ٥١٣ مليون في العام السابق تنخفض قيمتها الحقيقية بنسبة ٣٠٪ وهي نسبة انخفاض قيمة العملة بين العامين^(٢٩) بينما بلغ مجموع الاستثمارات الصناعية حوالي ٤,٥ مليار ليرة وهو مبلغ لا يكفي لكي

تحافظ الصناعة الاسرائيلية على حجمها الحالي حيث انه لكي يتم ذلك ينبغي أن يستثمر سنويا ما يوازي ٦ - ٨٪ من حجم الصناعة ومعنى ذلك بأسعار ١٩٧٧ ضرورة ما يزيد عن ٥ مليارات ليرة^(٣٠) وهو ما يعنى جمود الصناعة الاسرائيلية ، لكن هذه الظاهرة لم تلبث ان تراجعت بعد ذلك حيث قفزت الاستثمارات الصناعية سنة ١٩٧٨ الى نحو ٨ مليار ليرة بزيادة تصل الى الثلث من ميزانية السنة الماضية^(٣١) .

وما زالت الصناعة الاسرائيلية تعاني من بعض المشكلات الخاصة بنتائج الانقلاب الاقتصادي لحكومة ليكود حيث قدر اتحاد الصناعيين الضرر اللاحق بأعضائه بنسبة ٢,٢٪ من ربحية الصادرات ، وبلغت اضرار مصدري منتجات النسيج من الانقلاب الاقتصادي الى نحو ٥٪ من ربحية الصادرات في حين ان هناك فروعاً صناعية معينة تتضرر بنسبة ٢٠٪ ومعظمها من قطاع الانتاج التقليدي^(٣٢) . وتساهم الصناعة بنحو ٨٠٪ من الصادرات التي تشكل ما يقرب من ٢٠٪ من الناتج القومي وتمثل الصناعات العلمية والصناعات الكيماوية اهم فروع الصناعات الاسرائيلية التي تعتمد اصلاً في تطويرها في الفترة الاخيرة على التركيز في القطاعات التصديرية الحديثة حيث ان اتجاهات التجارة الخارجية الاسرائيلية تشير الى متانة الروابط والعلاقات بين السوق الاسرائيلي والسوق في البلاد الغربية المتقدمة وتشكل المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات الكهربائية والالكترونية ومعدات الري والمعدات الطبية وفروع الصناعات الكيماوية المختلفة اهم بنود الصادرات الصناعية الاسرائيلية الى جانب صادرات الماس .

قطاع البناء

من أكثر قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي تشابكاً مع القطاعات الاخرى ، ومن ثم فان التطورات التي تحدث داخل هذا القطاع تؤثر تأثيراً شديداً - سلباً ام ايجاباً - على بنية القطاعات وينعكس هذا التأثير بالضرورة على نسبة التوظيف في هيكل العمالة .

وتعتبر الانشاءات الحربية ، واسكان المهاجرين ، والانشاءات المدنية الاخرى اهم العوامل الدافعة في نمو قطاع البناء ، فقد شهدت المرحلة الاولى من قيام الدولة الاسرائيلية نمواً عالياً في قطاع البناء نتيجة لاحتياجات اسكان المهاجرين ، والانشاءات المدنية اللازمة لاقامة البنية التحتية للاقتصاد وكذلك الانشاءات الحربية التي تلاحقت مع تحول العصابات العسكرية الصهيونية الى جيش منظم يستهدف تحقيق وظيفة جديدة طبقاً لهذا التنظم الجديد .

وقد كان لانخفاض نشاط البناء في منتصف الستينات اثر اساسي في

الانكماش الاقتصادي وانتشار البطالة ، حيث ان أكثر من عشرة آلاف عامل في الفروع الصناعية كانوا ينتجون اصلا لقطاع التشييد والبناء ، ومن ثم فان تراخى الطلب في قطاع البناء يؤدي الى تراخى الطلب على منتجات الفروع والقطاعات المرتبطة به ، وهو ما يؤدي الى تخفيض مستوى النشاط الاقتصادي وزيادة البطالة .

غير ان حرب ١٩٦٧ وما تلاها من نتائج قد ادت الى نمو هائل في نشاط البناء خصوصا في القطاع العسكري ، وايضا في القطاع المدني ، وهو ما ادى الى ازدهار الفروع الاخرى وارتفاع معدلات التنمية والاستثمار والتوظيف . وكان انشاء خطوط دفاعية جديدة على اطراف المناطق المحتلة مثل خط بارليف رافعة كبرى لنمو متعاضم في قطاع البناء .

لكنه ابتداء من عام ١٩٧٤ انخفض النشاط في قطاع البناء بنسبة ٢٠٪ عما كان عليه سنة ١٩٧٢ ، وانخفض عدد العاملين من ٨٣ الفا الى ٨٠ الفا ، واستمرت هذه الموجة من الانخفاض بالرغم من محاولات الحكومة الاسرائيلية لمنع انخفاض كبير في استثمارات البناء ، واتسع نطاق الازمة في قطاع البناء لتضافر العديد من العوامل مثل انخفاض المهاجرين ، وتراخى الطلب الحربي في قطاع الانشاء في هذه الفترة عنه قبل ذلك ، بالاضافة الى ضرورات مكافحة العجز القومي التي كانت تتطلب تخفيضات متتالية في ميزانية البناء ، وميزانيات التنمية والبنية التحتية .

ويعانى قطاع البناء في الوقت الراهن من أزمة في مواد البناء ، حيث تعجز الصناعة الاسرائيلية عن توفير القدر اللازم من الأسمنت وحديد التسليح والأخشاب اللازمة ، وكذلك يعانى القطاع من نقص في مجال العمالة غير المدربة ، تلك التي يقوم بسدها العمال العرب القادمون من المناطق المحتلة الذين يعمل ٤٠٪ منهم في قطاع البناء ليعوضوا هذا النقص في اسرائيل .

ومن المتوقع مع التحولات الراهنة في بنية العلاقات في الشرق الاوسط خصوصا بعد الاتفاق المصري الاسرائيلي واحتياج اسرائيل الى بناء خط دفاعي جديد على حدود سيناء ، بالاضافة الى المطارات المزمع انشاؤها لتعويض اسرائيل عن القواعد الجوية التي كانت تحتلها في سيناء ، ان يتزايد الطلب في قطاع البناء ، وهو ما يعنى امكانية تجاوز الازمة في قطاع البناء ، وبالتالي، حفز معدلات النمو في القطاعات الاخرى .

السياحة

تمثل السياحة احد الموارد الهامة التي تعتمد عليها اسرائيل ، باعتبارها احد بنود الصابرات غير المنظورة التي تؤدي الى ابرار عائد كبير يساهم في

توازن العجز في ميزان المدفوعات . وتقوم السياحة الاسرائيلية على اساس الاستفادة من وجود عدد كبير من الاماكن السياحية لليهود وغير اليهود في اسرائيل ، مثل الاماكن الدينية المقدسة ، وكذلك الاماكن الاثرية ، كما يضاف الى تلك امكانيات السياحة على الشواطىء والسياحة العلاجية وتهتم اسرائيل الى درجة كبيرة بتنشيط السياحة سواء اليهودية أو غير اليهودية وذلك بغرض رفع مستوى مساهمة دخل السياحة في اجمالي الدخل القومي الاسرائيلي ، وطبقا للخطة التسي وضعتها وزارة السياحة الاسرائيلية (قبل ان يتم دمج وزارة السياحة اخيرا في وزارة التجارة والصناعة) فقد قدرت اعداد السائحين في اسرائيل سنة ١٩٧٦ بنحو ٨٠٠ الف سائح كما قدرت العائد من السياحة بنحو ٤٠٠ مليون دولار ، وقد وضعت الوزارة خطة لزيادة اعداد السياح الداخلية الى اسرائيل الى نحو ١,٧ مليون سائح سنة ١٩٨٥ وان يقفز الدخل من السياحة الى حوالي ٧٠٠ مليون دولار وكذلك زيادة الغرف السياحية من ٣٢ الف غرفة سنة ١٩٧٦ الى نحو ٦٠ الف غرفة سنة ١٩٨٥ (٣٢) .

وتعلق اسرائيل اهمية كبرى على امكانيات زيادة السياحة الجماعية الى اسرائيل والدول المحيطة بها بعد اقامة علاقات طبيعية معها ، وذلك على اساس ان تقوم اسرائيل بدور الوكيل الاقليمي لشركات السياحة العالمية وتنظيم رحلات سياحية جماعية الى بلدان المنطقة ، بحيث يزور السياح المعالم السياحية في مصر والاردن واسرائيل ضمن برنامج واحد .

ثالثا : البنية الاساسية :

تمثل البنية الاساسية ، أو البنية التحتية للاقتصاد In frastructure مجموع رأس المال الاجتماعي أو اجمالي الاصول والتجهيزات التي لا تدخل في تعريف رأس المال من وجهة نظر المشروع الخاص ، وهي تشمل التجهيزات الاساسية للانتاج من طرق ومواصلات ونقل وموانىء ومطارات وكهرباء وسدود وري ، بالإضافة الى مجموع الخدمات العامة والتسهيلات الجماعية في مجال المياه والصحة والتعليم والثقافة وغيرها .

وتمثل البنية الاساسية اقتصاديا مجالا اساسيا لاستثمار رأس المال العام أو رأس المال الحكومي حيث تتميز المشروعات في هذا المجال إما بانخفاض العائد الخاص (الارباح) ، أو بطول فترة الحصول على العائد ، أو بكليهما معا ، ويمثل الانفاق الاستثماري ، في مجال البنية الاساسية. اتفاقا-تضخما بطبيعته ، حيث يتم عن طريقه خلق وتوزيع دخول في ايدي الافراد دون وجود مقابل من الانتاج العيني لامتناس هذه الدخول ، لكن المقابل الاجتماعي يمكن ان يفوق بكثير حجم هذا الانفاق ، خصوصا اذا ما وضعت خطط الاستثمار في مشروعات البنية الاساسية

بعناية لكي تتفق مع احتياجات النشاط الاقتصادي في هيكل الانتاج القومي . وعلى سبيل المثال فان خدمات النقل أو الكهرباء أو المياه يمكن ان تعوق نشاط قطاعات الانتاج اذا لم تساير الاحتياجات ويترتب على ذلك خسائر اقتصادية تفوق بكثير توجيهه الى مجال البنية الاساسية لتدعيمها . وقد اولت اسرائيل منذ بداية تكوينها اهمية فائقة لمشروعات البنية الاساسية لارتباط ذلك مباشرة باستيعاب المهاجرين الجدد اجتماعيا واقتصاديا ، وكان تضافر نفقات الوكالة اليهودية وميزانية الحكومة ونشاط الهيئات التعاونية وخاصة الهستدروت كافيا لتحقيق انجازات ملموسة في هذا المجال ، وساعد على ذلك بلا اثنى شك سيطرة اسرائيل على مرافق اساسية وخدمات ومساكن وطرق ، بل ومدن كاملة كانت تخص المجتمع الفلسطيني ، فاسرائيل لم تحتل « ارضا بلا شعب » كما تزعم ، وانما احتلت بلدا ، كان في ذلك الوقت يمثل بكل المقاييس واحدا من اكثر البلدان العربية تطورا خصوصا من زاوية الانتاج والدخل .

لقد كان تكثيف الدولة والوكالة اليهودية والقطاع التعاوني في الفترة الاولى من قيام الدولة على الاستثمار في مجال البنية الاساسية له مبرره ، وقد وجد ايضا ما يساعد عليه من تحويلات من الخارج غير واجبة السداد ، واستطاعت اسرائيل خلال فترة وجيزة ان تشيد هيكلا للخدمات الاساسية يتمكن من تزويد هيكل الانتاج باحتياجاته الاساسية من التسهيلات المرفقية ، ولم تشهد اسرائيل اختناقا ملحوظا في هذا المجال ، وذلك على العكس من العديد من البلدان المجاورة التي تعيش هياكل الانتاج فيها فوق بنية اساسية متآكلة وهشة لا تقدر على الصمود وتئن كل يوم من الانهيارات في جوانبها المختلفة .

وفي مجال البنية الاساسية في اسرائيل فان رأس المال التعاوني والحكومي يسيطر سيطرة مطلقة تقريبا ، على مجالات النشاط المختلفة فيها ، خصوصا اتحاد العمال الاسرائيلي « الهستدروت » الذي يتكون من التنظيم المهني ومؤسسة الخدمات الطبية وهيئة العاملين ، وهذه الهيئة الاخيرة هي اكبر الهيئات الاقتصادية في اسرائيل اذ توفر عمالا لنحو ٢٠٪ من سائر الطاقة البشرية ، ٢٥٠ ألف شخص ، وتنتج نحو ٧٠٪ من الانتاج الزراعي ، ٢٦٪ من الانتاج الصناعي كما انها تسيطر على ما يقرب من ٩٩٪ من المواصلات العامة ، كما تمتلك هيئة العاملين العديد من المؤسسات التي تعمل في مجالات الانتاج والهياكل الاساسية ، منها شركة مساكن العاملين (شيكون عوفريم) وهي اكبر شركة بناء غير حكومية كما تمتلك ايضا شركة البناء (سوليل بونيه) التي تقسع عملياتها داخل وخارج اسرائيل ويبلغ عدد العاملين بها نحو ٢١٥٠٠ عامل في الداخل والخارج هذا

بالإضافة الى دار نشر واسهمها في شركات العال وتسليم واركيع للطيران^(٣٣) كما يتبع الهستدروت ايضا مؤسسة الخدمات الطبية (كوبات حوليم) التي بلغت ميزانيتها عام ١٩٧٧ نحو ٣,٧٥ مليار ليرة اسرائيلية وتمنح خدماتها لنحو ٢,٧ مليون مواطن ، وتملك المئات من العيادات الطبية بالإضافة الى ١٦ مستشفى بها نحو ٥٣٠٠ سرير يعمل بها حوالي ٤٥٠٠ طبيب . وفي مجال النقل تدار السكك الحديدية كمصلحة حكومية ، وتسيطر على النقل البري كما اوضحنا هيئة العاملين بالهستدروت عن طريق شركات مثل « ايجد » و « دان » اما النقل البحري والجوى فقد تم تنظيمهما بمقتضى قوانين تعطى الحكومة سيطرة قوية على الشركات العاملة فيها ، وكذلك الحال بالنسبة لهيئة موانئ اسرائيل ، ويحتل ميناء حيفا المركز الرئيسى في حركة السفن بينما تزايد في الوقت الراهن اهمية ميناء اشدود على البحر المتوسط .^(٣٤) وفي مجال التعليم والبحث العلمى فان المجتمع الاسرائيلى يولى اهمية فائقة لزيادة الطاقة العلمية ورفع مستوى فعاليتها ، ووصلت اسرائيل الى مستوى رفيع بالقياس الى مجموعة الدول المحيطة بها ، اذ يقدر البروفيسور نيئمان احد كبار العلماء الاسرائيليين بأن الهوة التكنولوجية بين اسرائيل والعرب هي ٧ : ١ وتخصص اسرائيل حوالي ٢,٤٪ من مجموع الدخل القومى للانفاق على البحث العلمى ، ويأتى أكثر من ٥٠٪ من ميزانية البحث العلمى والتطوير من خارج اسرائيل اذ تقدر مساهمة رأس المال الاجنبى في تمويل البحوث العلمية في اسرائيل بنحو ٣٥ - ٨٥٪ من الاجمالى تساهم فيها شركات اجنبية مثل فولكس واجن (١,٤ مليون دولار سنويا) وكذلك مؤسسة روز نبلوم وفريد نوالد بمبلغ ١,١ مليون دولار كل عام الى الجامعة العبرية ، وكذلك اصـدقاء « التخنيون » الذين يتبرعون سنويا بمعدل ٣ ملايين دولار ، كما تمويل المؤسسات اليهودية الصهيونية عن طريق التبرعات نحو ٣٠٪ من ميزانية البحث العلمى والتطوير في اسرائيل .

ويوجد في اسرائيل (٤,٥ مليون نسمة) سبع جامعات تمنح درجات متعددة من ضمنها الدكتوراه كما يوجد أكثر من ٦٨ معهد ابحاث ، ٥٢ مركزا للابحاث الصناعية والزراعية علاوة على معاهد نقل التكنولوجيا ومشاكلها .

ويأتى العلماء الاسرائيليون في المرتبة الثانية بعد العلماء الامريكيين مباشرة في مساهماتهم في الندوات والحلقات الدراسية العالمية ، وتصل نسبة مساهمتهم الى حوالي ٨٨٪ بمتوسط ٢٠ ندوة كل سنة . ومن الجدير بالذكر ان اسرائيل لم تتكلف شيئا في اعداد معظم هؤلاء العلماء ، اذ بلغت نسبة العلماء المهاجرين الى اسرائيل عام ١٩٦٨ حوالي ٣٣٪ من مجموع

الهجرة وان المعاهد المحلية مسئولة فقط عن نصف الزيادة السنوية من عدد العاملين في الحقل الهندسى ، وان ستة اسباع العاملين في الحقل الطبى هم من المهاجرين الوافدين ، ويذكر بان نصف الطاقة العلمية هي من جامعيين قدموا الى اسرائيل بعد ان اتموا تعليمهم في جامعات الغرب .^(٣٥) وقد استمرت ميزانيات التنمية والبنية التحتية في الزيادة حتى سنة ١٩٧٣ تقريبا ، وابتداء من ميزانية العام التالى حتى الان تنخفض ميزانيات التنمية والبنية التحتية ، فتوسيع شبكات الطرق والكهرباء والبريد والهاتف والمجارى وتشديد المباني الصناعية والمهنية يسير بصورة بطيئة جدا مقارنة مع الماضى^(٣٦) مما يعنى بداية لامكانية حدوث اختناقات في هذا المجال وهو ما ينعكس بالضرورة سلبيا على اداء هياكل الانتاج .

ويرجع هذا الانخفاض الى المشكلات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد الاسرائيلى ومن ضمنها مشكلة العجز المزمن الداخلى والخارجى ، ومحاولات سد هذا العجز جزئيا عن طريق تخفيض ميزانيات التنمية والبنية الأساسية بالاقطاع من الميزانية العامة للدولة .

كما يلاحظ أيضا الهبوط في حركة البحث العلمى والتطوير بعد عام ١٩٧٣ نتيجة للأزمات التى يمر بها الاقتصاد الأمريكى والغربى ، اذ أن أزمات الاقتصاديات الغربية تنعكس بالضرورة على قدرة المؤسسات الصهيونية العالمية في جمع التبرعات وتحويل الأموال لصالح دولة اسرائيل . ويقدر (مايكل برونو) معدل النمو في مجالات البناء والنقل والخدمات العامة سوف ينخفض خلال السنوات الخمس ١٩٧٥ - ١٩٨٠ عما كان عليه في الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ ، ففي مجال البناء تتوقع دراسة مايكل برونو أن ينخفض معدل النمو من ٧٪ خلال الفترة الأولى ١٩٧٠ - ١٩٧٥ الى ٥٪ خلال الفترة الثانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠ والنقل من ١٠٪ الى ٩٪ ، بينما الخدمات العامة تظل على مستواها تقريبا خلال الفترتين ٥٪ في حين ينخفض معدل النمو في السكن من ٦٪ الى ٥٪^(٣٧) لكن هذه التقديرات نفسها قد تعرضت للانخفاض نتيجة لاحتدام أزمة الاقتصاد الاسرائيلى ، خصوصا أزمة ميزان المدفوعات ونقص العملات الأجنبية واتساع نطاق العجز القومى الاجمالى ، مما أدى الى حدوث تخفيضات مستمرة في الاستثمار وعلى رأسها تخفيض الاستثمارات في القاعدة الانتاجية وقطاع التشييد بنسبة تتراوح بين ١٠ - ١٣٪ في ميزانية عام ١٩٧٨/٧٧^(٣٨) .

ونتيجة لهذا فقد بدأت تظهر أعراض المرض على الهياكل الأساسية في اسرائيل تلك التى ظلت حتى عام ١٩٧٣ تقريبا لا تشكو من مرض ، حيث أن انخفاض الاستثمارات في مشروعات البنية الأساسية مع تقادم الأصول

وانتهاء العمر الافتراضى لجزء كبير منها والاحتياجات الملحة الى التجديد وارتفاع نفقات الصيانة نتيجة للتصادم ، تمثل كلها عوامل تتضافر لى تزيد من مستوى أزمة الهياكل الأساسية فى اسرائيل .

وتمثل خسائر الشركات العاملة فى مجال البنية الأساسية أحد مؤشرات هذه الأزمة الجديدة على الاقتصاد الاسرائيلى ، فقد أوضحت الميزانيات بداية ظهور العجز والخسائر خصوصا لدى شركات الخدمات وقطاع النقل والمواصلات الداخلى أو الخارجى فقد بلغ العجز المالى فى شركة (ايجد) وهى شركة احتكارية مساهمة للاتوبيسات عن السنة المنتهية فى ١٩٧٥/١٢/٣١ نحو ٤٠٤ مليون ليرة اسرائيلية^(٣٩) كما انهارت الشركة البحرية لنقل الفاكهة الاسرائيلية ونحى صاحبها وتولى ادارتها أمريكان ونقل مقرها من حيفا الى لندن ، وقد أعلنت شركة العال هى الأخرى (وهى شركة حكومية) عن خسارة بلغت نحو ١٠٠ مليون ليرة عام ١٩٧٥^(٤٠) .

وتمارس سياسة اللىكود الاقتصادية ضغوطا غير مباشرة تؤدى الى اتساع مظاهر الأزمة فى هذه الشركات وذلك عن طريق إلغاء الاعانات وتقليص حجم الائتمان الداخلى لتمويل نشاط هذه الشركات وتوجيهها الى الاقتراض من الخارج لتيسير نشاطها مما دعا بعض الاقتصاديين الى تسمية هذه الظاهرة بـ « بولرة » الاقتصاد أى الاعتماد فى تمويل الاستثمارات فى الأساس على الاقتراض من الخارج نتيجة لنقص رصيد اسرائيل من العملات الأجنبية ، فإذا كانت الشركات التجارية أو الصناعية تستطيع تمويل نشاطها بالاعتماد على الخارج وفقا لسعر الفائدة الجارى فى السوق العالمية ، فان شركات الخدمات والمرافق لا تستطيع أن تسير هذا الاتجاه دون مواجهة خطر الافلاس ، وهذا ما تلوح بوادره بالنسبة للعديد من الشركات العاملة فى مجال البنية الأساسية ، وهو ما يعلن انتهاء العصر الذهبى للهياكل الأساسية فى الاقتصاد الاسرائيلى ، وما يعنى فى نفس الوقت ضرورة توجيه المزيد من الاستثمارات نحو فروع النشاط المختلفة فى هذا المجال وهو ما يتناقض مع ضرورات ضغط الانفاق العام لمواجهة التضخم وارتفاع الأسعار .

وفى مجال الاسكان تتجه حكومة اللىكود الى تقليص دور النشاط الحكومى بأقصى ما يمكن ، ويهاجم سمىحا ارليخ وزير المالية سياسة المعراج السابقة قائلا انها كانت تهدف فى الأساس الى زيادة تعلق المواطنين بها لخدمة أهدافها لى يكون المواطن متعلقا بالجهاز الحاكم ومستعبدا له ، ويقول فى معرض الحديث عن سياسة الاسكان « اعتقادى هو أن مساكن الایجار هى الحل الوحيد لانتقال العمالة من مكان عمل الى آخر »^(٤١) فالحكومة تتجه فعليا الى التخلّى عن بناء المساكن للعاملين على نظام

« التملك » والغاء هذا النظام ، وإطلاق حرية البناء واتباع نظام « ايجار » المساكن لتحرير قوة العمل وإكسابها مرونة كافية للانتقال من مكان الى آخر ، حيث يرتبط ذلك بحيوية التلاؤم مع الدور الجديد للقطاعات الاقتصادية من حيث اعطاء ثقل أساسى للصناعات التصديرية وما يرتبط بها ، ومن إعادة توزيع للعمالة أو تخصيص لكافة الموارد المتاحة ، أو التخلي عن بعض الأنشطة لصالح منتجات الأسواق الأخرى التى تسعى إسرائيل الى إقامة تجارة حرة معها مثل السوق الأوروبية المشتركة .

لقد ظل القطاع العام مسيطرا على معظم الاستثمارات فى قطاع السكن والخدمات الصحية والتعليمية الضرورية لتنشيط مناطق الاستيطان وإعادة توزيع الكثافة السكانية بينما تتجه الليكود فى الوقت الراهن الى إعادة توزيع الأنشطة وإعادة ترتيب أجزاء الهيكل الاقتصادى واعطاء وزن كبير وأساسى للصناعات التصديرية واحتياجاتها خصوصا مرونة انتقال عنصر العمل من مكان لآخر أو من نشاط لآخر والتى يحول دونها نظام مساكن التملك .

لقد دخلت البنية الأساسية من مرافق وخدمات عامة وتسهيلات جماعية وخلافه الى مرحلة ظهور المشكلات بعد استقرار دام تقريبا حتى عام ١٩٧٣ وكان ذلك راجعا بالأساس الى انخفاض ميزانيات التنمية والبنية الأساسية منذ ذلك التاريخ ، كما يرجع ذلك أيضا الى استمرار الخسائر التى أظهرتها ميزانيات معظم الشركات العاملة فى هذا المجال سواء منها الحكومية أم التابعة للهستدروت ، ويرجع ذلك ثالثا الى السياسات المتبعة حاليا فى إسرائيل من حيث الغاء الدعم والاتجاه الى تقليص دور الدولة وتخفيض ميزانيات الخدمات العامة ، وتشكل هذه السياسات بالإضافة الى واقع الحال فى قطاعات البنية الأساسية القوة الدافعة لتوسيع وتعميق مظاهر الأزمة فى مجال الهياكل الأساسية .

هوامش الفصل الثالث

(١) Sha'ul Zarhi, The Occupied Territories, new Outlook, January, February 1977, P. 23

(٢) د . يوسف شبل ، دراسة تحليلية لنور القسطنطين الخصاص والعام في الاقتصاد الاسرائيلي ، ش . ف العدد ١١ ص ١٠١

(٣) عمرو محيي الدين استراتيجية الانماء في اسرائيل مرجع سابق العدد ٣٤ ص ٨٧

(٤) البنك الدولي - تقرير عن البنية في العالم ، اغسطس ١٩٧٨ ص ٨٧ - ٨٩

(٥) المركز المصري الدولي للزراعة دراسة عن الزراعة في اسرائيل ص ١٩ .

(٦) د . السيد عليوه ، الكيان الصهيوني دراسة في القطاع العام ورسمية الدولة مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ١٩٧٧ ص ٣٦ .

(٧) المركز المصري الدولي للزراعة - مرجع سابق ص ١٤ .

(٨) عل همشمار ١٣/٢/١٩٧٤ .

(٩) المركز المصري الدولي للزراعة - مرجع سابق ص ١٤ .

(١٠) المركز المصري الدولي للزراعة - مرجع سابق ص ١٠١

(١١) المركز المصري الدولي للزراعة - مرجع سابق ص ٩٥

(١٢) عمرو محيي الدين - مرجع سابق العدد ٣٤ ص ٧٤

(١٣) المرجع السابق ص ٧٥

(١٤) د . سلمان رشيد سلمان - مرجع سابق ص ١٠٧ .

(١٥) عمرو محيي الدين مرجع سابق ص ٨٥

(١٦) عمرو محيي الدين مرجع سابق ص ٩٤ - ٩٥

(١٧) انطوان منصور - الهستدروت والمجتمع الاسرائيلي ش.ف العدد ٣٤ ص ١٠٠ - ١٠١

(١٨) ن . م . د . ف ١ ، ١٦/٢/١٩٧٦ ص ١٠٩ - ١١٩ .

(١٩) دافار ٣/١/١٩٧٧

(٢٠) دافار ٩/٣/١٩٧٨ .

(٢١) هارترس ١١/١١/١٩٧٦ .

(٢٢) الامانة الاقتصادية للجامعة العربية - النشرة الاقتصادية العسطينة - العدد الاول مارس ١٩٧٨ ص ٨٩ .

(٢٣) يديعوت اخرونوت ١٤/٧/١٩٧٧ .

(٢٤) ق . م . د . ف ٧ ، ١٦/٨/١٩٧٧ ص ٥٨٤ .

(٢٥) Statistical Abstract Of Israel, 1976 Vip p. 165

(٢٦) معاريف ٨/٩/١٩٧٧ .

(٢٧) ن . م . د . ف ١٠ ، ١٦/١٢/١٩٧٧ ص ٨٠٤

- (٢٨) معاريف ١٩٧٧/١/١٦ .
- (٢٩) ن . م . د . ف ١٩٧٧/٢/١٥ ص ٨٠٣
- (٣٠) ن . م . د . ف يونيو ١٩٧٨ ص ٢٨٧ .
- (٣١) دافار ١٩٧٨/١/٢٠ .
- (٣٢) **Israel Year Book, 1977, P. 5,**
- (٣٣) حنه شاهين ، المخططات الاقتصادية الجديدة وعلاقة الهستدروت بالحكومة ش . ف .
العدد (٧١) ص ٢١٨ .
- (٣٤) د . سيد عليوه - الكيان الصهيوني - مرجع سابق ص ٤١
- (٣٥) د . سلمان رشيد . مرجع سابق ص ٥٨ - ٧١
- (٣٦) معاريف ١٩٧٧/٨/٢ .
- (٣٧) د . يوسف شبل ، دراسة تحليلية - مرجع سابق
- (٣٨) جامعة الدول العربية ، القضية الفلسطينية في شهر عند ٥ ص ٤٤ - ٤٥ .
- (٣٩) هارثس ١٩٧٦/١/٣٠ .
- (٤٠) ن . م . د . ف ١٩٧٦/٢/١٦ ، ١ ص ١٠٩
- (٤١) معاريف ١٩٧٧/٥/٢٢ .

الفصل الرابع

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات « العلاقات الاقتصادية الخارجية »

تعكس التجارة الخارجية الاسرائيلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى عموما خصائص هيكل الانتاج المحلى وامكانياته سواء فى التصدير أم فى استيعاب الواردات ، ويعكس هيكل الصادرات والواردات بشكل خاص نمط التخصص الداخلى ، ومركز النظام الاقتصادى الاسرائيلى داخل نمط تقسيم العمل الدولى الرأسمالى حيث يمثل التركيب السلعى للصادرات والواردات احد المؤشرات القوية لهذا المركز أو الموقع ، كما ان معدل التبادل السلعى بين المنتجات الاسرائيلية والمنتجات العالمية يؤخذ هو الآخر كأحد المؤشرات الهامة فى هذا المجال ، حيث يرتفع هذا المعدل فى حالة الصادرات الصناعية وينخفض فى حالة الصادرات الزراعية أو التقليدية ، وبالتالي يتأثر معدل التبادل السلعى هو الآخر بتركيب هيكل الصادرات أو الواردات ومدى غلبة أو سيطرة مجموعة معينة من السلع على كل منهما . ونأتى بعد ذلك الى مسألة دراسة ميزان المدفوعات الاسرائيلى والذى يبين المركز الاجمالى لصافى علاقات الدولة مع العالم الخارجى فى المجال الاقتصادى - بالدائنية أو المديونية ، الفائض أو العجز ، ويستخدم البعض ميزان المدفوعات لتقييم مدى ارتباط دولة ما بالعالم الخارجى ، أو للدلالة على قوة الاستقلال الاقتصادى أو للدلالة على روابط التبعية الاقتصادية ، غير أن الاعتماد فقط على دراسة ميزان المدفوعات لتقدير درجة الاستقلال أو التبعية الاقتصادية يصبح مضللا الى حد كبير ، فمصر على سبيل المثال كانت تحقق فائضا فى ميزان مدفوعاتها أثناء سنوات الاحتلال البريطانى لان حجم صادراتها من المواد الخام والسلع الزراعية والخدمات يفوق حجم وارداتها حيث تميزت فترة الاحتلال بانهدام أى مجهود تنموى الا ما يخدم اغراض تصدير المواد الخام وخاصة القطن الى بريطانيا . كما انه يمكن القول أيضا ان العجز فى الميزان الحسابى أو ميزان المدفوعات يمكن ان يستمر لمدة طويلة نسبيا دون ان يعكس ذلك بالضرورة تبعية اقتصادية عضوية ويتوقف ذلك على دراسة هيكل الواردات وموقع سلع الاستثمارات داخله .

هيكل الواردات وتطورها :

كان لقيام اسرائيل فوق اراضي فلسطين المحتلة بخصائصها الجغرافية/الاقتصادية ثم الطبيعة العدوانية العنصرية وما صاحبها من اجراءات المقاطعة الاقتصادية العربية ، اثرا اساسيا في تشكيل استراتيجية الدولة التي تركز على الاكتفاء الذاتي وبناء قوة عسكرية عصرية والتقدم في مجال البناء الاقتصادي لاقامة اقتصاد متقدم ، بحيث تتحول اسرائيل الى مصنع المنطقة ومركزها الاقتصادي الرئيسي .

وتطلبت احتياجات السكان واستيعاب الهجرة المتزايدة وبناء الاقتصاد نسبة متزايدة من الواردات ، اضيفت اليها بالضرورة الاعباء الاخرى للواردات الامنية من السلاح وخلافه خصوصا في الفترة التي سبقت التوسع في الصناعة الحربية الاسرائيلية ، على ان استراتيجية احلال الواردات التي اتبعتها اسرائيل وحتى اوائل السبعينات تقريبا انت هي الاخرى بدورها الى زيادة عبء الواردات على الاقتصاد الاسرائيلي ، ومن هنا فقد تجمعت عدة عوامل لكي تزيد من نسبة الواردات الاسرائيلية اهمها احتياجات الاستيراد طبقا لاستراتيجية احلال الواردات لكن عبء الواردات هذا لم يكن ليتحملة الاقتصاد الاسرائيلي لولا التحويلات الخارجية من جانب واحد والتي بلغت نحو ٧٠٪ من اجمالي التحويلات الى اسرائيل .

وقد بلغ مستوى الواردات كنسبة من الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٠ حوالي ٤٠٪ في المتوسط ، ووصل متوسط معدل النمو السنوي للواردات الى ما يقرب من ٩٪ وهو ما يقرب من معدل نمو الناتج القومي خلال نفس الفترة ^(١) وتشكلت الواردات من بنود ثلاثة اساسية وهي مستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة ، السلع الاستثمارية ، ثم السلع الاستهلاكية لاغراض الاستهلاك المباشر ، وقد احتلت الواردات من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية المركز الرئيسي والقسم الاعظم من اجمالي الواردات الاسرائيلية ، حيث بلغت نحو ٩٠,٤٪ من اجمالي الواردات سنة ١٩٧٠ .

وقد تطورت ارقام اجمالي الواردات من ٣٠١٢ مليون دولار سنة ١٩٧٣ الى نحو ٤١٧١ مليون دولار سنة ١٩٧٥ ارتفعت بعد ذلك في عام ١٩٧٨ الى نحو ٥٦٨٠ مليون دولار ، ولا تعكس هذه الزيادة في القيمة الاجمالية للواردات الزيادة الحقيقية حيث أن التخفيض المتكرر لسعر الليرة الاسرائيلية وارتفاع سعر الدولار في اكتوبر ١٩٧٧ بنسبة ٢٤٪ بالنسبة لليرة قد اسهمت في تضخم ارقام الواردات بدرجة كبيرة .

وفي مقابل متوسط معدل نمو سنوي للواردات في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ بلغ نحو ٨,٨٪ طبقا لارقام البنك الدولي ، فان متوسط معدل النمو

السنوى للواردات فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ قد انخفض الى نحو ٥,٤^(٢) وفى عام ١٩٧٥ احتلت الواردات من السلع الوسيطة ومستلزمات الانتاج المركز الأول بين اجمالى الواردات بقيمة قدرها ٣,١٨٨ مليون دولار امريكى بنسبة تصل الى ٧٦,٥٪ من اجمالى الواردات ، بينما جاءت الواردات من السلع الاستثمارية والآلات فى المركز الثانى بقيمة قدرها ٦٥٣ مليون دولار ، وبنسبة تصل الى ١٥,٧٪ من اجمالى الواردات وعلى ذلك ٩٠,٤٪ سنة ١٩٧٠ الى ٩٢,٢٪ عام ١٩٧٥ ، فى حين بلغت قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية لأغراض الاستهلاك المباشر حوالى ٣٢٣ مليون دولار بنسبة تصل الى نحو ٧,٨٪ من اجمالى الواردات فى ذلك العام^(٣) ومن الملاحظ ان نسبة الواردات الزراعية تتناقص باستمرار ومع الزيادة المطلقة لأرقام الواردات فان مجموعات الواردات من السلع الأخرى وبخاصة الماس الخام والبتروى والآلات ومعدات النقل والكىماويات تزايد باستمرار ، ذلك ان نسبة الواردات الزراعية قد انخفضت من ١٨,٢٪ من اجمالى الواردات فى عام ١٩٧٥ الى نحو ١٢,٢٪ فى عام ١٩٧٨ فقد انخفضت القيمة المطلقة لها من ٧٥٨,٩ مليون دولار ، الى ٦٩٠ مليون دولار فى العامين المذكورين على التوالى ، ويعكس هذا ارتفاع نسبة الاعتماد على الذات فى مجال الزراعة التى وصلت الى نحو ٩٠٪ من الاحتياجات الفعلية للطلب النهائى والطلب الوسيط .

وفى مجال تطور هيكل الواردات فان السلع الغذائية التى كانت تمثل نحو ٢٠٪ من الواردات فى سنة ١٩٦٠ قد انخفض نصيبها الى ١٦٪ سنة ١٩٧٥ بنسبة نقص قدرها ٤٪ خلال الفترة ، كما انخفضت أيضا الواردات من مجموعات السلع الأخرى غير الوقود من ٧٣٪ من اجمالى الواردات سنة ١٩٦٠ الى ٦٩٪ سنة ١٩٧٥ بنسبة نقص قدرها ٤٪ أيضا ، اما بالنسبة للواردات من الوقود ، فقد زابت من ٧٪ سنة ١٩٦٠ الى ١٥٪ سنة ١٩٧٥^(٤) بالرغم من احتلال أبار البتروى المصرية ، ومع تسليم هذه الأبار بعد اتمام الانسحاب فان عبء استيراد الوقود سيتضاعف حيث تحصل اسرائيل على ٩٨٪ من الطاقة التى تحتاج اليها من الخارج .

تحتل السوق الاوربية المشتركة المركز الاول بين مصادر الواردات الاسرائيلية ذلك ان السوق الاوربية المشتركة هى اكبر مورد للمواد الخام الاسرائيلية ، حيث تحصل اسرائيل على معظم المعادن والمواد الأولية اللازمة للصناعة فيها من اسواق أوربا الغربية وخاصة السوق الاوربية المشتركة ، وفى عام ١٩٧٥ فان ٧١٪ من صادرات السوق المشتركة لاسرائيل كانت من المواد الخام^(٥) أى ان معظم الواردات الاسرائيلية يتركز

اصلا مع السوق المشتركة حيث تمثل الواردات من المواد الخام نحو ثلاثة ارباع الواردات الاسرائيلية وبالتالي تمثل البند الاساسى في هيكل الواردات .

وتأتى بعد ذلك في الاهمية الولايات المتحدة وكندا حيث بلغت نسبة الواردات من الولايات المتحدة الى مجموع الواردات سنة ١٩٧٥ نحو ١٧٪ وصلت الى ١٨٪ سنة ١٩٧٧ وتحاول اسرائيل ان تزيد ارقام صادراتها الى الولايات المتحدة لمقابلة التزايد المستمر في الواردات من امريكا والتي يتركز معظمها في بنود الواردات الامنية .

وقد بلغ نصيب السوق الاوربية المشتركة نحو ٥٣,٧٪ من اجمالى الواردات الاسرائيلية سنة ١٩٧٥ في حين بلغ نصيب الولايات المتحدة وكندا حوالى ٢٣,٣٪ في نفس العام أى ان أكثر من ثلاثة ارباع الواردات الاسرائيلية الاجمالية يأتى من السوق المشتركة الاوربية والولايات المتحدة وكندا ، فاذا ما اضعفنا الواردات من منطقة التجارة الحرة الاوربية (٥,٤٪) والواردات من دول اوربية غربية اخرى (٩,٠٪) لا اتضح لنا ان أكثر من اربعة اخماس الواردات الاسرائيلية يأتى اصلا من اسواق الدول الغربية المتقدمة في حين لا تمثل الواردات من دول الكومكون الان نحو ٧,٠٪ فقط والاقطار الافروآسيوية نسبة ٤,٧٪^(١)

وقد يبدو من ارتباط هيكل الواردات الاسرائيلية بمجموعة الدول الغربية المتقدمة ان صادرات تلك الدول الى اسرائيل تتركب اصلا من المنتجات الصناعية ، على غرار نمط تجارتها مع كافة البلدان الاخرى ، لكن نمط الواردات من تلك الدول الى اسرائيل لا يعكس الخصائص العامة لصادراتها ، وذلك يرجع في الاساس الى ترابط المصالح بين تلك الدول وبين اسرائيل ، كما انه يوضح مدى الاسهام الذى تقدمه تلك الدول لمساعدة الاقتصاد الاسرائيلى ، عن طريق تصدير المواد الخام والمواد الأولية اليه ، وهى التى تتخصص اصلا في تصدير المنتجات الجاهزة المصنوعة . ان ذلك النمط من صادرات الدول الغربية المتقدمة الى اسرائيل ، والذى لا يجد مثيلا له في صادراتها الى اية دولة اخرى في العالم يكشف الى أى مدى تترابط المصالح بين دولة اسرائيل ومجموعة الدول الغربية المتقدمة ، في مواجهة الطموحات القومية في المنطقة العربية وافريقيا والى جانب الواردات المدنية التى تتركز اصلا في الماس الخام والمواد الخام والعدد والالات ومعدات النقل الثقيل والكيماويات ، فان الواردات الامنية تشكل قسما هاما من اقسام الواردات الاسرائيلية ، وقد تزايدت الواردات الامنية لاسرائيل بشكل كبير قدرت الواردات الحربية عام ١٩٧٦ بنحو ١,٦٠٣ بليون دولار أى أكثر من ربع اجمالى الواردات ، وبإضافة الواردات من مدخلات الصناعة الحربية

ومستلزماتها الوسيطة والدين الخارجى وخدمته الذى ترتب على قيام هذه الصناعات فى اسرائيل فان العبء الاجمالى يصل الى نحو ٢,١٢٥ مليون دولار أى ما يعادل نحو ٦٥٪ من اجمالى عجز الميزان الحسابى الاسرائيلى فى تلك العام^(٧) وهو ما يوضح ثقل الابعاء الامنية على كاهل الاقتصاد الاسرائيلى عموما ، وما يبرر بالتالى شدة الاحتياج الى الهدوء الامنى الذى تطمح اليه اسرائيل لكى تقلل من عبء الواردات الثقيل خصوصا مع ازدياد الدعاوى الى الاستقلال الاقتصادى باتخاذ ميزان المدفوعات مؤشرا اساسيا لذلك الاستقلال الاقتصادى والدعوة المترتبة على ذلك بتقليل العجز فى ميزان المدفوعات الى ابنى حد ممكن .

ومن الملاحظ ان معدل نمو الواردات والذى بلغ سنة ١٩٧٦ نحو ١٤٣٪ (باعتبار سنة ١٩٧٠ = ١٠٠) يقل بنحو النصف عن معدل نمو الصادرات ، مما يعنى ان اهداف ضغط الواردات تلاقى استجابة داخل قطاعات الاقتصاد الاسرائيلى ، وان كان ذلك يأتى على حساب معدلات نمو الناتج الاجمالى ، مما يتسبب فى مزيد من الركود الاقتصادى .

وبالرغم من انخفاض نسبة نمو الواردات مقاسة الى الصادرات ، الا ان استمرار ارتفاع نسبة المكون الاجنبى وارتفاع نسبة الاعتماد على الخارج فى الصناعة الاسرائيلية ، ينقل باستمرار مؤشرات ازمة الاقتصاد الرأسمالى فى بلدانه المتقدمة الى داخل اسرائيل فيشكل احد العوامل الرئيسية فى زيادة حدة الغلاء والتضخم وما ينتج عن ذلك من الابعاء الاجتماعية المختلفة التى تؤدى الى الاخرى الى مزيد من عدم الاستقرار فى علاقات العمل وانتشار النزاعات والاضرابات للمطالبة بتحسين مستوى الاجور للحفاظ على مستوى المعيشة فى مواجهة الغلاء والتضخم مما يوضح الارتباط الوثيق بين هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وبين مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى الداخلى والمشكلات الاجتماعية بشكل عام .

هيكل الصادرات وتطورها :

بالرغم من ان اسرائيل اعتمدت استراتيجية احلال الواردات ، فان الصادرات الاسرائيلية كانت تنمو بمعدل يفوق معدل نمو الواردات ، كما تميزت الصادرات الاسرائيلية بالمرونة والتنوع من حيث الهيكل والتركيب السلعى ، فعلى حين بدأت الدولة بهيكل صادرات تسيطر على اكثر من نصفه صادرات الموالح ويغلب عليه الطابع التقليدى ، فان هذا الهيكل قد تعرض لتغيرات شديدة على مدار السنوات العشرين الاولى من عمر الدولة الاسرائيلية بحيث اصبحت الصادرات الصناعية فيما عدا الماس تمثل ما يزيد على ٤٦٪ من الايراد الاجمالى للصادرات السلعية ونحو ٥٧٪ من القيمة المضافة للصادرات السلعية^(٨)

وقد حققت الصادرات الاسرائيلية معدل نمو سنوي قدره ١٧,٤٪ مقابل معدل نمو للواردات يبلغ نحو ٩٪ خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧١ ، واصبحت الصادرات الصناعية في عام ١٩٧٠ تمثل اكثر من ٨٥٪ من اجمالي الصادرات السلعية كما اصبحت الصادرات تمول نحو ٥٠٪ من الواردات ويتم تغطية الباقي عن طريق استيراد رأس المال من الخارج سواء عن طريق القروض والتحويلات المعادة ام الهبات والمعونات من جانب واحد على ان معدل نمو الصادرات الذي بلغ ١٩٪ بين ١٩٥٠ - ١٩٦٥ قد انخفض الى ١٧,٤٪ بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠ واصل انخفاضه الى ادنى من ذلك كثيرا حيث بلغ نحو ٩٪ للفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ مقابل ١٠,٩ للفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ وتكشف هذه المؤشرات عن صعوبات المنافسة في الاسواق المفتوحة ، وصعوبات الدخول الى اسواق جديدة من جانب الصادرات الاسرائيلية خصوصا مع تحول هيكلها تدريجيا الى ان يصبح هيكل صادرات صناعية حديثة ومتقدمة ، لكن انخفاض معدل النمو في الصادرات لم يكن له ذلك الاثر الثقيل على ميزان التجارة الخارجية بالنظر الى انخفاض معدل نمو الواردات هو الآخر بدرجة كبيرة وصلت الى نحو ٥,٤٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦

ويتنوع هيكل الصادرات الاسرائيلي ويغلب عليه الطابع الحديث وغير التقليدي حيث تغلب عليه الصادرات الصناعية المتقدمة وخاصة من بعض المنتجات المعدنية التي بلغت نسبتها نحو ١٠٪ من الصادرات الصناعية وتمثل الصادرات القائمة نحو ١٨٪ من اجمالي الصادرات وهي تتنوع بين الادوية ومعدات النقل والالات الدقيقة ومنتجات الصناعات الالكترونية والالات^(٩)

ويتضح من دراسة هيكل الصادرات الاسرائيلية ان نسبة السلع الاولى الزراعية وغير الزراعية في هيكل الصادرات قد انخفضت من ٣٩٪ سنة ١٩٦٠ الى ١٧٪ سنة ١٩٧٥ بينما قفزت نسبة السلع المصنعة من ٦١٪ سنة ١٩٦٠ الى اكثر من ٨٥٪ سنة ١٩٧٥^(١٠)

وهو ما يعكس تنامي الطابع الحديث في هيكل الصادرات الذي يعكس بالضرورة تغييرات بنيانية هائلة في الاقتصاد الاسرائيلي على طريق التنمية وتحديث القطاعات التقليدية وتغليب القطاعات الحديثة الصناعية على وجه الخصوص .

وقد بلغ اجمالي الصادرات سنة ١٩٧٥ نحو ١٩٤٠,٧ مليون دولار قفزت في عام ١٩٧٨ الى ما يقرب من ٣٧٠٠ مليون دولار تمثل الصادرات الزراعية (فيما عدا الصادرات الزراعية المصنعة) ما نسبته ١٥,٧٪ منها ، (أي ما يقرب من ٥٨٠ مليون دولار في حين تمثل المنتجات الصناعية النسبة العظمى

من الصادرات الاسرائيلية) ، وكانت أهم بنود الصادرات الاسرائيلية منتجات الماس والمعادن والصناعات الكيماوية والاليكترونيات والملابس والادوات الجاهزة والمواالح ، ومنتجات زراعية أخرى مثل الزهور والنباتات الطبية وخلافه . وبالمقارنة مع دول المنطقة أو مع العديد من دول العالم فإن اسرائيل قد استطاعت خلال فترة وجيزة أن تضاعف من صادراتها ، فبالنسبة الى مصر على سبيل المثال نجد أنه في عام ١٩٧٠ كانت صادرات كل من البلدين تكاد تتساوى تقريبا ٧٦٢ مليون دولار لمصر مقابل ٧٣٤ مليون دولار لاسرائيل (القيمة فوب) لكنه لم تلبث ان اتسعت الفجوة بين الصادرات الاسرائيلية والصادرات المصرية الى مستويات كبيرة ومنتزادة حتى بلغت الصادرات الاسرائيلية نحو ثلاثة آلاف مليون دولار عام ١٩٧٧ مقابل ١٧٢٦ مليون دولار لمصر في نفس العام . لقد حققت الصادرات الاسرائيلية ان زيادة هائلة خلال تلك الفترة بالرغم من انخفاض معدل نمو الصادرات عن ذي قبل ، وبالرغم من دخول الصادرات الاسرائيلية الى ميدان المنافسة في اسواق الدول المتقدمة ، في حين تراخى معدل نمو القيمة الاجمالية للصادرات المصرية ، وظل هيكلها يطغى عليه الطابع التقليدي من حيث سيطرة سلعة واحدة (القطن والبتروول بعد ذلك في منتصف السبعينات) وفي اطار مجموعة السلع المصنعة التي تصدرها اسرائيل فقد اقترن التوسع بمزيد من التنوع وبالدخول في مجال الاليكترونيات والآلات ، والتحول من المنسوجات الى الملابس الجاهزة . وهو ما حقق لاسرائيل أن تحتل مكانة هامة بين كوريا والصين واسبانيا وهونج كونج ويوغوسلافيا والبرازيل والهند والمكسيك . والبرتغال وسنغافورة واليونان حيث تسهم هذه الدول (وضمنها اسرائيل) في تقديم ما يزيد عن ٨٠٪ من صادرات الدول النامية من السلع المصنعة ولا يقتصر هيكل الصادرات الاسرائيلي فقط على منتجات القطاعات المدنية الصناعية أو الزراعية ، بل إن تصدير فائض انتاج الصناعة الحربية الاسرائيلية الى الخارج ، وخصوصا الى الانظمة العنصرية والرجعية في العالم يشكل احد البنود الهامة في هيكل الصادرات الاسرائيلية فقد تطورت صادرات السلاح الاسرائيلية من ٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى نحو ٣٢٠ مليون دولار سنة ١٩٧٥ كما سجلت معدل نمو سنوي فاق كل معدلات نمو الصادرات الأخرى حيث بلغ نحو ١٧٪ في الوقت الذي كان فيه معدل نمو الصادرات الصناعية يبلغ حوالي ١٥٪ سنويا^(١١) .

وقد بلغت الصادرات من السلاح سنة ١٩٧٧ نحو ٥٠٠ مليون دولار ، ويتوقع لها أن تصل الى بليون دولار سنة ١٩٨١ ، وعلى ذلك فإن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية يرى بان اسرائيل تحتل المركز الثالث

بعد الصين والهند في حجم انتاج الاسلحة بين الدول النامية^(١٢) ، ولكنها ربما تتفوق في حجم الصادرات من السلاح ومعدل نموه . وتتركز الصادرات الاسرائيلية اصلا في اسواق الدول المتقدمة وخصوصا اسواق أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا حيث تصل نسبة الصادرات الى هذه الاسواق نحو ٧٠٪ من إجمالي الصادرات الاسرائيلية ، في حين تستوعب اسواق أفريقيا وآسيا نحو ٢٥٪ منها ، في حين يتضاعف باستمرار نصيب أوروبا الشرقية الذي انخفض من ٧٪ سنة ١٩٦٦ الى نحو ١,٨٪ عام ١٩٧٦ بما يعكس تأثير قطع العلاقات الدبلوماسية بين معظم تلك الدول واسرائيل . وبالنسبة للصادرات الصناعية فان نحو ٤٤٪ منها يتجه الى أوروبا ، ٢٦٪ الى أمريكا وتتوزع النسبة الباقية بين باقى بلدان وقارات العالم على حين ان نسبة ٩٢٪ من مجموع الصادرات الزراعية قد ارسلت الى أوروبا التي هي سوق مطلقة تقريبا لهذه المنتجات ٦٤٪ منها تذهب الى السوق الأوروبية المشتركة^(١٣) .

إنّ فالعميل الأول في تجارة اسرائيل الخارجية من صادرات وواردات هي السوق الأوروبية المشتركة واسواق أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بشكل عام ، وتأتى بقية الاسواق الدولية في مكان متدنى الاهمية بالنسبة للاسواق السابقة ، وهو ما يعكس نمط التخصص الداخلى في اسرائيل ، بالتركيز على القطاعات الصناعية المتقدمة وما يعكس فلسفتها التجارية بالمنافسة داخل اسواق الدول المتقدمة اصلا ، وليس المنافسة داخل اسواق الدول النامية وايقاع صادراتها في صراع تنافسى مع صادرات الدول المتقدمة الى هذه الاسواق .

الاتفاقية بين اسرائيل والسوق المشتركة :

ومن اجل أن توطد اسرائيل علاقاتها الاقتصادية مع الدول الغربية المتقدمة وعلى رأسها السوق الأوروبية المشتركة فقد سعت منذ تأسيس السوق الى الانضمام اليها وواجهت عديدا من المصاعب في ذلك لكنها تمكنت من النجاح في توقيع عدد من الاتفاقيات مع السوق الأوروبية المشتركة كان آخرها واهمها الاتفاقية الموقعة بين السوق المشتركة واسرائيل في ١١/٥/١٩٧٥ والتي تهدف الى تطوير العلاقات بين اسرائيل والسوق بهدف خلق منطقة تجارة حرة بينهما .

وبمقتضى الاتفاق فان جميع المنتجات الصناعية ومعظم الصادرات الزراعية الاسرائيلية الى دول السوق سيسمح لها بالدخول بدون رسوم جمركية ابتداء من أول يوليو ١٩٧٧ ، أما اسرائيل فلتلتزم بالسماح بانخال منتجات أوروبية الى اسواقها على اساس تخفيض الرسوم على الواردات من

السوق بنسبة ١٠٪ سنويا حتى تبلغ الصفر عام ١٩٨٥ ، وتطالب اسرائيل بخفض هذه النسبة لتبلغ ٨٪ سنويا وتصل الى الصفر عام ١٩٨٧ كما تطالب أيضا بتوسيع نطاق السلع الزراعية التي تصدرها الى السوق وازالة القيود غير الجمركية وتوسيع نطاق الاتفاق المالى وتنفيذ الاتفاق بشأن التعاون الصناعى ، وكافة البروتوكولات الأخرى اللاحقة على الاتفاقية . ومعنى ذلك أن اسرائيل قد اكتسبت مميزات هائلة من خلال الاتفاق مع السوق بحيث يمكن القول بأن الاتفاقية بينها وبين السوق لا يمكن مقارنتها على الاطلاق بأية اتفاقية أخرى جماعية أو ثنائية مع السوق المشتركة ، ففي خلال أقل من عامين تلغى الرسوم الجمركية على واردات دول السوق من اسرائيل ، أما اسرائيل فتلتزم بالغاء الرسوم على واردتها من السوق تدريجيا مع مراعاة مصالح المنتجين الاسرائيليين والقطاعات المختلفة بحيث لا تتجاوز هذه النسبة ١٠٪ سنويا فيطول اجل الغاء الرسوم الجمركية الى عشر سنوات كاملة ، ولا تكتفى اسرائيل بذلك ، بل تسعى الى زيادتها الى اثني عشر عاما بخفض نسبة التخفيض السنوى في الرسوم الجمركية الى ٨٪ بدلا من ١٠٪ .

وقد تم خلال شهر ديسمبر ١٩٧٧ توقيع بروتوكول التعاون الصناعى بين اسرائيل والسوق المشتركة بما يكفل تجديد الصناعة الاسرائيلية واعادة ترتيب هيكلها الانتاجى بما يفى بأغراض تخصيص قدر أكبر من الناتج للتصدير وفقا لاحتياجات السوق الاوربية ، وما يدعم امكانيات اندماج الصناعة الاسرائيلية تدريجيا فى اقتصاديات السوق المشتركة ، وأعقب ذلك فى فبراير ١٩٧٨ توقيع البروتوكول المالى بين اسرائيل والسوق المشتركة بهدف تمكين اسرائيل من الحصول على قروض من المصرف الاوربى للاستثمار ، وتعويض نقص تدفق الاستثمارات من الخارج والذى تعاني منه الصناعة الاسرائيلية منذ سنة ١٩٧٤ وتكمن اهمية هذه الاتفاقات التكميلية فى اطار الاتفاق العام بين السوق واسرائيل تمثل مرحلة أخرى أكثر تقدما من مراحل ارتباط اسرائيل بالسوق المشتركة ، والتزام الأخيرة بتشجيع التصنيع والزراعة والانتاج واستثمار الاموال فى اسرائيل^(١٤) .

وعلى الصعيد التجارى فقد فتحت الاتفاقية أمام المنتج الاسرائيلى والذى يعاني فى الاساس من ضيق السوق وصعوبات التصريف ، سوقا متقدمة تتكون من ٣٥٠ مليون نسمة وعلى ذلك فان الدكتور موشيه مندلبوم المدير العام لوزارة الصناعة والتجارة يتوقع ان الصادرات الاسرائيلية سوف تزداد بدرجة كبيرة الى دول السوق وخصوصا المواد الكيماوية والنسيج والمعدات الالكترونية^(١٥) . وبعد عام فقط من توقيع الاتفاق ارتفعت صادرات اسرائيل الصناعية بنسبة ٧,٥٪ وتقلص الخلل فى الميزان التجارى

(لصالح السوق) بنسبة ٦,٥٪^(١٦) وهو ما يمثل انجازا هلموسا لدولة تعاني بشدة من عجز ميزان المدفوعات وفائض واردات يصل الى ٢٠٪ من الناتج القومي .

تزايد اهمية الصادرات في « الانقلاب الاقتصادي » :
مع تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وتزايد الاعتماد على الخارج ، فان مكافحة العجز في ميزان المدفوعات كانت تأتي غالبا عن طريق ابطاء معدل النمو الاقتصادي وهو ما يهدد بالانكماش والبطالة وانخفاض مستويات المعيشة ، وبالتالي ، يهدد كيان الدولة التي تعتمد على الاغراء الاقتصادي سواء للاحتفاظ باليهود الموجودين فعلا في اسرائيل أو من اجل استجلاب مهاجرين جدد ، وعلى ذلك فان تخفيض الواردات من اجل تضيق الفجوة في الميزان التجاري ، يتطلب بالضرورة تخفيض معدلات الطلب الداخلي والتشغيل بما يعكس مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة على دولة اسرائيل بالكامل ، ومن هنا تأتي خطورة ابطاء معدل النمو الاقتصادي ومحاولة التأثير مباشرة في حجم الواردات .

وكان البديل هو تبني استراتيجية تركز اصلا على الصناعات والقطاعات التصديرية ، وكان هذا ملاذ حزب العمل للنجاة من طوق العجز المتزايد في ميزان المدفوعات ، كما كان أيضا احد اسس السياسة الليبرالية الاقتصادية لحكومة ليكود ، غير أن دعم تحولات هيكلية لصالح القطاعات التصديرية لم يتم بشكل فعال الا مع تطبيق سياسة الحرية الاقتصادية والاعتماد بشكل اساسي على الصادرات لمواجهة العجز المتزايد في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، حيث تبنت الحكومة بجرأة برامج اعادة التأهيل والتدريب للصناعات والعمالة للتحويل من قطاعات انتاجية الى قطاعات انتاجية أخرى أو صناعات أخرى بغرض المساهمة في دعم القطاعات التصديرية ، كما تقدمت حكومة بيجين مباشرة الى استخدام سياسة نقدية جديدة تبيع تداول العملات الاجنبية والاحتفاظ بها ، وتطلق تحديد سعر الليرة الاسرائيلية لعوامل السوق على أمل أن يؤدي ذلك الى تقوية المركز التنافسي السعري للصادرات الاسرائيلية وتخفيض الطلب الداخلي بما يكفل زيادة حجم الصادرات ونقص الواردات في آن واحد .

ويمكن القول بصفة عامة أن اسرائيل تستهدف من التركيز على القطاع التصديري ودعمه ان يؤدي ذلك الى عديد من الانجازات منها على سبيل المثال :

١ - أن تصل الصادرات في عام ١٩٨٥ الى ٢٩٪ من إجمالي الناتج القومي بالمقارنة بـ ١٧٪ عام ١٩٧٥ .

ب - أن ينمو قطاع الصناعة بنسبة ١١٧٪ حتى سنة ١٩٨٥ (باعتبار سنة

١٩٧٥ هي سنة الأساس) وأن يتم تركيز بنيان معدل النمو هذا حول عدد من الصناعات التصديرية الأساسية دون باقي الصناعات ، ونتيجة لذلك أن تنمو الصادرات الصناعية بنسبة ٣٧٠٪ خلال نفس الفترة بالمقارنة بنسبة نمو وصلت الى ٤٠٪ فقط خلال العشر سنوات من ١٩٦٥ - ١٩٧٥ وذلك وفقا لتقديرات خبراء وزارة الصناعة والتجارة .

ج - ومن المتوقع طبقا لذلك أن تنمو الصادرات من الصناعات الكيماوية والاليكترونية وصناعة الآلات بحوالي ١٠٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ، أما الصادرات من الصناعات التقليدية فمن المتوقع أن تنمو بمعدلات أقل تصل الى نحو ٥٪ سنويا ويتطلب ذلك تركيز الاستثمارات وتوظيف العمالة في مجال القطاعات التصديرية^(١٧) . بما يفي بتحقيق تلك المستهدفات .

وقد استطاعت الصادرات الاسرائيلية في عام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ أن تنمو بمعدل ١٢٪ وجاءت نصف الزيادة في الصادرات نتيجة لزيادة صادرات الماس ، بينما فسرت زيادة الصادرات الصناعية الأخرى بنحو ٢٥٪ من الزيادة المتحققة في الصادرات والباقي اسهمت فيه الصادرات الزراعية وباقى الصادرات الأخرى ، وترجع معظم الزيادة في الصادرات الصناعية الى الزيادة في الصادرات من المعادن والاليكترونيات والكيمائيات والمطاط والبلاستيك والمنتجات الزراعية المصنعة . الغزل والنسيج والملابس ، أما في عام ١٩٧٨ / ١٩٧٩ فمن المتوقع أن ينخفض معدل نمو الصادرات الى ١٠٪ بنقص ٢٪ عن العام السابق ، كما تشير كل الدلائل الى أن ارباح التصدير سوف تضار خلال العام (٨٠ / ٧٩) بدرجة كبيرة ، ويرجع هذا التدهور الى عدم التوازن الواضح بين معدل التضخم الداخلي وبين مقابل التصدير ، عقب التخفيض المتوالي لقيمة الليرة الاسرائيلية وتدهور قيمتها طبقا لتفاعل عوامل السوق ، والنتائج المترتبة في هذا المجال خلال عام ٨٠ / ٧٩ تعد غير مشجعة . ذلك أنه في مقابل انخفاض مستوى سعر الليرة قدره ٣٠٪ فإن هناك غلاء داخليا متوقعا يصل في المتوسط الى ٤٤٪ ومعنى ذلك أن الغلاء المحلي سوف يكون أعلى بنسبة تصل نحو ٥٠٪ من الارتفاع المقابل في حصة الصادرات - الناتجة عن تخفيض سعر الليرة ، وإذا استمر هذا الوضع طبقا لتقدير هارترس فإنه يخفى في داخله الحكم بالموت على كثير من المصدرين^(١٨) ذلك أن الغلاء الداخلي سيؤدي الى ابتلاع نسبة التحسن السعري الناتجة عن انخفاض قيمة الليرة بما يجرّد الصادرات في النهاية من هذه الميزة ، وقد انت هذه النتائج الى تضخم قرض التصدير (وهو قرض يمنح للمصدرين بفائدة بسيطة لدعم الصادرات) حيث بلغ حوالي ١٢ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٧٨ مما يلقي بعبء متزايد على الميزانية التي تعاني هي

الأخرى من عجز جسيم وصل الى ١٧ مليار ليرة طبقا للارقام التي اعطاها
ارنون جفنى محافظ بنك اسرائيل .

ميزان التجارة الخارجية :

استطاعت اسرائيل خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ أن تنجح في
تخفيض العجز في الميزان التجارى من نحو ٢,٢ مليار دولار الى نحو ١,٧
مليار دولار سنة ١٩٧٧ لكنه ارتفع بعد ذلك في عام ١٩٧٨ الى حوالى ١,٩٨
مليار دولار ، وقد سجلت هذه الفترة زيادات متصاعدة في نسبة التصدير
تفوق الزيادة في نسبة الاستيراد ، ادت الى أن ترتفع نسبة مساهمة حصيلة
المصادر في تمويل الواردات من ٥٢٪ سنة ١٩٧٥ الى نحو ٦٥٪ سنة
١٩٧٨ وهو ما يعد أحد النتائج البازرة لسياسة خفض الواردات وزيادة
المصادر .

غير أنه طبقا لتقديرات يعقوب لافى من قسم الابحاث في بنك اسرائيل فان
معدل الزيادة في الصادرات والذي انخفض من ١٢٪ عام ١٩٧٨/٧٧ الى
١٠٪ عام ١٩/١٧٨ سوف ينخفض خلال السنوات الثلاث التالية من ١٩٨٠
الى ١٩٨٣ بحيث تصل نسبة الزيادة في التصدير الى حوالى ٧,٥٪ في الوقت
الذى ستزيد فيه نسبة الاستيراد بمعدلات مقلقة مما سوف يؤدي الى تدهور
ميزان التجارة الخارجية ، وتقدر الاحتياجات الاستيرادية لاسرائيل سنة
١٩٨٠ بنحو ٧,٥ مليار دولار منها ٥,٥ مليار في القسم المدنى ، ٢ مليار
دولار واردات عسكرية ولا تتوفر لاسرائيل مصادر لتمويل هذا الاستيراد
مما يعنى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وتضخم الديون الى درجة
خطيرة .

وعلى ذلك فان ازمة الميزان التجارى الاسرائيلى سوف تستمر في التفاقم
 طالما تشكل الواردات من الوقود والمواد الخام نسبة عالية وهو ما يعكس
قصورا في هيكل الاقتصاد الاسرائيلى ، لا يمكن القضاء عليه بسهولة
بواسطة الاسراع بتنمية الصادرات ، وفتح اسواق جديدة ، وزيادة كفاءة
المنافسة السعرية للسلع الاسرائيلية ، ذلك ان ارتفاع نسبة المكون الاجنبى
في المنتجات الاسرائيلية يترتب عليه بالضرورة زيادة في معدل الاستيراد
لمواجهة طلبات التصدير المتزايدة ، اللهم الا اذا اتجهت الحكومة نحو
تخفيض الطلب الداخلى واتباع سياسة تقشفية تخفض مستوى المعيشة
بالضرورة ، وهو ما يمكن ان يفقد اسرائيل ميزة ان تكون مصدرا للارتقاء
الطبقي بالنسبة لليهودى المهاجر ، خصوصا مع تعاظم المشكلات وتفجر
الازمات المترتبة على الازمة الاقتصادية التى تتميز اثارها بالطابع
الانتشارى الواسع في كل الميادين .

الديون والقروض والمساعدات الخارجية : من أجل انجاز أهداف وشروط الأمن القومي الاسرائيلي ، والذي كان احد محاوره تحقيق الاكتفاء الذاتي ، اعتمدت القيادة الاسرائيلية بالاساس على الهجرة المشتركة . لكل من العمل ورأس المال ، تلك التي مكنت المجتمع الاسرائيلي من تحقيق معدل نمو مرتفع في ظل قيود حقيقية على عملية النمو .

وقد اسهمت الهجرة الواسعة لرأس المال خلال العشرين سنة الاولى من عمر الدولة في تحقيق الاهداف التالية :

١ - تحقيق مستوى مرتفع من الاتفاق الحربي بلغ في المتوسط ١٠٪ من الناتج القومي دون ضغوط شديدة على الموارد المتاحة .

٢ - رفع معدل التراكم الرأسمالي (٣٠٪ من الناتج القومي) ومن ثم بناء الطاقة الانتاجية .

٣ - تحقيق بناء الطاقة الانتاجية دون خلق ضغوط داخلية على الاستهلاك^(١٩)

بل على العكس من ذلك فان انسياب رأس المال الاجنبي لم يقم فقط بتمويل الاستثمارات بل قام ايضا بتمويل جزء من الاستهلاك ، حيث ان الادخار المحلي كان في الجزء الغالب من هذه الفترة سالبا ، وبالتالي الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يمثل امكانية جذب مستمرة للهجرة الى اسرائيل ، وعلى ذلك تتضح مدى خطورة النتائج التي يمكن ان تترتب على تراخي معدل تدفق رأس المال من الخارج او توقفه ، وعلى حد تعبير احد كبار الاقتصاديين الاسرائيليين - دافيد هورفيتش - بأنه اذا كان استيراد رأس المال بمثابة القوة الدافعة في الاقتصاد الاسرائيلي ، فان الحصيلة النهائية للتوقف التام لهذا الاستيراد قد تكون اشد اثاره من مجرد تسداني في مستوى المعيشة . فيما ان الصناعة الاسرائيلية تتوجه بالدرجة الاولى لتلبية احتياجات السوق المحلية خاصة في مجالات - السكن والنقل والملابس (هذا قبل التوجه للسوق الخارجى والتصدير السريع) معتمدة في ذلك على سبل رؤوس الاموال المتدفقة من الخارج ، فان الركود الذي سيسببه توقف اجتذاب رؤوس الاموال ، سيؤدي الى البطالة ، وبالتالي الى تخفيض القوة الشرائية للمستهلك ، (الامر الذي سيزيد من ضغط الركود) وهذا بدوره سيؤدي الى مزيد من البطالة والى تدان اكبر في مستوى الرخاء العام والى تغليب الهجرة من اسرائيل على الهجرة اليها .^(٢٠)

وقد بلغ اجمالى رأس المال المتدفق الى اسرائيل على شكل قروض عامة تضمنها جهة عامة متوسطة وطويلة الاجل نحو ٤١٠ مليون دولار سنة ١٩٧٠ وبلغ صافي الاستثمار الخاص المباشر في ذلك العام نحو ٣٩ مليون حنيه . وبلغ اجمالى قيمة الدين العام الخارجى في نفس العام نحو ٢٢٧٤

مليون دولار امريكى تمثل نسبة قدرها ١٤,٢٪ من اجمالي الناتج القومى .
فى حين لم تجاوز الاحتياطيات الدولية ٤٤٩ مليون دولار امريكى . وكانت
مدفوعات الفائدة من الدين العام الخارجى تمثل حوالى ٧٪ من اجمالي
الناتج القومى بقيمة قدرها ١٣ مليون دولار فى نفس العام^(٢١) ، وقبل حرب
يونيو ١٩٦٧ كان ٧٠٪ من المبالغ التى وصلت الى اسرائيل مدفوعات محولة
دون اى عبء على الاقتصاد بما انها لا تتضمن موجبات ايفاء ، اما مع بداية
السبعينات فان حساب القروض يصل الى نحو ٥٠٪ من استيراد رأس
المال^(٢٢) .

ومعنى ذلك ان تدفق رأس المال الخارجى قد اصبح يلقي بعبء متزايد
على كاهل الاقتصاد الاسرائيلى بالانخفاض المستمر لنسبة التحويلات من
جانب واحد الى اسرائيل وعلى ذلك فقد راح يتضخم العجز فى ميزان
المدفوعات ، كما راحت تتضخم ايضا مخصصات سداد الديون فى الميزانية
العامة حيث وصلت سنة ١٩٧٢ الى نحو ٢٢٪ من الميزانية أى انها تأتى فى
المرتبة التالية مباشرة لمخصصات الدفاع وكان معظم القروض يأتى من
الولايات المتحدة الامريكية وراحت تتزايد فى نسبتها الى مجموع الاموال
التى تنقل سنويا الى اسرائيل بحيث بلغت اكثر من النصف سنة ١٩٧٦
مقابل ١٢,٥٪ خلال السنوات ١٩٤٩-١٩٦٧ وطبقا لتقديرات عديدة فان
اجمالى المساعدات الامريكية المقدمة للكيان الصهيونى منذ قيام عام ١٩٤٨
حتى الان يفوق جميع ما قدمته الولايات المتحدة الامريكية لاعادة تعمير
اوربا الغربية المدمرة من خلال مشروع مارشال الشهير .

ونتيجة لانخفاض نسبة التحويلات من جانب واحد الى اسرائيل وارتفاع
اعباء الاقتصاد الاسرائيلى وازمات التضخم العالمى وارتفاع اسعار الفائدة
واسعار المنتجات بشكل عام ، فقد اخذت الديون الاسرائيلية تقفز من عام
الى عام ، وبينما بلغت ديون اسرائيل الخارجية بالاضافة الى الانخفاض فى
احتياطى العملة الصعبة لدى بنك اسرائيل نحو ١٥٨ مليون دولار عام
١٩٧٢ نجد ان هذا الرقم قد ارتفع الى نصف مليار دولار عام ١٩٧٣ ، ثم
قفز بسرعة الى نحو ١٨ مليار دولار فى عام ١٩٧٤ .

وقد بلغت الزيادة فى الديون الخارجية وحدها فى نهاية ١٩٧٤ نحو ٦,٢٥
مليار دولار مقابل ٤,١ مليار دولار عام ١٩٧٢ ، وبالإضافة الى ذلك فان
قيمة الديون قصيرة الاجل قد تضاعفت ثلاث مرات عما كانت عليه عام
١٩٧٢ ، وهى تمثل ديونا ساخنة ، سواء لارتفاع سعر الفائدة عليها . أو
لاجلها القصير ، أو لطبيعة الواردات التى غالبا ما تستخدم فى تحويلها ،
فاصبحت فى ذلك العام ١٩٧٤ تمثل نحو ٩٪ من مجموع الديون ونحو ٥٨٪
من حجم المدفوعات^(٢٣) .

والى جانب انخفاض نسبة التحويلات من جانب واحد ، وارتفاع نسبة القروض قصيرة الأجل وارتفاع الدين العام الخارجى بشكل عام الى مستويات مضاعفة ، فقد اشار وزير المالية الاسرائيلى فى جلسة الوكالة اليهودية بالقدس الى انخفاض كمية الاموال اليهودية التى تلقتها إسرائيل ، ذلك أنه فى الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٧٣ كانت الاموال اليهودية تشكل نحو ٥٠٪ من الاموال التى انتقلت الى إسرائيل ، وانخفضت هذه النسبة الى ٣٤٪ فى الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٦^(٢٤) ، وبلغت سنة ١٩٧٦ نحو ٢٨٪ من اجمالى تدفق الاموال الاجنبية الى إسرائيل ، وهو ما يعكس تراخى العلاقة بين إسرائيل ويهود العالم ، ويؤكد عدم تطابق الهوية بين الدولة ويهود العالم ، ولا يعكس هذا الامر بالضرورة فشل امكانيات المنظمات الصهيونية العالمية فى تجنيد يهود العالم لصالح إسرائيل ، بقدر ما يعكس خلافا فى الرؤية السياسية والتنظيمية بين قادة هذه المنظمات فى الخارج ، وبين قادة الدولة الصهيونية فى إسرائيل .

ونتيجة للتدهور الكبير الذى حدث فى السنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٥ فى ميزان المدفوعات ، فانه كان لابد من انتهاء سياسة متشددة سنة ١٩٧٦ من اجل تلافى خطر التورط فى ازمة خطيرة فى ميزان المدفوعات ، حتى لو أدى ذلك الى وقف النمو وتقليص الاستثمارات ، واعتمدت حكومة المعراخ فى ذلك الوقت على عناصر سياسة اقتصادية تعتمد اساسا على التأثير فى الدخول وتشجيع التوفير ، وضغط الواردات ، وكبح العجز فى الميزانية العامة . وطبقا لتقديرات خبراء وزارة المالية فان توقعات انتقال رؤوس الاموال الصافية الى إسرائيل كان فى حدود ١,٤٥٠ مليار عام ١٩٧٦ ، وكانت خطة وزارة المالية تطمح الى تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية وخصوصا من الولايات المتحدة حيث بلغت الديون فى ذلك العام نحو ٩,٥ مليار دولار مقابل ٢,٥ مليار سنة ١٩٧٠ اى انها تضاعفت ٤ مرات خلال السنوات الست .

لكن توقف النمو الاقتصادى واططار الركود المتعددة كانت تدفع البعض الى ان يشدد على الحاجة الماسة الى المساعدات الامريكية لمواجهة اخطار الركود وانخفاض مستوى المعيشة خلال العامين الماضيين والذى قد يستمر فى الاعوام القادمة ، خصوصا وان الجباية اليهودية الموحدة وايرادات « البوندس » بالاضافة الى تحويلات الافراد والمؤسسات اليهودية كانت تسهم قبل ذلك فى تغطية نحو ٨٥٪ من مجموع العجز فى ميزان المدفوعات (١٩٧٢) بينما ان هذه النسبة قد انخفضت فى عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٠٪ فقط ، وزاد بالتالى الاعتماد على التمويل الامريكى سواء بواسطة القروض او المنح والمساعدات والذى تزايد حجمه باستمرار ويصل الى ٦٠٪ من

انتقال رؤوس الاموال الى اسرائيل (٢٥) وبلغ حجم المساعدات الامريكية لاسرائيل في عام ١٩٧٦ حوالي ٢,٢ مليار دولار طبقا لما اقصره مجلس الشيوخ الامريكى منها ١,٥ مليار دولار كمساعدات عسكرية ، ٧٠٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية (٢٦) على ان هذه المساعدة قد انخفضت بعد ذلك في عام ١٩٧٧ الى نحو ١,٧ مليار دولار منها مليار للمساعدات العسكرية والباقي مساعدات اقتصادية .

غير انه مع استمرار انخفاض مبالغ الجباية اليهودية (٢٢٠ مليون دولار) في السنة فان الحاجة الى استمرار تدفق الاموال والعائدات من الخارج كان ضرورة قاسية تفرض نفسها على الاقتصاد الاسرائيلي بالرغم من اعباء ذلك على ميزان المدفوعات والميزانية العامة ، وقد بلغت العائدات الآتية من الخارج وتشمل المعونة الامريكية ومبيعات السندات الاسرائيلية في الولايات المتحدة والقروض من المصارف التجارية والمانيا الغربية والبنك الدولي بالاضافة الى العجز المستمر نحو ٥٦٣٧٠ مليون ليرة اسرائيلية اى نحو ٣٢٪ من اجمالى ميزانية عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ في حين تمثل المدفوعات الى الخارج نحو ثلث الميزانية ايضا بما يساوى تقريبا اجمالى النفقات العسكرية في الميزانية . ومعنى ذلك ان اكثر من ثلثى الميزانية يتجه الى الانفاق العسكرى وتحويلات للخارج مما يلقي باعباء ثقيلة على ميزانيات التنمية والتطوير والاستثمارات الجديدة ، التى اخذت تنقص عاما بعد عام .

وقد ادى تراخى معدل تدفق رؤوس الاموال الى ان يتبنى بيجين ضمن افكاره الاقتصادية طموحا لتحويل اسرائيل الى مركز مالى عالمي للتخلص من هذا المأزق ، على امل ان تؤدى سياسات الليبرالية الاقتصادية الى انقاذ الاقتصاد وزيادة تدفق الاموال من الخارج ، فتم اصدار عدد من التشريعات الاقتصادية فى اطار « الانقلاب الاقتصادى » كان اهمها اطلاق حرية تداول النقد الاجنبى وتعويم الليرة الاسرائيلية لكن هذا التحول الاقتصادى والذى ادى فعلا الى تدفق مالى كبير دون سيطرة على العملة الصعبة التى تدخل الدولة قد احدث انتشارا ماليا كبيرا وضغوط طلب خطيرة هى التى دفعت عجالات التضخم بسرعة ، كما اسهم تيار القروض بالدولارات فى منع ارتفاع سعر التبادل للدولار . واضر بأرباح التصدير فى نفس الوقت ، وزاد الاعتماد على الخارج ، وارتفعت ارقام المساعدات المطلوبة من الولايات المتحدة وخصوصا الاقتصادية ، ووصلت الديون الخارجية سنة ١٩٧٩ الى نحو ١٦ دولار مقابل نحو ١٠ مليار سنة ١٩٧٦ مما يعنى ارتفاع معدل زيادة الديون الخارجية الى درجة كبيرة بالرغم من سياسة الليبرالية الاقتصادية وتدفق العملات الاجنبية الى الاقتصاد الاسرائيلي من الخارج ،

حتى ان احدى الدراسات الاقتصادية الاخيرة تقدر ان الديون الخارجية لاسرائيل ستصل الى نحو ٢٧ مليار دولار سنة ١٩٨٣ اي ما يقرب من ضعف المستوى الحالي للديون (٢٧) وهو ما يضع الاقتصاد الاسرائيلي امام مأزق حاد يصعب الخروج منه دون اجراء تقشف اقتصادي شديد يكون مصحوبا بزيادة البطالة وتجميد التنمية الاقتصادية ففي الدراسة التي قام بها يعقوب لافي من قسم الابحاث في بنك اسرائيل والتي اثارت موجة حادة من التساؤلات الغامضة حول مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي اوضح لافي انه يجب تخفيض النشاط الاقتصادي في اسرائيل بدلا من معدل نمو سنوي يقدر بـ ٦ - ٧٪ الى نحو ٣ - ٤٪ وذلك من اجل خفض العجز الجارى في ميزان المدفوعات والذي وصل عام ١٩٧٩ الى مبلغ يتراوح بين ٤,٥ - ٤,٨ مليار دولار (مقابل ٢,٥ مليار دولار في نهاية فترة حكومة المعراخ وقت تولى رابينو فنيشش لوزارة المالية) وتخفيض النشاط الاقتصادي هذا يعنى ضرورة رفع نسبة البطالة بدلا من ٣٪ الى ٤ - ٤,٥ (٢٨) انن سوف تزيد الامور سوءا ، من خلال تقشف اكثر ، وبطالة ازيد ، وفقدان لحلم عدم التبعية الاقتصادية الذى اغرقت به حكومة بيجين عقول الاسرائيليين خلال السنتين الماضيتين .

ان ازمة الديون الخارجية في اسرائيل وتفاقمها في الفترة الاخيرة خصوصا منذ منتصف السبعينات وحتى الان ، وتوقع استمرارها بمعدلات اشد خلال السنوات الثلاث القادمة يبرهن على ضعف بنية الاقتصاد الاسرائيلي وتضاؤل قدراته الذاتية واحتياجه اكثر فاكثرا الى الدعم الخارجى ، الذى اخذ بنيانه يختلف عن ذى قبل ، فبينما كانت الاموال اليهودية تمثل نحو ٥٠٪ من الاموال التى تنتقل الى اسرائيل منذ قيامها وحتى سنة ١٩٧٣ ، وكان ما يقرب من ٧٠٪ من الاموال الواردة يتمثل في تحويلات من جانب واحد ، فان الامور قد اختلفت كثيرا في نهاية السبعينات ، بما يثقل من عبء الاعتماد على الخارج وليس العكس ، ذلك ان الاموال اليهودية قد تراجعت نسبتها الى ما يقرب من ربع التحويلات ، بينما ازداد اعتماد اسرائيل على المساعدات الامريكية بصورها المختلفة والتى اصبحت تمثل نحو ٦٠٪ من رؤوس الاموال الواردة الى اسرائيل وهو ما يعنى زيادة اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة بنفس النسبة تقريبا ، في الوقت الذى تدعوفيه كافة الاحزاب الرئيسية الى تقليل الاعتماد على الخارج وخصوصا الولايات المتحدة ، فان التطورات الفعلية تؤدي الى العكس من ذلك ، حيث يتزايد الاعتماد على المساعدات الامريكية بشكل مستمر الامر الذى يعززه نضوب موارد الدعم الاقتصادي عن طريق التحويلات من الخارج تدريجيا ، فقد كانت اتفاقية التعويضات مع المانيا

الغربية تشكل مصدرا من اهم مصادر التحويلات الى اسرائيل في الستينات هذا الى جانب تحويلات المنظمات الصهيونية العالمية وبانتهاء اتفاقية التعويضات الالمانية الغربية ، وانخفاض تحويلات المنظمات الصهيونية ودخل الجباية اليهودية فقد تزايد الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية نتيجة لفقدان الاقتصاد الاسرائيلي مقومات الاعتماد على الذات ، باعتباره اقتصادا يمثل امتدادا في مرحلة تاريخية معينة للنظام الرأسمالي العالمي ، ومن ثم فهو ينمو في اطاره ووفقا لمحددات اهمها درجة الارتباط بينه وبين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

واذا كانت حكومة كتلة ليكود تحاول من خلال الليبرالية الاقتصادية ان تزيد من تداخل العلاقات بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصاد الامبريالي ، لتخفيف العبء عن الدولة ، واطلاق امكانيات النمو وفقا لمتطلبات السوق العالمي ، في اطار نمط محدد لتقسيم العمل الدولي تحتل اسرائيل موقعا داخله ، الا ان افتقار الاقتصاد الاسرائيلي في مجال المقومات الاقتصادية الاساسية يجعله بالضرورة يمثل عبئا على الاقتصاد الرأسمالي الدولي من ناحية ، وعلى ميزانية الدولة ورفاهية السكان من ناحية اخرى الامر الذي يدفع القيادة الاسرائيلية باستمرار الى محاولة وصل الامتداد بينهما والمنطقة المحيطة بها حيث تتواجد امكانيات ضخمة لدفع نمو الاقتصاد الاسرائيلي من مصادر طاقة ومواد اولية ، وسوق واسعة وعمالة رخيصة وخلافه .

ميزان المدفوعات :

يعكس ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الاسرائيلي تجاه العالم الخارجي ، وهو ما يترجم بشكل عام مدى قوة او ضعف الاقتصاد الاسرائيلي ، حيث تعبر مستويات الفائض او العجز عن كل وضع . غير انه مع نمو حركة المبادلات الدولية والتبدلات التي حدثت على هيكل تقسيم العمل الرأسمالي الدولي بما يسمح بخلق وتطوير صناعات او عمليات او مراحل صناعية معينة في بعض البلدان الواقعة خارج المركز الامبريالي ، او جبهة العالم الرأسمالي المتقدم ، وكذلك تداخل الاستثمارات الدولية من خلال الشركات متعددة الجنسية ، وتداخل الاستثمارات الدولية - القومية من خلال اشكال المشاركة الاقتصادية المختلفة . فان دراسة ميزان المدفوعات واستخلاص نتائج معينة منه يجب ان تتم بمزيد من الحذر فالفائض في ميزان المدفوعات لكوريا الجنوبية او الصين الوطنية (تاويوان) او هونغ كونج لا يمكن ان يعكس مثلا درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي وانتفاء التبعية الاقتصادية او انتفاء الاعتماد على الخارج ، كما ان العجز في ميزان المدفوعات لبلد مثل اليمن الديمقراطي او العديد من البلدان المستقلة حديثا في افريقيا او اسيا وامريكا اللاتينية لا يجب ان يعكس بالضرورة اعتمادا

متزايدا على الخارج ، او وقوعا في اسر دائرة التبعية الاقتصادية ...
وتتوقف النتيجة النهائية على دراسة هيكل واسباب العجز او الفائض في
ميزان المدفوعات وتطوراته المستقبلية .

تطور العجز في ميزان المدفوعات :

تعانى اسرائيل من عجز مزمن في ميزان المدفوعات ، بالرغم من التدفق
الهائل للتحويلات من جانب واحد ، وازاء صيحات تقليل الاعتماد على
الخارج غالبا ما تتدخل الحكومة عندما يتفاقم العجز الى مستويات تهدد
بالخطر ، وتضحي بالنمو في مقابل تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ،
وذلك عن طريق اتباع سياسات انكماشية تحدث أثارا مباشرة في ميزان
المدفوعات .

وعند بداية السبعينات كان العجز يتراوح بين ٥٠٠ مليون الى واحد
مليار دولار ، لكنه لم يلبث ان تسدهور تسدهورا كبيرا خلال السنوات
١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، اذ انه ارتفع من ١ مليار دولار سنة ١٩٧٢ الى ٢,٥
مليار سنة ١٩٧٣ بنسبة زيادة ١٥٠٪ مرة واحدة ، كان معظمها يرجع الى
زيادة الواردات الامنية وارتفاع تكاليف استيراد البترول ومشقاته من
الخارج ، ثم قفز العجز في السنة التالية بمقدار مليار دولار اخرى وبلغ
ذروته سنة ١٩٧٥ حينما وصل الرقم الى ٤,٢ مليار دولار .

وكما جاء في تقرير بنك اسرائيل فقد كان لابد من انتهاج سياسة متشددة
سنة ١٩٧٦ من اجل تلافي التورط في ازمة خطيرة في ميزان المدفوعات ، ولو
بشمن باهظ هو التوقف عن النمو وتقليص الاستثمارات ، وازدياد التضخم
بصورة مطردة^(٢٩) ، وعلى هذا الاساس فان يهوشع رابينوفيتش قد تبني
سياسة نجحت في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات الى نحو ٢,٧٦ مليار
دولار خلال عامين (١٩٧٧) ؛ وانخفض العجز في ميزان المدفوعات المدنى
من ٢,٣ مليار دولار الى ١,٧ مليار وتم خفض الواردات الى درجة كبيرة
وتأجيل جزء من الاستيراد ، كما تم في نفس الوقت ايضا تخفيض الواردات
الامنية بنسبة كبيرة تصل الى ثلث نسبة الانخفاض في العجز ، وبالمقابل فقد
انخفضت الاستثمارات بنسبة ١٤,٤٪ بالمقارنة مع عام ١٩٧٢ ، كما ان
الناتج القومى الاجمالى قد نما في عام ١٩٧٦ بنسبة ١٪ فقط وبلغت الزيادة
في جدول الاسعار ٣٨٪ وكانت التقديرات التى تعمل على اساسها وزارة
المالية في ذلك الوقت تستهدف ان تخفض العجز المدنى في ميزان المدفوعات
حتى يصل عام ١٩٨٠ الى ١,١ مليار دولار ، وذلك على اساس تقليص
الاعتماد على المساعدات الخارجية وخفض المساعدات العسكرية وخصوصا
من الولايات المتحدة الامريكية^(٣٠) كما ان اتفاقية السوق المشتركة وتحسن
الخلل في الميزان التجارى مع السوق ودعم وتشجيع الصادرات كانت كلها

عوامل تتجمع لكي تساعد على نجاح خطة الحكومة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات .

غير انه في العام التالي (١٩٧٧) وبالرغم من انخفاض العجز في ميزان المدفوعات ولكن بنسبة اقل ، فقد كانت التكلفة الاقتصادية اعلى ، حيث إنه طبقا لتقديرات أساف رازين أحد اساتذة الاقتصاد الاسرائيليين فإن التحسن في ميزان المدفوعات قد تم على حساب خفض ما يزيد على ١٧٪ من الاستثمارات واستمرار تدهور نمو الناتج القومي ، وبلغ التضخم نسبة ٤٠٪ سنويا^(٣١)

ومع بداية الانقلاب الاقتصادي وبالرغم من سياسة تشجيع الصادرات فقد توقف الانخفاض في ميزان المدفوعات ، وبدأ يتدهور من جديد ، وزاد العجز بنمو مليار دولار منها ٩٠٠ مليون دولار زيادة في الواردات الامنية ، وزيادة في العجز التجاري تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار^(٣٢) . في عام ١٩٧٨ ، ومن المتوقع ان يستمر العجز في الزيادة لكي يرتفع من نحو ٤ مليار دولار عام ١٩٧٨ الى نحو ٥ مليار دولار في عام ١٩٧٩ طبقا لتقديرات بنك اسرائيل ، وهو ما يلقي ظلالا قاتمة على مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي بكامله خلال السنوات الخمس القادمة حيث يتوقع تزايد الاعتماد على الخارج ، وفي نفس الوقت يتوقع ايضا ضعف الاستجابة من الخارج لطلبات المعونة الاسرائيلية وهو ما يعنى وقوع الاقتصاد الاسرائيلي في ازمة « لم ير لها مثيلا منذ الازل » على حد تعبير الاستاذ أساف رازين المدير السابق لهيئة التخطيط الاقتصادي في وزارة المالية ، اذ يقدر العجز خلال السنوات الثلاث ١٩٨٠ - ١٩٨٣ فقط بنحو ١٢,٩ مليار دولار ، مما يعنى انه من الضروري ان تعيد الحكومة ترتيب اولويات حل المشكلات الاقتصادية لصالح مشكلات ميزان المدفوعات خصوصا مع التغيرات الخطيرة التي طرأت اخيرا في هذا المجال مثل زيادة اسعار الوقود وتزايد اعتماد اسرائيل على البترول المستورد بعد ما ينتهى الانسحاب من سيناء .

هيكل عجز ميزان المدفوعات واسبابه :

يتكون عجز ميزان المدفوعات من العجز في القسم المدني ، والعجز الناتج عن الواردات الامنية ، ويأتى هذا بدوره محصلة نهائية للعجز الصافي في مجموع عمليات التبادل السلعى والتحويلات الرأسمالية ، حيث يستمر العجز في ميزان الخارجية نتيجة لنقص الصادرات عن الواردات بالرغم من الزيادة السريعة للصادرات في الفترة الاخيرة وانخفاض معدل التبادل الدولى بالنسبة للسلع الاسرائيلية ، ويستمر ايضا الاعتماد على القروض والتحويلات من الخارج لتمويل الاستثمارات والانفاق الداخلى بالرغم من

الغاء القيود على العملات الاجنبية وتعويم الليرة الاسرائيلية وما يقابلها من حركة تدفق معاكس لمدفوعات الديون الى الخارج .

لقد اسهمت سياسة الليبرالية الاقتصادية في مضاعفة العجز في ميزان المدفوعات في الشهور الاخيرة من عام ١٩٧٩ حيث بلغ نحو ٥ مليار دولار مقابل ٢,٧ مليار دولار سنة ١٩٧٧ ، ولكنها اتاحت رصيذا متزايدا من العملات الاجنبية بلغ في الشهور الاخيرة من عام ١٩٧٩ نحو ٢,٥ مليار دولار وهو رقم لم يتوفر للاقتصاد الاسرائيلي في يوم من الايام ، وهو ما يقتضي طبقا لاراء ارنون جفنى حاكم بنك اسرائيل بضرورة العمل « بصورة مخططة وتحت رقابة »^(٣٢) اذا كانت الحكومة تريد ان تستخدم هذه الامكانية للمساعدة على الخروج من المأزق الاقتصادي الذي تواجهه . لكن حكومة ترفع راية « الحرية الاقتصادية » لن تتدخل ولن تراقب ، يمكن ان تخلق مكانها - مجبرة على ذلك - لحكومة عمالية تأخذ بسياسة التدخل والاشراف والرقابة على الاقتصاد .

ويمكننا ان نرجع العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي الى عاملين رئيسيين الاول متعلق بالتجارة . والاخر متعلق بالتحويلات الخارجية

(١) ارتفاع نسبة الواردات بشكل عام ، وارتفاع اسعار الواردات بالنسبة الى الصادرات مما يعنى تدهور معدل التبادل السلعي (مقاسا بالرقم القياسي لاسعار الصادرات على الرقم القياسي لاسعار الواردات) وبافتراض ان نسبة التبادل تساوى ١٠٠ سنة ١٩٧٠ فان هذا المعدل قد تدهور الى ٨٨ سنة ١٩٧٦ وهو ما يعنى انه بالرغم من محاولات التخفيض المستمرة للواردات ، الا انه مع تدهور نسبة التبادل فان آثار خفض الواردات تضيق نتيجة لارتفاع اسعارها مقاسة الى اسعار الصادرات . وتختلف اسباب تدهور نسبة التبادل الدولية بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي عنها بالنسبة لاقتصاديات الدول المتخلفة ، حيث ان اسبابها بالنسبة للدول الاخيرة تعود بالاساس الى طبيعة هيكل تجارتها الخارجية الذي يتميز بالطابع التقليدي للصادرات وتركزها في محصول زراعي او مادة خام واحدة ، وسيطرة السلع المصنعة على هيكل وارداتها وخصوصا الاحتياجات للاستهلاك المباشر ، ولقد رأينا انه بالنسبة لهيكل التجارة الخارجية الاسرائيلية فانه على العكس يقوم على تكوين السلع الوسيطة ومستلزمات الانتاج والسلع الاستثمارية للقسم الاعظم من الواردات . وسيطرة السلع المصنعة على هيكل الصادرات ، ومن ثم فان انخفاض نسبة التبادل وتدهور شروط التجارة لا يعود في اسرائيل الى ذات الخصائص والاسباب التي تشكل اساس هذه الظاهرة في البلدان المتخلفة ، وانما يعود الى اسباب اخرى من اهمها قوة المنافسة السعرية للبضائع الاخرى في

الاسواق الاجنبية مما يؤدي الى ضرورة تخفيض اسعار المنتجات الاسرائيلية المصدرة لتدعيم مركزها التنافسي بالاضافة الى العديد من الاسباب الاخرى التي تعود الى السياسات الاقتصادية وخصائص هيكل الاقتصاد الاسرائيلي .

ولعلاج مشكلة ارتفاع الواردات تلجأ الحكومة الاسرائيلية الى تبني اهداف خفض المباشر للواردات بالاضافة الى تشجيع الصادرات ، وقد صرح وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي مؤخرا بأن الصادرات قد زادت بنحو ٤٧٪ في الاشهر الثمانية الاولى من عام ١٩٧٩ ، لكن المشكلة مازالت تتركز في زيادة سعر الواردات الامنية والمدنية الاقتصادية ، ولا تعكس نسبة الزيادة التي اعلنها الوزير الزيادة الحقيقية في التصدير حيث يجب خفضها بنسبة الانخفاض في قيمة العملة الاسرائيلية والتي تتراوح بين ٣٠ - ٤٠٪ مما يعنى ان الزيادة المحققة في اهداف التصدير ما تزال ضعيفة الاثر ومحدودة خصوصا بالنسبة لما اشار اليه من استمرار الزيادة في اسعار الواردات الاسرائيلية المدنية او العسكرية وعلى ذلك فان مساهمة التجارة في العجز تتمثل في ارتفاع نسبة الواردات وارتفاع اسعارها وتدهور ربحية الصادرات ، وتدهور نسبة التبادل الدولية ، ومن المتوقع استمرار فاعلية هذه العوامل في توليد العجز خصوصا مع ارتفاع اسعار الوقود ، واستمرار ارتفاع الاسعار العالمى ، على ان من اهم القيود التي تقلل من فاعلية هذه العوامل فتح اسواق جديدة سواء متقدمة او متخلفة ، وايجاد منافذ الى موارد طبيعية قريبة توفر امدادا رخيصا ومضمونا بالوقود والمواد الخام ، هذا الى جانب احداث تحولات هيكلية في الصناعة الاسرائيلية بشكل يجعلها امتدادا عضويا من حيث تركيب الحلقة التكنولوجية للانتاج للصناعات الرأسمالية المتقدمة .

(٢) العامل الثانى الذى يسهم بقوة في توليد العجز في ميزان المدفوعات هو حساب التحويلات من الخارج ، التي تأتى لتساهم في سد الفجوة في ميزان الموارد وهو اما تحويلات حكومية او خاصة لمنظمات او هيئات او افراد ، وتمثل التزامات على الحكومة الاسرائيلية فيما عدا ما يعتبر منحاً او تحويلات غير مسترة (من جانب واحد) لا تشكل عبئاً على ميزان المدفوعات ، لكن هذه أصبحت تمثل نسبة محدودة من التحويلات الى اسرائيل في السنوات الاخيرة خصوصا مع تراخى الدعم اليهودى من الخارج لدولة اسرائيل ، واقتصار معظم التدفقات الحكومية على الولايات المتحدة بشكل اساسى وتقلص التدفقات الحكومية من الدول الاخرى كما تمثل معونة المنظمات الاقتصادية الدولية جزءا لا يستهان به في الموارد الخارجية لاسرائيل سواء من صندوق النقد الدولى او البنك الدولى بالرغم

من ان شروط البنك للاقراض لا تتفق وحالة دولة مثل اسرائيل تقترب حدود النمو وخصائصه فيها من الدول المتقدمة .

ان الالتزامات الاسرائيلية تجاه الخارج تمثل في معظمها التزامات طويلة المدى ، حيث تحتل هذه الالتزامات نسبة تزيد على اربعة اخماس الالتزامات الخارجية لا اسرائيل طول السنوات الثلاث السابقة تقريبا (١٩٧٥ - ١٩٧٨) في حين تبلغ نسبة الالتزامات قصيرة المدى نسبة تصل الى نحو ٧٪ عام ١٩٧٧ مقابل ١٢٪ عام ١٩٧٥ ، مما يعنى ان الديون قصيرة المدى التى تفاقمت حديثا لمواجهة الازمة سنة ١٩٧٥ قد خفت حديثا تدريجيا وحلت محلها ديون متوسطة المدى او طويلة المدى ، ويشكل مجموع هذه الالتزامات نحو ٣٢٪ من الميزانية عام ١٩٧٩ مما يعنى بافتراض تخفيض النفقات الامنية ان المشكلة الاساسية التى ستواجه اسرائيل فى السنوات القادمة ستكون بالاساس مواجهة العجز القومى وبالاساس العجز الخارجى الناجم عن الخلل فى ميزان التجارة وميزان التحويلات الرأسمالية .

ولواجهة الخلل فى ميزان المدفوعات تستدين الحكومة مرة ثانية ، وترفع ارقام طلباتها من المساعدات الامريكية ، وهى اذا كانت اليوم تجد من يقرضها فانها لن تجد ذلك دائما ، خصوصا اذا حدث ارتباك فى تسديد الديون وفوائدها ، ويعكس تراخى التدفقات الحكومية الى اسرائيل (فيما عدا التدفقات من الولايات المتحدة) ازمة اخرى تدفع اسرائيل الى اللجوء للسوق الدولية للمال للاقتراض منها بشروط تجارية مرتفعة مما يثقل عبء المديونية مرة اخرى .

ان اعتماد اسرائيل على تحويلات اليهود فيما سبق قد تقلص الان الى حد كبير ولا يعكس ذلك خلل العلاقة بين اسرائيل ويهود العالم وفقا لمعايير اقتصادية مباشرة وانما يعكس ازمة سياسية فى العلاقة بين اسرائيل ويهود العالم ، اذ لم تعد اسرائيل هى الملاذ لكل يهود العالم ، ويمكن التدليل على ذلك بمؤشرات الزواج من داخل اسرائيل ومؤشرات التساقط فى الهجرات من الاتحاد السوفيتى او ايران او بلدان العالم الاخرى ، حيث يتجه معظم هؤلاء اليهود الى امريكا او اوربا الغربية وهو ما يضرب فى الصميم أسطورة ارض الميعاد ويؤكد تراخى تأثير الافكار الصهيونية الاسطورية على يهود العالم فى ظل معطياته الحالية .

واذا كانت الولايات المتحدة الامريكية تمثل حاليا العون الرئيسى لاسرائيل سواء فى المجال السياسى او الاقتصادى او العسكرى ، فان اسرائيل فى نظر المواطن الامريكى دافع الضرائب قد راحت تتحول الى عبء ثقل ، وقد وجه بعض رجال الكونجرس الامريكى سؤالا الى بعض الاسرائيليين قائلين

« متى ستبدأون بالعمل بدلا من ان تكونوا عبئا على دافعي الضرائب الامريكي ؟ » ان اسرائيل ستطلب من الولايات المتحدة في السنة القادمة مساعدات تقدر بنحو ٣,٤ مليار دولار وذلك في مقابل ٢,٢ مليار دولار سنويا طلبتها اسرائيل للفترة من ٧٨ - ١٩٨٠ ومعنى ذلك زيادة عبء الاقتصاد الاسرائيلي على الاقتصاد الامريكي الذي يعاني أزمة طاحنة خصوصا في اعقاب فشل خطط الرئيس الامريكي كارتر لمواجهة مشكلات الطاقة والتضخم والبطالة .

ان انخفاض نسبة التحويلات من جانب واحد ، وانخفاض نسبة الاموال اليهودية ، وتراخي المعونات الحكومية لاسرائيل من غير امريكا ، بالإضافة الى تزايد اسعار الفائدة العالمية وبالتالي زيادة معدلات خدمة الديون تشكل اهم الاسباب في مجال توليد العجز في ميزان التحويلات الخارجية ، مما يضاعف من خطورة استمرار الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية ، في وقت يتعرض اقتصادها فيه للآزمة ، ويتزايد احساس المواطن الامريكي بعبء اسرائيل على امريكا .

ويرى اساف رازين ان الحكومة يجب ان تقلل من قروضها ويعرض في معاريف ودافار في ١٩٧٩/٩/٧ خطة لتقليل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض الطلب الحكومي ، وفصل ما بين ٢٠ - ٤٠ الف عامل سنويا من القطاع العام ، وتجميد الاستهلاك العام والخاص بمستوى سنة ١٩٧٨ وهو ما يسمح طبقا لوجهة نظره بتوجيه كثير من المنتجات الى التصدير والتقليل من المطالبة باستيراد السلع ، ويساعد انتعاش قطاع التصدير على انتقال العاملين المفصولين من القطاع العام الى اعمال التصدير .

لكن خطة رازين تعترضها عديد من العقبات ، سواء وفقا للمعايير الاقتصادية او الاجتماعية ، ونظرت به بشكل عام انت الى اخراجه من وزارة المالية على يدى سميحا ارليخ الوزير الحالي * ، لكنها على أى الاحوال تعكس اتجاهها لا يضع اعتبارا كبيرا للمعايير الاجتماعية ، بالرغم من ان بعض هذه المعايير مثل الحفاظ على ارتفاع مستوى المعيشة تمثل إحدى ركائز السياسات المختلفة للحكومات او المعارضة في أى وقت ، كما تمثل صمام امن لا استمرار المجتمع الاسرائيلي نفسه ، على ان هناك اتجاه آخر يعرضه تسييفي تيمور في عل هامشمار في ١٩٧٩/٩/٧ يرى انه مازال في

* في اكتوبر ١٩٧٩ اقيل ارليخ من وزارة المالية وحل محله وزير الصناعة السابق إيجال هوروفيتس .

الامكان الحيلولة دون حدوث انكماش شديد اذا لقت الحكومة العسباء على تلك الطبقات التي منحتها امتيازات بمبالغ تصل الى عشرات المليارات من الليرات الاسرائيلية ، ولكن تيمور يستدرك قائلاً « لكن هذه الحكومة لن تقوم بتلك الخطوات » .

هوامش الفصل الرابع

- (١) عمرو محيي الدين - استراتيجيات الانماء في اسرائيل ، السياسة الدولية العدد ٣٣ - يوليو ١٩٧٣ ص ٢٥ .
- (٢) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم اغسطس ١٩٧٨ ص ٩٥ .
- (٣) Statistical Abstract of Israel ,1976 Table Vill -10 - P . 205 .
- (٤) البنك الدولي - مرجع سابق ص ٩٧ .
- (٥) حسين ابو النمل - الاحصائيات الاسرائيلية بيانات وحقائق سياسية ش - ف اكتوبر ١٩٧٧ ص ١٥٥ .
- (٦) S . A . op , cit PN N
- (٧) الامانة الاقتصادية للجامعة العربية ، النشرة الاقتصادية الفصلية العدد الاول مارس ١٩٧٨ ص ١٠١ .
- (٨) عمرو محيي الدين مصدر سابق العدد (٣٤) ص ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ .
- (٩) عمرو محيي الدين مصدر سابق العدد (٣٤) ص ٩٢ - ٩٤ .
- (١٠) البنك الدولي - مرجع سابق ص ٩٥ .
- (١١) د . سلمان رشيد - مرجع سابق ص ٩٤ - ٩٥ .
- (١٢) دافار ١٩٧٧/٤/٢٦ .
- (١٣) اسرائيل تومار - دراسة لمركز التخطيط الصناعي - يديعوت اخرونوت ٧٧/١٢/٤ .
- (١٤) هارتس ١٩٧٦/١١/١١ .
- (١٥) ن . م . د . د . ي . ف ١ ، ١٦/٦/١٩٧٥ ب ٢٢٩ .
- (١٦) معاريف ١٩٧٦/٢/٦ .
- (١٧) النشرة الاقتصادية الفصلية - مرجع سابق ص ٨٩ .
- (١٨) هارتس ١٩٧٩/٣/٩ .
- (١٩) عمرو محيي الدين مرجع سابق العدد ٣٣ ص ٣٣ .
- (٢٠) كين ميركورد - مرحلة الركود القائمة في الاقتصاد الاسرائيلي ش . ف اكتوبر ٧٢ ص ٩١ .
- (٢١) البنك الدولي - مرجع سابق ص ١٠١ - ١٠٥ .
- (٢٢) كين ميركورد - مرجع سابق ص ٩٤ .
- (٢٣) ن . م . د . د . ف اول سبتمبر ١٩٧٥ ص ٤٥٣ / هارتس ١٩٧٥/٥/٢٧ تقرير بنك اسرائيل .
- (٢٤) ن . م . د . د . ف ٧/١ ، ١٦/٨/١٩٧٧ ص ٥٨٣ .
- (٢٥) معاريف ١٩٧٦/٢/٢٦ .

- (٢٦) عل هامشمار ١٩٧٦/٣/٢٥ .
- (٢٧) هارتس ١٩٧٩/٩/٦ .
- (٢٨) يبيعوت اخرونوت ١٩٧٩/٩/٧ .
- (٢٩) هارتس ١٩٧٧/٦/٢ .
- (٣٠) دافار ١٩٧٦/٧/١٤ .
- (٣١) هارتس ١٩٧٨/٤/٩ .
- (٣٢) معاريف ١٩٧٩/٩/٧ .
- (٣٣) معاريف ١٩٧٩/٩/٧ .

الفصل الخامس

السياسات الاقتصادية في إسرائيل

إذا كانت السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد ، فإننا في حالة دراسة الاقتصاد الإسرائيلي ، نكون ازاء اقتصاد قد خلقته السياسة . فالاقتصاد الاسرائيلي ليس نتاجا لتفاعل طبيعي تاريخي بين الانسان والبيئة ، وانما هو في حقيقة الامر نتاج لظاهرة سياسية عنصرية هي العقيدة الصهيونية ، ارتكزت على تطورات اقتصادية لرأس المال الصهيوني على المستوى العالمي ، واطماع استيطانية استيطورية ، اعانت على ازدهارها خصائص العلاقات الدولية في بداية القرن العشرين .

وعلى ذلك فان الملاحظة الاولى التي ينبغي التأكيد عليها فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية في اسرائيل ، ان هذه السياسات لا ترسم وفقا لمعايير اقتصادية بحتة ، وانما وفقا لمطامح واهداف سياسية ، ومن هنا تتخلف المعايير الاقتصادية الى المحل التالي .

وهذه المطامح والاهداف السياسية تطورت من كونها نتاجا لتفاعل القوى الصهيونية في العالم من خلال المؤتمر اليهودي والمنظمات الصهيونية العالمية ، الى كونها نتاجا للتفاعل المشترك بين القوى الصهيونية العالمية والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة في اسرائيل كدولة تحاول ان تفرض ولايتها على كل يهود العالم .

ومع تحول العقيدة الى دولة وبثنيات متعددة برزت الفروق بين مواقف قادة الدولة وقادة الصهيونية واليهود في خارج الدولة ، لكن اليد الطولى ، صاحبة الفعالية الاساسية اصبحت هي الدولة منذ قيامها وحتى اليوم باعتبارها التجسيد الحي للحلم الاستيطاني الصهيوني .

واذا كانت الصهيونية العالمية قد خلقت لها اقتصادا متميزا في فلسطين المحتلة فان هذا الاقتصاد نفسه قد اصبحت يتنفس الهواء اساسا من خلال الخارج ، معزولا عن بقية المنطقة التي اقيم فيها ، ومن ثم فان علاقات الاقتصاد الاسرائيلي بالخارج لا يمكن رؤيتها من خلال نفس المنظور لرؤية علاقات الاقتصاديات القومية الاخرى بالخارج حيث ان الاعتبارات الاستراتيجية والايديولوجية تلعب دورا كبيرا في بناء علاقات من نوع متميز بين اسرائيل والدول المتقدمة تختلف عن علاقة الدول الاخيرة بأي من دول ومن هنا فان السياسة الاقتصادية الاسرائيلية لا تحددتها في الاساس اعتبارات سياسية داخلية فقط ، بل وايضا اعتبارات سياسية خارجية تشارك بدور ملموس في التأثير على السياسة الاقتصادية وتوجهاتها .

ماهية السياسة الاقتصادية في اسرائيل :

تلخص السياسة الاقتصادية الاتجاه العام لحل مشكلة العلاقة بين الموارد المتاحة والحاجات المختلفة للسكان ، وتعكس في كل طور من اطوار نمو المجتمع مصالح مجموعات متميزة تصعد الى القمة نتيجة لظروف متعددة ، وعادة ماتكون هذه المجموعات طبقات اجتماعية متباينة تنتزع مراكزها بالقوة وتستمر بها حتى يؤدي الصراع بها الى ان تخلى مكانها مجبرة بالقهر لطبقة اخرى ، ومن ثم تختلف اسس السياسة الاقتصادية طبقا لطبيعة مصالح الطبقات او المجموعات السائدة .

اما بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي فان كونه غير طبيعي ، قد ادى الى اختلاف ماهية السياسة الاقتصادية بالنسبة له ، فالسياسة الاقتصادية هنا لاتعبر في الاساس عن طبقات متصارعة ، وانما تعبر عن جوهر صهيوني استيطاني يطمح الى تغليب نفسه وفرض سيطرته على منطقة بكاملها ، واذا كان تشكل المجتمع اليهودي في فلسطين المحتلة طيلة الفترة من بداية الهجرة اليهودية سنة ١٩١٨ حتى اليوم قد اسهم في تبلور بناء اجتماعي ومؤسسي تتباين فيه المصالح بين فئات اجتماعية مختلفة ، فان الامر لم يصل بعد الى حد القول بان ال ٦٠ سنة السابقة والتي تمثل كل عمر المجتمع اليهودي في فلسطين المحتلة قد افرزت بنيانا طبقييا محددا مثلما هو الحال في المجتمعات الطبيعية التي تطورت فيها قوى وعلاقات الانتاج تاريخيا في اطار طبيعي ومن ثم ظهرت فيها تكوينات اجتماعية / اقتصادية تحمل خصائص تاريخية محددة ضاربة في الماضي وممتدة الى المستقبل .

فالصهيونية تجمع الكل في اسرائيل ، عمالا ورأسماليين ومزارعين ومهنيين ، وبقدر ما يتم تفريغ المجتمع الاسرائيلي من صهيونيته بقدر ما سيتحول الى مجتمع طبيعي ، تدور فيه الصراعات على اساس من المصالح المادية المباشرة للطبقات والفئات الاجتماعية .

وانطلاقا من هدف تأسيس دولة ليهود العالم ، وتثبيت هذه الدولة وتأمين وجودها وتوسيع نفوذها تتحدد اهداف السياسة الاقتصادية الاسرائيلية .
- فتحقيق هذا الهدف يتطلب قاعدة اقتصادية قوية ، تبنى وسط الحصار ، ومن ثم لم تكن استراتيجية احلال الواردات ، استراتيجية نمو مجردة ، وانما كان الهدف الرئيسي هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يمكن الدولة من البقاء والوفاء بحاجات سكانها .

- والحفاظ على الدولة يتطلب قوة عسكرية ضارية ، تصبح ذراعا للتدابير والتوسع في المنطقة ، وهو ما يتطلب البناء تحت التعبئة ، وجعل اسرائيل كلها بمثابة ثكنة عسكرية تتفاعل فيها كافة القطاعات تقريبا مع القطاع الحربي .

- وتوسيع نفوذ الدولة يتطلب ايضا قوة اقتصادية وبشرية متزايدة ، يلزم لها المزيد من تدفق المهاجرين ورؤوس الاموال وهو مايعنى ضرورة الحفاظ على قدر متعاطف من الجذب للمهاجرين ورؤوس الاموال ، لخدمة اغراض المشروع الصهيونى .

- ويتطلب كل ذلك بالنظر الى فقر الموارد وضعف الامكانيات الذاتية توفير قدر عال من الفعالية للعلاقات مع الخارج ، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة واوروبا الغربية ، وهو مايضمن توفير غطاء الحماية الاقتصادية والعسكرية .

- وينبغى ان يوضع كل ذلك فى اطار خدمة هدف طويل المدى وهو ارغام المنطقة على قبول اسرائيل عضوا بها ، بما سيوفره ذلك من امكانيات هائلة سياسية واقتصادية لصالح المشروع الصهيونى ، ولصالح رأس المال الدولى .

فالساسة الاقتصادية الاسرائيلية ذات مضمون يمينى من حيث ارتباطها بالعقيدة الصهيونية والمصالح الامبريالية ولا يمكن بأى حال من الاحوال ان نقول بأن سياسة العمال اشتراكية ، وسياسة ليكود رأسمالية ، انطلاقا من وقائع شكلية تأخذ هذا الطابع ، فوق اساس يمينى فى جوهره لبنية المجتمع فى مجملها .

وذلك لايمنى « تصفية المجتمع اليهودى فى فلسطين المحتلة » تخلصا من شروره ولكنه يعنى فى الاساس ضرورة تصفية الطابع الصهيونى للدولة الاسرائيلية بأساليب متعددة ضمنها تغذية امكانيات تحلله من الداخل ايضا ، تلك التى يمكن ملاحظتها مع العديد من التوصلات البنائية التى تجتاح العالم فى عصرنا الراهن .

وذلك لايمنى ايضا انتفاء كل فارق كمى فى مجال المصالح والسياسات ، ذلك ان هذه الفروق الكمية تظل فعالة الاثر ، خصوصا فى اسرائيل ، حيث يتفق الجميع على عدد من « الثوابت » ويختلفون حول عدد من « المتغيرات » التى تسمح بهامش معتدل للمناورة والصراع السياسى والاقتصادى بين القوى السياسية المختلفة التى تلتقى جميعها من حيث الاساس الصهيونى .

اهداف السياسة الاقتصادية :

بشكل عام تهدف السياسة الاقتصادية فى اسرائيل الى مايلى :

(١) تحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع . (٢) استيعاب اعداد متزايدة من المهاجرين . (٣) تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستقلال الاقتصادى .

(٤) تقديم خدمات كافية لجميع المواطنين على نطاق واسع . (٥) ضمان استمرار مستوى معيشي مرتفع .

لكن تطور الاقتصاد الاسرائيلي قد فرض في كل مرحلة من المراحل مجموعة من السمات الخاصة للسياسة الاقتصادية ، ففي السنوات الاولى من اقامة الدولة كان الاهتمام منصبا على تدعيم الزراعة وتطويرها ، ورفع امكانيات الاستيعاب الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين الجدد الذين يأتون باعداد كثيفة ، وكذلك رفع امكانيات استيعاب الاستثمارات ورؤوس الاموال التي يأتى بها المهاجرون او التي تقدمها منظمات صهيونية عالمية ، وكانت السياسة الاقتصادية الى جانب ذلك تهتم برفع مستوى المعيشة ، وضبط معدلات التضخم ومنع انفجارها ، ولم تكن تشوّر بشكل كبير مشكلة الاستقلال الاقتصادي تلك التي برزت بعد ذلك بحدة في اعقاب حرب ١٩٥٦ حينما اجبرت اسرائيل على الانسحاب من سيناء تحت ضغط دولي وخصوصا من الولايات المتحدة الامريكية .

ومنذ ذلك الحين ١٩٥٧ بدأ الاهتمام بالصناعة ومشكلة التوازن في ميزان المدفوعات ، ومع قيام السوق الاوربية المشتركة والاتحاد الجمركي في اوربا كان على اسرائيل ان تبادر الى اتباع سياسات تجارية لساندة منتجاتها وتقوية مركزها التنافسي في الخارج .

لقد ظل الامل في تحقيق « الاستقلال الاقتصادي » يراود القيادة الاسرائيلية حتى انت الاجراءات التي اتخذت من اجل تحقيقه الى اصابة الاقتصاد بحالة من الانكماش الشديد والركود ، وارتفعت معدلات البطالة والنزوح وانخفضت الهجرة والاستثمارات ، وتعرضت اسرائيل لخطر الانهيار ، لكن نتائج حرب ١٩٦٧ قلبت الموقف رأسا على عقب ، وانتعش الاقتصاد الاسرائيلي ثانية ، وارتفعت معدلات نموه وارتفعت درجة تشغيل واستغلال الموارد والطاقات ، مما ادى الى ارتفاع الهجرة ، والاستثمارات وانخفاض نسبة النزوح ، وكانت التأثيرات الايجابية للقطاع الحربي تعود الى : (١)

- (١) التوسيع الاقليمي الذي يوفر مصادر بشرية وطبيعية جديدة .
- (٢) تنفق رأس المال الاجنبي .
- (٣) تنفق مصادر بشرية منتجة ، أي تزايد الهجرة .
- (٤) انخفاض البطالة .
- (٥) زيادة الصادرات .
- (٦) توسيع البنية التحتية ثنائية الاسبتعمال مثل الطرق والمطارات وشبكات المواصلات .

لقد كانت حرب ١٩٦٧ نمونجا للتأثيرات الايجابية للقطاع الحربي ، لكن

حرب ١٩٧٣ كانت على العكس من ذلك نموذجاً للتأثيرات السلبية ، والحرب بوصفها امتداد « بالعنف » للسياسة ، كان ينظر اليها باعتبار مايمكن ان تضيقه الى الاقتصاد من امكانيات كان محروما منها ، ومن هنا تتشابه العلاقة بين الحرب والاقتصاد لخدمة مخطط استراتيجى فى اطار المشروع الصهيونى .

وبعد الحرب سيطرت مشكلة التضخم والركود ، ومشكلة التبعية الاقتصادية ، والخلل فى هيكل القوى العاملة مما فتح الباب واسعا للصراع فى المجال الاقتصادى بين القوى السياسية المختلفة فى اسرائيل ، على ان الاهداف الثابتة للسياسة الاقتصادية ظلت كما هى محاولة تحقيق اقصى قدر من النمو الاقتصادى ، استيعاب اكبر عدد من المهاجرين اليهود ، وتحقيق اكبر قدر من الاستقلال الاقتصادى ، وضمان مستوى معيشى مرتفع وخدمات واسعة للمواطنين .

ادوات السياسة الاقتصادية :

تعكس السياسة الاقتصادية الاهداف الاقتصادية العامة للمجتمع تعبيراً عن توازن محدد فى لحظة محددة داخل هذا المجتمع ، وفى اطار ظروف خارجية محددة ايضا ، وتتكون السياسة الاقتصادية من عدد من السياسات الفرعية مثل السياسة المالية وضمنها السياسة الضريبية بالاضافة الى السياسة النقدية والسياسة التجارية ، وسياسة الدخول وسياسة الدين العام وغيرها مما يشكل فى النهاية نسيجاً متكاملًا يخدم الاغراض العليا للسياسة . وتعتبر السياسة المالية والسياسة النقدية من اهم السياسات التى تؤثر على بنية الاقتصاد الداخلى ونموه ، والاولى تعتمد على الميزانية كأداة رئيسية اما الثانية فتعتمد على اسعار الفائدة وشروط الائتمان المصرفى والتأثير فى كمية النقود بما يخلق أثراً معينة فى الاقتصاد ، وتتعاون السياسات المالية والنقدية معا فى رسم مستويات الطلب الكلى الذى يحدد حجم التشغيل فى المجتمع ، ودرجة تعبئة وتوظيف الموارد المتاحة والمحتملة . وقد لعبت السياسة المالية والنقدية وسياسة الدين العام وسياسة التوظيف الكامل دوراً كبيراً فى التأثير على مستويات الانتاج والدخل والعمالة والاسعار ، بما ادى بشكل عام الى النجاح فى تحقيق درجة عالية من التقدم الاقتصادى ، ويفخر الاسرائيليون عادة بالقول بأن مستوى الناتج القومى الاسرائيلى يعادل مستوى الناتج القومى فى مصر ، بما يعنى ان الناتج بالنسبة للفرد فى اسرائيل يوازي نحو عشرة اضعاف الناتج بالنسبة للفرد فى مصر

لكن الفضل في ذلك لا يرجع فقط الى السياسة الاقتصادية وانما الى تضافر عوامل كثيرة من اهمها المساعدات الخارجية وامكانيات الاراضي المحتلة ، وارتفاع مستوى الكفاءة لدى المهاجرين الى اسرائيل ، وتدفق رأس المال الاجنبي بكميات كبيرة لبناء واستثمارات فيها .

السياسة الاقتصادية واستراتيجية النمو :

يبرز منذ قيام دولة اسرائيل الارتباط الوثيق بين اقتصادها وشبكة الاحتكارات العالمية ، والاعتماد المطلق على استيراد رأس المال ، وتمتع رأس المال الفردي بمركز ممتاز في القطاع الصناعي ، وكان للتدفق الهائل لرأس المال سواء الحكومي ام الخاص تأثير كبير على نمط الاستثمارات وتخصيص الموارد وسياسة العمالة ، فقد اتبع في اسرائيل منذ قيام الدولة نمط للاستثمارات كثيف في رأس المال ، بالاعتماد على رأس المال القادم من الخارج ، ولم تعبأ السياسة الاقتصادية بأهمية معايير الكفاءة الانتاجية للمشروعات ، حيث كانت ترتفع باستمرار التكلفة الحقيقية لرأس المال بالمقارنة مع اجور العمال والانتاجية المتحققة في فروع النشاط المختلفة ، وراحت سياسات الحماية الداخلية والخارجية تمارس تأثيرا بالغا في استمرار دورة حياة المشروعات بالرغم من انعدام الكفاءة في معظمها . وقد ساعد على استمرار ذلك الوضع كون ٧٠٪ من تدفقات رأس المال الى اسرائيل خلال العشرين سنة الاولى من جانب واحد ولا تمثل عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي ، ومن ثم فقد حدث اسراف في استخدام رأس المال دونما اعتبار للتكلفة الحقيقية له .

إن سياسة احلال الواردات ، سواء في الصناعة او الزراعة ، كانت تمثل الاطار العام للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية منذ قيام الدولة وحتى سنة ١٩٧٥ حيث اشتدت الازمة الاقتصادية وكانت سياسة احلال الواردات واحدة من الاسباب وراء الازمة بما خلقتة من طاقات عاطلة وخسائر اقتصادية .

لقد استهدفت سياسة احلال الواردات توفير السلع الاساسية الزراعية والصناعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المحلية لاشباع احتياجات هيكل الطلب المحلي ، وكذلك استهدفت هذه السياسة توفير النقد الاجنبي وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات وذلك عن طريق انتاج بدائل محلية للسلع المستوردة والتي تتقل ميزان التجارة ، كما استهدفت ايضا سياسة احلال الواردات مزيدا من استغلال الموارد ، وتعبئة واستيعاب القوى العاملة في المجتمع خصوصا في قطاع الصناعة .

لقد قامت هذه الاستراتيجية انن لتلبية احتياجات هيكل الطلب المحلي ، لكن تعداد السكان والحجم الكلى للسوق الاسرائيلية لم يكن من السعة بحيث يساعد على خلق هيكل انتاجى متماسك يقوم بتقديم منتجات نهائية للمستهلكين ، وفي ظل المقاطعة العربية وارتفاع تكاليف الانتاج في اسرائيل ، لم يكن من الممكن أن ينمو الاقتصاد الاسرائيلي سواء الزراعة ام الصناعة الا داخل اطار من الحماية الجمركية والادارية تساعد على انتعاش الاقتصاد الاسرائيلي وشل فاعلية القيود التي تقف حائلا دون نموه وكان معنى هذا فرض قيود عديدة كمية وادارية وجمركية على الواردات ، خصوصا الواردات المثيلة لمنتجات اسرائيلية بهدف المساعدة على نمو الاقتصاد الاسرائيلي ومنع قتله عن طريق المنافسة ، ولما كان المشروع الكبير هو المشروع الامثل اقتصاديا بشكل عام فان هذا المشروع كان يتطلب بالضرورة سوقا كبيرة ايضا ، ونتيجة لضيق السوق الداخلى فقد لجأت اسرائيل منذ البداية الى محاولة فتح اسواق للتصدير لتتمكن من تسيير اقتصادها وفقا لقواعد اقتصادية صحيحة ، ومن هنا ارتبطت احتياجات التصدير موضوعيا باستراتيجية احلال الواردات ، حيث أن السوق لا تتكامل بالنسبة لاسرائيل الا من خلال اضافة طلب خارجى متزايد الى الطلب المحلى المحدود بما يحفز امكانيات نمو المشروع في الاقتصاد الاسرائيلي .

ومع الحاح أهمية التصدير كان من الضروري تخفيف القيود على الاستيراد ، لكي تنسجم السياسة التجارية ، مما دعا الى احداث تغيرات في مجال القيود التجارية والادارية على الواردات ، مع بقاء الاعانات للمزارع والصناعات الى المدى الذى يمكنها من الصمود في منافسة البضائع الأجنبية .

ومع أزمة الركود الاقتصادى وتفاقم التضخم والعجز في ميزان المدفوعات زاد الاهتمام بالصناعات التصديرية الى حد اعتبار التصدير بمثابة طوق النجاة بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي ، حيث أن تشغيل الاقتصاد اصبح رهنا بتوسيع نطاق السوق ، وهو ما يتطلب زيادة التصدير ، وبذلك تشكل الصادرات الحافز على النمو الاقتصادى وزيادة التشغيل والعمالة والاستثمارات ، كما ان حصيلة الصادرات من شأنها أن تخفف العجز في ميزان المدفوعات بما يدعم الاتجاه نحو تقليل حجم العجز وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية .

الا أن استراتيجية الصناعات التصديرية والتوجه الخارجى بالاعتماد على المشاركة في تلبية احتياجات جزء من مكونات هيكل الطلب الخارجى تحمل في طياتها خطورة هائلة فيما يتعلق بموضوع التبعية الاقتصادية

للخارج ، تلك التي تمتد من التجارة الى الاستثمار والى نمط تخصيص الموارد ، ومن ثم فان اية تغيرات في هيكل الطلب الخارجى أو اية أزمات في الأسواق العالمية يمكن أن تؤدي الى اثار حادة على هيكل الاقتصاد الاسرائيلى .

أن كلا من استراتيجية احلال الواردات ، والاتجاه نحو التصدير تسلمان موضوعيا الى نتيجة واحدة وهى زيادة الاعتماد على الخارج ، وذلك على العكس مما يبدو من الاهداف المرجوة منهما ، إذ أن سياسة احلال الواردات ، تؤدي الى المزيد من الواردات الوسيطة ومستلزمات الانتاج لانتاج السلع النهائية ، وهو ما يعنى زيادة عجز ميزان المدفوعات ، فى الوقت الذى يسخر الاقتصاد فيه بالكامل من أجل اشباع الطلب الداخلى ، والى جانب ذلك فان نمو قطاعات الانتاج وفقا لهذه الاستراتيجية وفى ظل الحماية يؤدي الى غياب معايير الكفاءة الاقتصادية بما يعنى استمرارا مكلفا لبعض المشروعات ، وتبيدا للموارد بصورة من الصور .

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالاتجاه نحو التصدير فالمنطلق الاساسى للاستراتيجية يعتمد على قدر أكبر من المشاركة فى اشباع هيكل الطلب العملى ، بما يعنى توجيه قطاعات الانتاج ليس الى التكامل الداخلى فيما بينها ، ودعم التشابك القطاعى ، وانما الى الارتباط بهيكل الطلب الخارجى ، ومحاولة تلبية احتياجاته بصرف النظر عن مصالح الاقتصاد القومى ، وهو ما يزيد من أزمة الاحتلال الهيكلى وأزمة ميزان المدفوعات .

سياستان تجاه الأزمة الاقتصادية :

تفاقمت مظاهر الأزمة الاقتصادية فى اسرائيل ابتداء من عام ١٩٧٤ ، حيث انخفض الاستثمار الاجمالى فى الاقتصاد ، وتباطأ النمو الصناعى ، وانخفض النشاط فى قطاع البناء ، وانخفض الاستهلاك الفردى الخاص ، وارتفع معدل التضخم وزيادة الاسعار وزاد العجز فى ميزانية الدولة ، هذا فى مجال الاقتصاد الداخلى ، اما فى مجال العلاقات مع الخارج ، فقد تفاقم ايضا العجز فى ميزان المدفوعات وازدادت الديون واشتد تناقص احتياطي العملات الأجنبية ، وانخفض تدفق رؤوس الأموال من الخارج ، وقد بلغت مؤشرات الأزمة النروية خلال عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ حيث :

- تفاقم العجز فى ميزانية الدولة وبلغ نحو ٧ مليار ليرة .
- انخفض مستوى النمو الاقتصادى وبلغت نسبة النمو اثناسنة ١٩٧٦ (١٪) وانخفضت الاستثمارات فى نفس العام بنسبة تتراوح ما بين ١٥ - ٢٠٪ .

- ارتفعت نسبة التضخم وزادت الاسعار بشكل حاد وتراوحت هذه النسبة بين ٢٠ - ٤٥٪ .

- تزايدت اعداد العاطلين وبلغت نحو ٥٠ الف عامل .
- تفاقمت مشكلة الديون الخارجية والعجز في ميزان المدفوعات .
- بلغت الهجرة الصافية مستوى الصفر حيث تساوت تقريبا اعداد النازحين والمهاجرين .
وازاء تفاقم مظاهر الازمة الاقتصادية ركزت السياسة الاقتصادية في ذلك الوقت الذي كان فيه المعراخ يتولى السلطة على مكافحة مشكلة العجز القومي ، وخصوصا العجز الخارجى ، تلك التي كانت تقلق سياسة حزب العمل .

١ - سياسة المعراخ :

يمثل المعراخ تجمعا سياسيا « عماليا » بقيادة حزب العمل الاسرائيلى ، وهو يعبر في التحليل الاخير عن مصالح واتجاهات رأسمالية الدولة الاسرائيلية ، وتقوم سياساته الاقتصادية بشكل عام على اساس دور اقتصادى نشط للدولة في مجالات الانتاج والرقابة والاشراف في معظم نواحي الاقتصاد الاسرائيلى ، غير أن السياسة الاقتصادية لحزب العمل الاسرائيلى قد مرت بعدد من المراحل ، خصوصا فيما يتعلق بالموقف من القطاع العام ، ودور الدولة في التدخل الاقتصادى ، وكان تطور هذه السياسة والتغيرات التي تطرأ عليها مرتبطا بموضوعيا بالتطورات والتغيرات التي تطرأ على بنية الاقتصاد الاسرائيلى ومصالح القوى داخله .
ففى الخمسينات لعبت الدولة والقطاع العام دورا اساسيا بالغ الاهمية في مجال تحريك ودفع وبناء اسس الاقتصاد الاسرائيلى ، لكنه في الستينات بدأ القطاع العام يلعب دورا يختلف تماما عن الدور الذى لعبه في فترة الخمسينات ، اذ أصبحت مهمة توفير الاجواء الملائمة والتسهيلات الضرائبية والجمركية والمالية الضرورية لتطوير القطاع الصناعى الذى يسيطر عليه اصلا طابع الاستثمار الخاص ، وقد مهدت الحكومة الاسرائيلية لهذا الدور في فبراير ١٩٦٢ عندما أعلنت السياسة الاقتصادية الجديدة والتي شملت تخفيض قيمة الليرة من ١,٨ الى ٣ ليرات لكل دولار كما حددت طبيعة المساعدة التي ستقدمها للصناعة ، بحيث أصبحت مالية أكثر منها ادارية ، بحيث اعتمدت تقديم مساعدات مالية للمؤسسات القادرة على التسويق الى الاسواق العالمية^(٢) ومن ثم فان الحكومة قد أخذت تخفف من الدعم الادارى وقيود الحماية الادارية المختلفة ، وأخذت ايضا تدعم خطوط الارتباط بين الرأسمالية الاسرائيلية والاحتكارات العالمية .

وقد كانت هذه السياسة مقدمة لعديد من التحولات في السياسة الاقتصادية لحزب العمل الاسرائيلى ، اذ أنه تحت ضغط الازمة الاقتصادية سنة ٦٥ - ١٩٦٦ وفى اعقاب حرب ١٩٦٧ ، وبالرغم من الازدهار النسبى

لرأسمالية الدولة في أعقاب الحرب وازدياد نفوذ الجيش والقطاع الحربي ، فقد برز بوضوح التناقض بين البرجوازية الاسرائيلية المسيطرة على الهستدروت والقطاع العام ، والبرجوازية الصهيونية العالمية المهيمنة على القطاع الخاص ، وعندما انعقد المؤتمر الدولي للملياردير اليهود في القدس في ابريل ١٩٦٨ اصر المليارديرات وعددهم سبعون على أن تلعب الحكومة الاسرائيلية دور الشريك فقط على غرار اصحاب المؤسسات الخاصة ، وطلبوا أن يكون للاستثمارات مردود عال وأن يتقلص تأثير القطاع التعاوني (الهستدروت) على الاقتصاد^(٣) وهو ما يتطلب مجموعة من الاجراءات والسياسات تتخلى عن استمرار الدور الرئيسي للدولة في مجال الاقتصاد ، كما تهدف الى ادارة الاقتصاد على اساس الرشادة الاقتصادية بما يتطلبه من اعادة تقييم المشروعات التي تمثل عبئا على الاقتصاد ، والتي ماكان يمكن لها أن تستمر دون دعم الدولة وحمايتها ، وهو ما يؤدي الى نتيجة هامة هي البدء فورا باعادة صياغة هيكل الاقتصاد الاسرائيلي وبهدوء من خلال الكف عن القيود الاستيرادية والتسهيلات التصديرية واجراءات الدعم المختلفة سواء فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية او الدعم المباشر .

وقد بدأت هذه السياسة الاقتصادية تأخذ طريقها الى التنفيذ منذ اوائل السبعينات حيث راح يتم بيع شركات حكومية الى القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب وبدأت الحكومة بسياسة رفع الأسعار بنسبة تتراوح بين ١٠ - ٢٠٪ بهدف جوع مليارات الليرات من حصيلة بيع الشركات ورفع الاسعار ، بالاضافة الى تعديل السياسة الضريبية بما يسمح بزيادة الحصيلة ايضا وزيادة موارد الدولة .

ومنذ اخذت تتفاقم مظاهر الأزمة الاقتصادية لجأت السلطات الاسرائيلية الى العديد من التدابير في اطار سياسة اقتصادية جديدة ، كان من ابرز عناصرها^(٤)

- ١ - اصلاح الضريبي .
- ٢ - فرض ضريبة قيمة اضافة على الشركات بصور خاصة .
- ٣ - محاولة سد العجز في الميزانية العامة عن طريق تخفيض الميزانية .
- ٤ - تخفيض قيمة الليرة بنسبة ٤٣٪ في نوفمبر ١٩٧٤ ثم تخفيض زاحف بنسبة ٢٪ شهريا .

وكان الهدف من هذه السياسة الاقتصادية تحسين ميزان المدفوعات ، وزيادة الصادرات ، وكبح ارتفاع الاسعار الأخذ في التزايد يوما بعد يوم ، لكن هذه الاجراءات التي اتخذتها الحكومة وإن كانت قد اسهمت في الحد المؤقت من تفاقم العجز في ميزان المدفوعات الا انها أدت الى مزيد من التدهور الاقتصادي الكلي ، حيث أن فرض ضريبة القيمة الاضافية قد أدى

بالشركات الى نقل عبء هذه الضريبة الى المستهلك مما زاد من حدة ارتفاع الاسعار ، وكان تخفيض الليرة عاملا آخر يغذى الاضطراب النقدي وارتفاع الاسعار فقد اسهم تخفيض قيمة الليرة بنسبة ٢٪ في رفع جدول الاسعار للمستهلك بنسبة ٤ - ٤,٥ ٪ .

إن الاصلاح الضريبي عن طريق توسيع قاعدة الضريبة وتحسين وسائل جبايتها وزيادة فاعليتها بالاضافة الى ضريبة القيمة الاضافية والتي تتراوح بين ٨٪ على جميع الصفقات التجارية والخدمات والواردات في المؤسسات المختلفة والارباح ، ٣٪ على الاجور في المؤسسات التي تهدف الى الربح ، كانت تهدف الى زيادة عائدات وزارة المالية بنحو ٢,٥ مليار ليرة ، وبذلك ينخفض العجز في الميزانية بهذا المقدار .

وبالاضافة الى السياسة الضريبية الجديدة اتجهت الحكومة العمالية ايضا الى رفع اسعار عدد من السلع الحيوية ، الامر الذي يتعارض مع احد الاهداف الاساسية التي كانت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تحاول الحفاظ على استمرارها ، وهو ضمان مستوى معيشي مرتفع ودرجة اعلى من الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للمواطن الاسرائيلي باستمرار ففي خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ارتفعت اسعار الوقود اربعة اضعاف ، وارتفعت اسعار السكر خمسة اضعاف ، وخلال الربع الاخير من عام ١٩٧٦ قررت الحكومة زيادة اسعار السلع الاساسية بنسبة ٢٠٪ واسعار الوقود بنسبة ٥ - ١٥٪ واسعار الماء والكهرباء بنسبة ١٠٪ ، وكان الهدف من سياستها رفع الاسعار تلك ايضا هو جمع نحو ٢,٢ مليار دولار من السكان في السنة لتغطية العجز الداخلي ومنع تفاقم التضخم الميزانية . لكن هذه السياسة الاقتصادية وان كانت قد نجحت في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات بنحو ٨٠٠ مليون دولار ، الا ان جزءا كبيرا من اهدافها المرحلية لم يتحقق اذ ان الاستهلاك الفردي والاستهلاك المدني العام قد زادت نسبته ولم يتجمد ، واستمر تضخم الميزانية العامة ، بينما جاء التحسن في ميزان المدفوعات على حساب اعتبارات التنمية والاستثمارات التي انخفضت بدرجة كبيرة ، مما ادى الى تفاقم مظاهر الركود الاقتصادي وانخفاض نسبة النمو وتناقص اعداد المهاجرين وزيادة اعداد النازحين وارتفاع نسبة البطالة ، وترافق ذلك في نفس الوقت مع اتساع مسوكة التضخم وزيادة الاسعار مما كان يهدد بتخفيض مستوى المعيشة للمواطنين ومستوى الخدمات العامة فتلك كانت النتيجة الطبيعية لتناقص الاستثمارات وتخفيض ميزانيات الخدمات والبنية التحتية ، وكان ذلك تعبيراً عن فشل سياسة المعراج الاقتصادية ، وعدم نجاح الحكومة في تحقيق اهدافها الاقتصادية .

وتعرض حزب العمال الاسرائيلي الحاكم في تلك الوقت لاشد الازمات التي تواجهه وتكاد تعصف به ، نتيجة لتضايف عوامل فشل سياسة الاقتصادية ازاء الازمة ، وانخفاض ثقة الاسرائيليين في امكانية ان ينجو الحزب بهم منها ، خصوصا مع انتشار الفساد والفضائح المالية في الاوساط القيادية للحكومة والحزب والتي اتسعت لتشمل الى جانب المستشارين الوزاريين ، بعض الوزراء ، ثم رئيس الوزراء نفسه الذي اتهم بالتواطؤ مع زوجته التي كانت تحتفظ بحساب غير مسموح به في احد البنوك الامريكية .

واشتدت رياح الازمة ، ورياح الفضائح المالية حتى عصفت بالحزب الذي كان يقود ائتلافا حكوميا لا يتمتع سوى بأغلبية صوت واحد في الكنيست الاسرائيلي الثامن واعاد الحزب تنظيم صفوفه مرة اخرى بزعامة شيمون بيريز لكي يخوض الانتخابات للكنيست التاسع على اساس سياسة انتخابية كان الجانب الاقتصادي يشكل احد اركانها الاساسية لكن عوامل كثيرة انت الى خسارة حزب العمل ، وسقوط المعراخ الى ساحة المعارضة ، وصعود الليكود لأول مرة الى كراسي السلطة في اسرائيل . وقد عبر يهوشع رابينوفنيش وزير المالية الاسرائيلي في حكومة المعراخ السابقة عن سياسة حزب العمل ازاء الازمة الاقتصادية ، ولخص اهم خطوطها فيما يلي :^(٥)

(١) تقليص العجز في ميزان المدفوعات ، وكان رابينوفنيش قد نجح في خفض العجز في ميزان المدفوعات من نحو ٤,١ مليار دولار الى نحو ٢,٥ مليار دولار قبل سقوط حكومة المعراخ .

(٢) تقليص الطلب المحلي ، سواء الاستهلاك الفردي او الاستهلاك العام ، وهو الهدف الذي اخفقت الحكومة في تحقيقه ، بالرغم من انها كانت تتطلب فقط تجميد وليس تقليص الطلب المحلي ، اذ ان الطلب المحلي قد زاد فعلا بنسبة تتراوح بين ٤ - ٥٪ بالرغم من ان الانتاج لم يزد سوى بنسبة ١٪ فقط .

(٣) تغيير بنية الاقتصاد وذلك بمنح افضلية للفروع التي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات سواء عن طريق زيادة الصادرات ، او انتاج مواد بديلة للمستورد من الخارج ، ومعنى ذلك اتباع سياسة تمزج بين التسويع الى الصادرات ، واحلال الواردات في نفس الوقت بغرض التأثير على جانبى ميزان التجارة الخارجية ، وكانت اخر حكومات المعراخ قد لجأت الى تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات ، لكن تخفيض الواردات جاء بنتائج عكسية على نمو الاقتصاد كما ان الطلبات المؤجلة كانت تعنى ايضا تفاقم مشكلة الواردات في السنوات التالية .

(٤) خلق توازن في وضع العمالة ، وهو ما يعنى اتباع سياسة توظف مختلفة سواء بين القطاعين العام والخاص ، او داخل القطاعات المختلفة فيما يتعلق بنسب تكوين هيكل العمالة من انواع العمالة المختلفة الماهرة وغير الماهرة .
(٥) كبح ضغوط التضخم المالى ، عن طريق ضغط الانفاق والميزانية .
(٦) تحسين الظروف من اجل تجديد الانعاش الاقتصادى ، وذلك بعد ان تدهورت ميزانيات الانعاش والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية ابتداء من سنة ١٩٧٣ .

(٧) تحسين وضع الطبقات الاجتماعية الفقيرة .
تلك كانت اهم ملامح السياسة التى يتبناها حزب العمل ، لمواجهة الازمة الاقتصادية ومن الواضح ان ترتيب الاولويات في قضايا الازمة يركز اصلا على مشكلة العجز القومى سواء العجز الخارجى (عن طريق تقليص العجز في ميزانية المدفوعات) او العجز الداخلى (عن طريق تقليص الطلب المحلى) فتلك هى المشكلة الاولى من وجهة نظر قيادة حزب العمل الاسرائيلى ، وتأتى بعد ذلك مباشرة قضية ضرورة احداث تحولات هيكلية في بنية الاقتصاد بما يدعم الاعتماد على النفس او الاكتفاء الذاتى ، ويقلل من الاعتماد على العالم الخارجى ، وذلك بدعم قطاعات التصدير وقطاعات احلال الواردات في نفس الوقت هذا بالاضافة الى بعض القضايا الاخرى ذات الاهمية الثانوية مثل كبح التضخم والانعاش الاقتصادى والاجتماعى وتحسين وضع الطبقات الفقيرة .

تمثل هذه السياسة الاقتصادية استمرارا على نفس خطوات التحول التى بدأت منذ نوفمبر ١٩٧٤ واتخذت ابعادا متكاملة خلال ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ،
والتي تؤكد على اتجاه حزب العمل الاسرائيلى نحو تبني سياسة اقتصادية اقل تدخلا واكثر ليبرالية ، مع الاستمرار في الحفاظ على مصالح قاعدته الاجتماعية والمتمثلة اساسا في الراسمالية الاسرائيلية المالكة للقطاع التعاونى وقطاع الدولة الاقتصادى ، ومراعاة مصالح الارتباط بين الاقتصاد الاسرائيلى والاقتصاد الراسمالي العالمى ، بالرغم من الدعوة الى مزيد من الاعتماد على النفس .

ب - سياسة « ليكود » الاقتصادية :

جاءت كتلة « ليكود » بزعامة مناحم بيجين الى السلطة ، في وقت كانت فيه مشكلة الغلاء والتضخم تحتل مكان الصدارة في مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى ، وكان العجز في الميزانية التى قدمتتها حكومة المعراخ الى الكنيست قبل اجراء الانتخابات يصل الى نحو ١٧ مليار ليرة اسرائيلية ، مما كان يعنى انفلات نسبية التضخم وزيادة الاسعار بدرجة خطيرة .

وجاءت ليكود الى السلطة ايضا معتمدة على تأييد من حرموا سابقا من ثمار الهجرة الى اسرائيل ومن لم ينعموا بخيرات الهستدروت وحزب العمل الاسرائيلي ، لكن تحالف ليكود الذي ألهم مشاعر اليهود الشرقيين وسكان الاحياء الفقيرة ، لم يكن يعبر طبقيًا الا عن مصالح الاحتكارات الصهيونية الاسرائيلية المرتبطة بدوائر الاحتكارات العالمية وخصوصا الصهيونية ، التي تشكل معها حلقة متماسكة تعكس ايدلوجية متطرفة صهيونية رأس مالية ، وتدعم في ميدان الاقتصاد تحولات هيكلية تخدم مصالح رأس المال الفردي والشركات المساهمة ، والارتباط هيكليا ببنية السوق الرأسمالي العالمي من خلال موقع محدد في العملية الانتاجية على المستوى الرأسمالي الدولي وفي نطاق نشاط الاحتكارات الرأسمالية الدولية متعددة الجنسية . وقد تقدم تحالف ليكود الى الانتخابات ببرنامج اقتصادي يقوم على :^(١)

(١) اقتصاد حر . وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .
(٢) كبح التضخم المالي . عن طريق تقليص العجز في ميزانيات الحكومة ، والسيولة في القطاع العام ، وتقليص الاجهزة الزائدة من خلال التحول المنظم للمستخدمين الى الاعمال الاكثر انتاجية .

(٣) تقليص العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فاعلية التصدير وتقليص الاستيراد وقرار سعر تبادل للعملة لتشجيع التصدير .

(٤) تبسيط السياسة الضريبية بانتهاج نوعين فقط من الضرائب ، ضريبة تصاعدية على الدخل ، وضريبة على القيمة الاضافية كنسبة موحدة على الانفاق .

(٥) استقرار علاقات العمل وايجاد صلة مباشرة بين الانتاج والاجر ، ومقابل ملائم للخبرة والوظيفة والممارسة والمبادرة والزيادة في الانتاجية الفعلية .

وتوضح الخطوط الرئيسية لبرنامج « ليكود » الاقتصادي الى اي مدى تسعى كتلة ليكود الى احداث تغييرات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد الاسرائيلي ، كما انها توضح ايضا ان كتلة ليكود لم تقترح علاجاً للامزجة الاقتصادية عن طريق الاجراءات الادارية او السياسات الاقتصادية الجزئية ، وانما من خلال مفهوم شامل عن بنية المجتمع الذي يقوم على سيطرة رأس المال الحر ، حيث تلبي السياسة الاقتصادية كافة احتياجاته في العمل دون اية قيود سواء في الداخل او الخارج وتوزيع من وجهه كافة العقبات التي يمكن ان تتأتى نتيجة لتدخل بأي قدر من جانب الدولة . ومن اجل صياغة برنامج اكثر تكاملاً وشمولاً فقد استدعت « ليكود » احد اشهر اساتذة الاقتصاد الامريكيين المعروفين بتطرفهم الرأسمالي وهو البروفيسير « ميلتون فريدمان » الذي دعا في اسرائيل الى التخلي عن اي

تدخل ، واطلاق الحريات الكاملة لرأس المال للعمل دون اية قيود في مجال النقد او الاسعار وخلافه .

وهكذا بدأت سياسات ليكود الاقتصادية تركز اصلا على مجال احداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد الاسرائيلي ، ففي مجال العملة والنقد تقرر الغاء الرقابة على العملة الصعبة واطلاق حرية تداولها والاحتفاظ بها بشرط الا تزيد في مجموعها عن ثلاثة آلاف دولار مع الحق في الاحتفاظ بمبلغ مماثل بالعملة الصعبة في حساب بالخارج كما تقرر ايضا تعويم الليرة الاسرائيلية بدلا من اجراءات الخفض الزاحف ، وفي مجال الضرائب والاسعار تقرر رفع اسعار السلع المستوردة بنسبة ٢٥٪ فما فوق والغاء الرسوم على الصادرات ، وفي نفس الوقت تقرر الغاء رسوم الاستيراد وخفض نسبة الجمارك بـ ٢٠٪ وكذلك الغاء ضريبة السفر ، وفرض ضريبة قيمة اضافية على تذاكر السفر ، وفي مجال المعونات والدعم تقرير خفض المساعدات الحكومية والدعم الى بعض المواد الاساسية ورفع اسعار هذه المواد . وقد عقدت حكومة ليكود جلسة طارئة في ١٩٧٧/١٠/٢٨ وافرت هذه الاجراءات بالاضافة الى اتخاذ قرار تخفيض سعر الليرة بنسبة ٤٥٪ تقريبا ، واستمرت اجراءات الحكومة تباعا على نفس الطريق ، وفي مجال استقرار علاقات العمل صدر مشروع قانون التحكيم الاجباري الذي يجبر العمال المتنازعين في علاقات العمل على قبول قرارات التحكيم من جانب لجان التحكيم الاجباري وانهاء نزاعاتهم ، كما استمرت سياسات تخفيض الدعم ، ورفع الاسعار بالتدريج من شهر الى آخر ، وجرى العمل على قدم وساق فيما يتعلق باعادة تأهيل المستخدمين وتحويلهم الى فروع نشاط اخرى او فصلهم من الحكومة والقطاع العام وبفعهم الى العمل في القطاع الخاص ، ورفع مخصصات صندوق اعانات البطالة بحيث يقدم العمال على التحول من العمل في الحكومة والقطاع العام الى القطاع الخاص مع التركيز في نفس الوقت على قطاعات التصدير التي تحظى بأهمية فائقة .

ويأمل سياسة ليكود من خلال سياستهم الاقتصادية التي يشرف عليها سميحا ارليخ وزير المالية حدوث تحولات ايجابية في مؤشرات الاقتصاد الاسرائيلي ، فقد حدد سميحا ارليخ أهداف السياسة الاقتصادية عام ١٩٧٨ بأنها :

- (١) استمرار الزيادة السريعة في الصادرات .
- (٢) تباطؤ وتيرة ارتفاع الاسعار .
- (٣) زيادة وتيرة النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الصادرات والاستثمارات في الصناعات التصديرية .
- (٤) استمرار كبح الطلب المحلي في مجال الاستهلاك الفردي والعام

(٥) تحسين الانتاج ورفع كفاءة الخدمات^(٧)

الا ان التحول الاقتصادي الذي قاده تحالف ليكود قد أسهم في عديد من النواحي بتأثيرات سلبية شديدة الضرر على الاقتصاد الاسرائيلي ، فلقد أضيفت نسبة ٢٢٪ فارق قيمة الصرف بالعملة الأجنبية الى ديون الدولة المرتبطة بهذه العملة بالليرات ، بالإضافة الى زيادة قدرها ١٢٪ في الديون بالعملة الأجنبية ، وارتفعت نفقات الأجور وتكلفة الخدمات وأسعار جميع المنتجات التي تشتريها الحكومة من الداخل والخارج ، واسهم تخفيض سعر الليرة مباشرة في زيادة نسبة ١٠٪ الى الأسعار ، ونتيجة ذلك ارتفعت مطالبات العمال برفع الأجور لمواجهة الزيادة في الأسعار ، وزيادة علاوة الغلاء بنسبة ٧٠٪ من الارتفاع في الأسعار ، مما أدى الى التوسع في نفقات الدولة وتضخم الميزانية ، التي كانت الحكومة تدعو الى كبحها .

— لقد وعد الليكود بخفض نسبة التضخم بمقدار ١٥٪ سنويا ، لكن بدلا من ذلك اخذ التضخم يزداد ووصل الى معدلات لم يكن يمكن توقعها من جانب مخططي الانقلاب الاقتصادي .

— ووعد الليكود بخفض الاستهلاك العام والخاص ، لكنه بدلا من ذلك نما بنسبة تتراوح بين ٧ - ١٤٪ .

— ووعد الليكود بكبح جماح الميزانية ، لكنها تضخمت في الواقع ، وأصبحت « الميزانيات الإضافية » أداة طبيعية لزيادة الميزانية ودفع تضخم النفقات العامة الى مستويات أعلى .

— ووعد الليكود باستقرار علاقات العمل ، لكن الاضرابات المستمرة والمنتشرة في معظم أوساط العاملين تؤكد فشل سياسته في هذا المضمار خصوصا قانون التحكيم الاجباري .

— وفي مجال الضريبة زادت الأعباء على كاهل الفئات الدنيا ، وأعفى كبار الرأسماليين من معظم الضرائب بدعوى تشجيع الاستثمارات ، وألغيت الضرائب على أرباح البورصة التي كانت تسد على وزارة المالية نحو مليار ليرة اسرائيلية .

— وفي المقابل فقد أخذ الناتج القومي الاجمالي في التزايد وبلغ معدل نموه عام ١٩٧٨ حوالي ٥,٢٪ لكن معظم نسبة النمو كانت في القطاعات التصديرية ، بينما انخفضت مساهمة القطاعات التقليدية والزراعة في نسبة النمو .

— وارتفعت تكاليف المعيشة بمعدل يصل في المتوسط الى ٨,٢٪ شهريا مما يعني نسبة زيادة في الأسعار تصل الى حوالي ١٠٠٪ في نهاية عام ١٩٧٩ وهو ما يشكل جسدا مبريرا لسياسات ليكود الاقتصادية بالنسبة للاسرائيليين خصوصا أولئك الفقراء الذين يفتقر ليكود على اكتافهم .

ان ميزانية ١٩٧٩ - ١٩٨٠ تتضمن طابورا طويلا من الخطوات التي ستؤدي الى الاضرار بخدمات الرخاء مثل التخفيض في ميزانيات الصحة والتعليم ، واحداث تغيير في اسلوب الدعم أو ربط العقارات بمعدل الأسعار ، فتخفيض الدعم جاء ليجمده في أدنى قيمة له ، وهذا سيؤدي الى ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية بنسبة تتراوح بين ٨٠ - ١٠٠٪ في السنة ، وسوف يشكل هذا اضرارا خطيرة بمستوى معيشة الطبقات الفقيرة وبالتالي سيؤدي الى زيادة التضخم ، هذا الى جانب ان التقليل من وسائل الاشراف على الأسعار يهدف الى الغاء هذا الاشراف تماما^(٨) مما يفتح الباب على مصراعيه لارتفاع الأسعار دون أية ضوابط .

أزمة السياسة الاقتصادية وأزمة الاقتصاد في اسرائيل :

تمثل مشكلة الاعتماد على الخارج ، والعجز عن الاعتماد على النفس أهم مشكلات الاقتصاد الاسرائيلي ، وحينما حاول حزب العمل في منتصف الستينات أن يتبنى سياسة لتخفيض العجز الخارجي ، وتقليل نسبة الاعتماد على الخارج ، فقد وقع الاقتصاد الاسرائيلي بكامله في مخالب الانكماش الاقتصادي ، مما هدد بالانهيار لولا ان حرب الأيام الستة قلبت الأمور رأسا على عقب بما نتج عنها من معطيات جديدة واضافات الى الاقتصاد الاسرائيلي ، وعندما تفاقمت مشكلة العجز مرة أخرى وتقدم رايدنوفيش ليحلها وقع الاقتصاد الاسرائيلي مرة ثانية في براثن الركود والانكماش وتهددته أزمة حادة شبيهة بأزمة ١٩٦٦ ، فعلاج العجز الخارجي يأتي بالضرورة في اسرائيل على حساب تخفيض مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي اخطار الانكماش ، ولا يتقبل المواطن الاسرائيلي تخفيضا لمستوى معيشته لأن هذا يكون أحد عوامل الطرد الى الخارج وفقدان المهاجرين من الخارج ، وبالتالي فان تخفيض العجز الخارجي كان يستلزم مضاعفة العجز الداخلي ، وهو ما يعنى انفجار التضخم وزيادة الأسعار وزيادة الأعباء المعيشية .

وحينما جاءت حكومة ليكود الى السلطة وكانت المشكلة المباشرة في الاقتصاد هي ارتفاع نسبة التضخم ووعد قادة ليكود بتخفيضها سنويا ، فانهم لم ينجحوا في ذلك ، بل زاد التضخم وارتفع من ٣٨٪ في بداية حكمهم الى ما يقرب من ٨٥ - ١٠٠٪ في السنة الحالية ١٩٧٩ وبينما كانت طلبات المعونة الاسرائيلية من أمريكا تتراوح بين ١ - ١,٥ مليار دولار اذا بهذه الطلبات تقفز الى حوالي ٣,٤٥ مليار ، طلبتها اسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية للعام ١٩٨٠ - ١٩٨١^(٩) ومن شأن هذه المعونة الضخمة ان تزيد

من اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة في الوقت الذي ترتفع فيه صيحات الاستقلال الاقتصادي .

لقد عرض سميحا ارليخ أمام الكنيست أحلامه من وراء سياسته الليبرالية الاقتصادية الشاملة فقال ان معنى الالغاء التام للإشراف على حركة العملة الصعبة من وإلى اسرائيل يمكن اسرائيل من أن تتحول إلى مركز مالي عالمي وخاصة للشعب اليهودي . وكل هذه الأمور ستؤدي إلى تحقيق أهدافنا ، وتحسين ميزان المدفوعات عندنا ، وهذا يضمن التقليل من تبعيتنا الاقتصادية^(١٠) لقد أدى التدفق المالي على العكس إلى مزيد من التضخم ومزيد من الارتباط الاقتصادي بالخارج ، وفشلت سياسة الليكود الاقتصادية في كبح التضخم ، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات في نفس الوقت ووصل إلى ضعف ما كان عليه عند نهاية حكم المعراخ .

ان أزمة الاقتصاد الاسرائيلي والتي تتمثل أهم عواملها في :

(١) فقر في الموارد يؤدي إلى ارتفاع نسبة المكون الأجنبي المستورد التي تصل إلى نحو ٤٠٪ من المنتج ، مما يثقل كاهل ميزان التجارة وميزان المدفوعات .

(٢) اعتماد مطلق على الخارج في تمويل احتياجات الاستثمار والتنمية مما يثقل الاقتصاد بعبء الديون والقروض .

(٣) مستوى معيشي مرتفع بشكل كاذب لا يعكس الدخل الحقيقية المناسبة مع الانتاجية ، للاحتفاظ بالسكان وجذب مهاجرين جدد .

(٤) ضخامة ميزانيات الدفاع والتسلح والتي تمثل احتياجا ضروريا لضمان تفوق عسكري اسرائيلي على العرب في ميدان القوة .

(٥) قيود اقتصادية عديدة على النمو من أهمها ضيق السوق وانعدام الكفاءة الانتاجية في معظم المشروعات وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال .

كل تلك العوامل وغيرها من أسباب الأزمة سوف تظل تعطى مفعولها في مجال الآثار العكسية لكافة السياسات الاقتصادية التي تطمح إلى تجاوز الأزمة ، فهي إذا تجاوزتها من زاوية التضخم سقطت فيها من زاوية العجز في ميزان المدفوعات ، وإذا هي تجاوزتها في مجال العجز في ميزان المدفوعات سقطت فيها في مجال الركود الاقتصادي والانكماش والبطالة .

وفي كل الأحوال تظل مخاطر الاعتماد على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الخارجية شبحا يهدد المشروع الصهيوني في وقت تتزايد فيه أزمة العالم الرأسمالي ، ويتقلص دور الحكومات التي كانت تعطى بسخاء بالأمس في مجال المساعدات ، ومن ثم يتزايد الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تعاني من أعباء هائلة مثل عبء التضخم والبطالة وعبء

العجز في ميزان المدفوعات ، وعبء الطاقة ، ويضاف اليها ، عبء « اسرائيل ايضا ، وهي لن تستطيع ان تتحمل هذا العبء الأخير طويلا ، ولقد ثار في هذه السنة نزاع شديد بين الكونجرس والحكومة الاسرائيلية حول رقم المساعدات الأمريكية ، حيث أصر الكونجرس الأمريكي على تخفيض ٥٠٠ مليون دولار من الرقم الذي طلبته اسرائيل ، وخفضت المساعدة بالتالي من ٢,٣ مليار دولار (حسب الطلب الاسرائيلي) الى ١,٨ مليار دولار كان أكثر من نصفها في صورة واردات عسكرية .

اذن فان مستقبل المساعدات الاقتصادية محفوفة بالمخاطر .. وعلى اسرائيل ان تبحث عن طريق آخر ، وهو يتلخص في أن تفتح اسرائيل - بكل الوسائل - طريقا مسدودا تعبر منه - ومن خلال العديد من الوسائل - من حالة العزلة الإقليمية ، الى حالة الشرعية الإقليمية ، بما يحقق احلام السيطرة للمشروع الصهيوني ، وبدلا من اكتساح الحدود بالدبابات يتم اكتساحها بالجرارات على حد تعبير جولدا مائير ، وتصبح اسرائيل مصنع المنطقة ، وعقلها ، ومركزها الحاكم .

هوامش الفصل الخامس

- (١) د . ابراهيم عويس - الاقتصاد الاسرائيلي - تفسير ش . ف . ص ٤٧
- (٢) د . يوسف شبل . دراسة تحليلية لدور القطاعين الخاص والعام في الاقتصاد الاسرائيلي . ش . ف . عدد ١١ يوليو ١٩٧٢ ص ٩٤ .
- (٣) انطوان منصور - الهستروت والمجتمع الاسرائيلي - ش . ف . عدد ٢٤ ص ١٠١
- (٤) ن . م . د . ف . عدد ١٧ سبتمبر ١٩٧٤ ص ٤٥١ .
- اشترك حزب حيروت الذي يرأسه مناحم بيجين في الوزارة الائتلافية القوية التي شكلت في اعقاب حرب ١٩٦٧ لكنه خرج على اثر مبادرة روجرز وعاد الحزب الى كراسي المعارضة .
- (٥) دافار ١٣/٦/١٩٧٧ .
- جنه شاهين - المخططات الاقتصادية الجديدة وعلاقة الهستروت بالحكومة : ش . ف . العدد ٧١ اكتوبر ١٩٧٧ ص ٢٠٩ .
- (٦) ن . م . د . ف . ٧/١ ، ١٦/٨/١٩٧٧ ص ٥٧١ - ٥٧٢
- (٧) ن . م . د . ف . يونيو ١٩٧٨ ص ٢٨٦
- (٨) عل همشمار ٦/٣/١٩٧٩
- (٩) FinancialTimes 13-9-1979
- (١٠) دافار ١١/٢/١٩٧٩ .

خاتمة

الانعكاسات الأولى لاتفاقية السلام

مؤشرات النمو الاقتصادى عام ١٩٧٩ . (١) المؤشرات الايجابية :

تعكس مؤشرات النمو الاقتصادى فى عام ١٩٧٩ الاثار المباشرة لتوقيع اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية فى واشنطن (مارس ١٩٧٩) ، اذ ان هذه هذه الاتفاقية قد اصبحت احد معطيات الوضع الجديد فى العام المالى ١٩٨٠/١٩٧٩ . واذا كان من الصعب حساب النتائج خلال عام الا ان هناك بعض المؤشرات التى يمكن الاستناد اليها لتحقيق نمو ايجابى فى الفترة القادمة ، لم تكن موجودة قبل ذلك ، واهم هذه المؤشرات ارتفاع اعداد المهاجرين الى اسرائيل الى نحو ٣٨ الف مهاجر^(١) بزيادة تصل نسبتها الى ٥٠٪ من عدد المهاجرين فى العام الماضى ، مقابل ١٨,٦٠٠ مهاجر عام ١٩٧٧^(٢) ، وتعكس نسبة النمو فى ارقام الهجرة مزيدا من ثقة المهاجرين فى قدرات الاقتصاد الاسرائيلى ، على اساس الاستقرار على الجبهة المصرية الذى تحقق بعد توقيع الاتفاقية .

وتطمح اسرائيل عن طريق بناء حزام من المستوطنات فى النقب (١٧٠ مستوطنة) بالاضافة الى مزيد من المستوطنات داخل الخط الاخضر (اسرائيل) وخارجه (خصوصا فى الضفة الغربية) ، الى استيعاب مايقرب من ثلاثة ملايين يهودى جدد داخل اسرائيل حتى سنة ٢٠٠٠ وكان التحدى الذى يواجه القيادة الاسرائيلية هو انهيار التوقعات والامال بوصول اعداد المهاجرين الى اسرائيل الى نحو ٦٠ الف مهاجر سنويا حيث بلغ معدل الهجرة الصافية الى مايقرب الصفر عام ١٩٧٧ .^(٣)

والى جانب زيادة معدل الهجرة بنسبة ٥٠٪ عن العام الماضى ، فقد استمر نمو الناتج القومى ، بعد ان كان قد وصل معدل النمو الى حوالى ١٪ سنة ١٩٧٦ ، فبلغ فى العام الماضى حوالى ٥,٢٪ طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى ، وارتفع فى العام الحالى ١٩٧٩ الى مايقرب من ٦,٥٪^(٤) وترجع هذه الزيادة الى زيادة كل من معدل الاستهلاك العام والخاص الى حوالى ١١٪^(٥) ونمو الطلب الخارجى (التصدير) خلال العشرة شهور الاول من عام ١٩٧٩ بنسبة ١٨٪ بالاسعار الجارية بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضى ، ويلاحظ ان نسبة الصادرات الصناعية تحتل مكانة هامة اذ بلغت حوالى ٣٣٪ (بدون الماس) بينما

انخفضت صادرات الماس بنسبة ٥٪ عن العام السابق ، وزادت الصادرات الزراعية بنسبة ٢٩٪ بالاسعار الجارية .^(٦) وقد أدت هذه المؤشرات الايجابية الى زيادة اعداد العاملين في الاقتصاد خلال النصف الاول من العام الى نحو ١,٢٣٥,٠٠٠ عامل مقابل ١,١٤٠,٠٠٠ عامل في النصف الاول من عام ١٩٧٧ بزيادة تصل الى ٨,٥٪ خلال عامين^(٧) . وقد وصلت اعداد طالبي العمل في نوفمبر ١٩٧٩ حوالى ٢٥ ألف طالب عمل ، ويرى مدير هيئة العمل ان هذا الرقم يقل بنحو خمسة آلاف شخص عن الرقم الذى يمثل الخط الاحمر في البطالة (٣٠ ألف طالب عمل)^(٨) . وعلى صعيد النفقات العسكرية فقد انخفضت الميزانية العسكرية كنسبة من اجمالى الناتج القومى من ١٩٪ سنة ١٩٧٣ الى حوالى ١٣٪ فقط سنة ١٩٧٩^(٩) وهو ما يعكس إنخفاض النفقات الامنية على الجبهة الجنوبية بالرغم من ارتفاع الاسعار للواردات العسكرية والتجهيزات المختلفة المحلية . وعلى الرغم من ذلك فما يزال القطاع العسكرى يحتل نسبة هامة حيث يستهلك ما يقرب من ١٥٪ من الناتج الصناعى ، ٢٠٪ من قوة العمل ، ٣٠٪ من الناتج الكلى ، وحيث تصل الميزانية العسكرية للشخص الى ما يوازي ١٠٠٠ دولار^(١٠) .

(٢) استمرار المؤشرات السلبية :

بالرغم من مؤشرات النمو الايجابية في مجال الهجرة والناتج القومى والعمالة والتصدير وإنخفاض النفقات العسكرية ، الا ان ذلك لا يخفى استمرار المؤشرات السلبية في نمو الاقتصاد الاسرائيلى والتي لا يمكن ان تنتهى بمجرد توقيع اتفاقية للسلام مع مصر ، او حتى مع بقية البلاد العربية .

فعلى صعيد العجز الداخلى أعلن أرئون جفنى محافظ بنك اسرائيل ان العجز في ميزانية الحكومة خلال فترة الشهور الخمسة الاولى من عام ١٩٧٩ يتراوح بين ١٧ - ٢٠ مليار ليرة اسرائيلية^(١١) وهو ما يزيد عن اجمالى عجز الميزانية خلال عام ١٩٧٨ والذى وصل الى ١٧ مليار ليرة وفقا لتقديرات محافظ بنك اسرائيل^(١٢) . وقد اسهم تفاقم عجز الميزانية في اشتعال معدل نمو الاسعار والذى بلغ حتى نهاية الربع الثالث من عام ١٩٧٩ ما يقرب من ٩٥٪ وينتظر ان يتخطى الـ ١٠٠٪ في نهاية العام ، بينما لم يتجاوز ارتفاع الاسعار في العام الماضى نحو ٥٠٪ وفى عام ١٩٧٦ ما يقرب من ٣٠٪ وفى مواجهة هذا العجز هندا تصاروك الحكومة بخفيض ميزانيات التنمية وتسريح اعداد كبيرة من العاملين من الحكومة^(١٣) لكن العديد من

الخبراء يؤكدون انه حتى باللجوء الى هذه الاجراءات لن تستطيع الحكومة اطفاء حريق التضخم ، لاستمرار ازدياد الطلب الاستهلاكي بمعدلات مرتفعة (١١٪) بينما كانت الحكومة تهدف الى تجميده في حدود ٦ - ٨٪ ، ومن الواضح ان نمو الاستهلاك الداخلي يدفع بمعدل الاستيراد الى التزايد بنسبة عالية تفوق معدل نمو الصادرات ، ففي خلال العشرة شهور الاولى من العام وصل فائض استيراد السلع على التصدير المحلي بحوالي ٢,٥٦ مليار دولار حسب الاسعار الحالية للدولار ، وذلك مقابل ١,٧٦ مليار دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي^(١٤) وقد بلغ استيراد الوقود اكثر من مليار دولار خلال هذه الفترة مقابل ٧٦٢ مليون دولار لعام ١٩٧٨ ، ومن المتوقع زيادة عبء استيراد الطاقة من الخارج . وفي نفس الوقت يستمر انهيار معدل سعر تبادل الليرة بالدولار ، فسعر التبادل للعملة الذي كان ١٥,٢٥ ليرة اسرائيلية للدولار ، انخفض الى الضعف تقريبا^(١٥) ومعنى ذلك ازدياد عبء الديون والاضرار بارباح الصادرات ، وتقدر المديونية الخارجية بنحو ١٣,٥ مليار دولار في الربع الثالث من العام^(١٦) وينتظر ان تصل ارقام المديونية في نهاية العام الى نحو ١٥ مليار دولار ، وتمثل الديون طويلة الاجل حتى مايو ١٩٧٩ بنسبة قدرها ٧٩٪ من اجمالي الديون ، بينما تبلغ مدفوعاتها حوالي ٢٨,٢٪ من اجمالي الديون^(١٧) .

وفي نفس الوقت فقد زاد العجز في ميزان المدفوعات خلال النصف الاول من العام بنسبة ٥٠٪ ووصل العجز الى ٤,٨ مليار دولار مقابل ٣,٥ مليار دولار في عام ١٩٧٨ .

كما لوحظ تجمد الاستثمارات الاجنبية خلال هذه الفترة مقابل معدل نمو يصل الى ٥٠٪ في العام السابق^(١٨) .

اما في مجال المساعدات الخارجية فقد طلبت اسرائيل مبلغ ٣,٤٥ مليار دولار كمساعدات من الولايات المتحدة للعام القادم ، وبالإضافة الى ذلك فان هناك المساعدات الاضافية الحكومية والمساعدات الخاصة (الافراد والمؤسسات وحصيلة بيع السندات الاسرائيلية) وتقدر المساعدات الامريكية (حكومة + قطاع خاص) بنحو ١٠٠٠ دولار للشخص في اسرائيل سنويا^(١٩) .

وعقب توقيع الاتفاقية فان الرئيس الامريكي كارتر وقع على قانون بمنح كل من مصر واسرائيل معونة اقتصادية وعسكرية اضافية قيمتها ٤,٨ مليار دولار منها ١,٨ مليار دولار لمصر ، ٣ مليار دولار لاسرائيل .^(٢٠) ومن المتوقع تزايد تدفقات المعونات الامريكية لاسرائيل بالنظر الى احتياجات

التمركز في النقب واعادة تنظيم القوات المسلحة الاسرائيلية وفقا للمعطيات الامنية الجديدة .

(٣) السياسة الاقتصادية :

تواجه السياسة الاقتصادية تحديات عديدة خصوصا فيما يتعلق بمكافحة التضخم وعلاج العجز في ميزان المدفوعات ، وكانت نروة الازمة التي واجهتها السياسة الاقتصادية عام ١٩٧٩ ، فشل تنبؤات سميحا ارليخ وزير المالية السابق خصوصا فيما يتعلق بمعدلات التضخم ، مما ادى الى انخفاض شعبية وتزايد الخلافات حول سياسته في الحكومة الامر الذي ارغم مناحم بيجين رئيس الوزراء على اقالة ارليخ وتعيينه نائبا لرئيس الوزراء ، وتعيين يجاتيل هورفيتس عضو الكنيست ووزير الصناعة السابق (في حكومة بيجين) وزيرا للمالية في اواخر اكتوبر ١٩٧٩ بعد عامين من « الانقلاب الاقتصادي » الى جانب تشكيل مجموعة وزارية اقتصادية تشرف على السياسة الاقتصادية .

وفي اول احاديثه الصحفية اكد هورفيتس وزير المالية الجديد على انه لن ياتى بالمعجزات وان على الاسرائيليين ان « يعملوا اكثر ويوفروا قدر المستطاع »^(٢١) وذكر هورفيتس ان فائض الطلب بالنسبة للحكومة فقط خلال الستة شهور الاول من عام ١٩٧٩ وصل الى ٢١ مليار ليرة هذا الى جانب فائض الطلب بالنسبة للهيئات الاخرى .

وفي مجال مكافحة التضخم قررت الحكومة عدة خطوات للعلاج على المستوى المتوسط منها :

١ - اجراء تجميد للقوى البشرية العاملة في قطاعات الخدمات والحكومة والهيئات المحلية وجميع المؤسسات التي يتم تمويلها من مصادر الميزانية بما فيها النقابات والشركات الحكومية .

٢ - تشجيع الاستقلالات من القطاع الحكومي والخدمات والاتجاه الى القطاع الانتاجي عن طريق رفع الحد الاقصى لتعويض الاستقالة الذي لا يخضع للضرائب .

٣ - تجميد الاستثمارات الجديدة الخاصة بالبناء والتشييد فيما عدا الوحدات السكنية والغاء عمليات التنمية حتى تدخل في ميزانية ١٩٧٩ ، وذلك بغرض خفض التضخم وتقليل الفجوة في ميزان المدفوعات .

٤ - اقتراح مشروع قانون « التزام الايداع » من اجل تقليل الاستيراد بمقتضاه يلزم المستورد بايداع ١٠٪ من قيمة الاستيراد لمدة ستة شهور بدون فوائد على ان يبدأ العمل بالقانون خلال ستة اشهر والغاء الدعم

تدريجيا عن عناصر الانتاج ورفع سعر الكهرباء والغاء الدعم عن رأس المال (٢٢).

لكن العديد من المعلقين يرون ان هذه الاجراءات مجرد مسكنات ، وان اجراء مثل تسريح العاملين من الجهاز الحكومى يحتاج الى ميزانيات ضخمة من اجل تنظيم التدريب القومى حتى يكون هؤلاء العاملون على مقدرة مناسبة للمهن المطلوبة فى المصانع وكذلك لنفع اجور اثناء التدريب . اما على صعيد العجز الخارجى فان حصاد السياسة الاقتصادية كان مزيدا من الاعتماد على الخارج ، وتفاقم العجز فى ميزان المدفوعات وفى اعباء الديون الخارجية كما ان هدف تحويل اسرائيل الى مركز مالى عالمى عن طريق تنفيذ لىبرالية شاملة فى مجال اعمال العملة الصعبة لم يتحقق وعلى الرغم من زيادة تدفقات الاموال من الخارج ، حيث ان تدهور سعر الليرة وضغوط الطلب الاستهلاكى وارتفاع اسعار الفائدة ادى الى ان تكون اثار هذه التدفقات اقوى فى مجال التضخم منها فى اى مجال آخر . وكانت اهم المؤشرات الايجابية هي زيادة احتياطي العملات الصعبة الى ٣,٥ مليار دولار حتى الربع المقابل لذلك كان زيادة الديون الخارجية حيث تصل اعباء فوائد الديون الاجنبية الى نحو ٢ مليار دولار هذا العام . وقد اتسعت الآثار السلبية فى ميزان المدفوعات نتيجة تقلص اسواق الصابرات بفقدان السوق الايرانية وانخفاض ارباح التصدير وزيادة الواردات بنسبة كبيرة وخصوصا الواردات الامنية والواردات من الوقود .

وتحاول السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ان تستفيد من متغيرات الوضع الراهن بحيث بتخطى مكونات الازمة الحالية . ويرى موشية زئبار الحاكم السابق لبنك اسرائيل ان السلام هو الطريق الى الاستقلال الاقتصادى ، ويقول « ان الحروب تثقلنا بالديون الخارجية وتزيد من تبعيتنا الاقتصادية ، كما تضيف احمالا جديدة الى متاعبنا اليومية متمثلة فى رسوم الضرائب والتضخم » ويتوصل موشى زئبار الى ان « السلام ينبغى ان يكون هو الطريق الصحيح لنمو اقتصادى صحى ولتحسين ميزان المدفوعات » (٢٣).

ويؤكد مجائيل هوروفتيس على هذا المعنى السابق فيصرح لمعاريف (٧٨/١/٢) وقت ان كان وزيرا للصناعة بان « مصر ليست هي وحدها المحتاجة الى السلام ، بل ان حاجتنا اليه لا تقل عنها . وانا اجرى على القول بان وضعنا الاقتصادى يخدم السلام . ونحن بحاجة الى السلام كحاجتنا الى الهواء » .

ومن ثم فإن إسرائيل تخطط للاستفادة من ثمار السلام مع مصر ، على أساس تعويض نقص الموارد وخصوصا البترول والمياه ، وبناء مشروعات مشتركة سواء متعلقة بالطاقة النووية لتحلية مياه البحر أو توليد الكهرباء ، وكذلك مشروعات استقلال الطاقة الشمسية وتجارب الزراعة البحرية في البحر الأحمر والمشروعات السياحية^(٢٥) . كما تقسم أرنون جفنى محافظ بنك إسرائيل بمشروع إقامة صندوق مشترك للتقنية بين مصر وإسرائيل يمول عن طريق القروض الأمريكية لكل من البلدين ، هذا إلى جانب الاستفادة من الأسواق المصرية في تنمية الصادرات الإسرائيلية خصوصا المجموعات تلك المجموعات السلعية التي تتفوق فيها إسرائيل ، الإلكترونيات والكيمائيات والصناعات المعدنية وخصوصا أدوات ومعدات الزراعة والرى . على أن ضعف القدرة الشرائية في الأسواق المصرية (حيث متوسط دخل الفردى يتراوح بين ٤٠٠ - ٥٠٠ دولار في مصر مقابل ٢٥٠٠ دولار في إسرائيل سنويا) تمثل أهم القيود على اتساع حجم الصادرات الإسرائيلية .

وعلى ضوء هيكل الناتج والصادرات في كل من مصر وإسرائيل ، فإنهم يراهنون هناك على احتلال نصيب الدول الصغيرة الصناعية المصدرة إلى مصر ، مثل هولندا والمجر والنمسا ويوغوسلافيا وسويسرا واليونان ، وستكون عملية التوغل إلى الأسواق المصرية بطيئة لكن مستمرة دون أن يكون هناك توقع قفزة في هذا المجال^(٢٦) .

وطبقا لذلك فإن السياسة الاقتصادية تهدف إلى الحصول على ثمار السلام على المدى الطويل على أساس « تثبيت السلام » ، أولا كما يلاحظ أرنون جفنى ، فقد برهنت الأزمات الاقتصادية المستمرة أنه لا يمكن للاقتصاد الإسرائيلي أن يحيا تحت التعبئة وفي مواجهة الحرب دون ظهور وتقاعس الأمراض المستعصية التي تهدد أسس هذا الاقتصاد .

(٤) إشكالية النمو في الاقتصاد الإسرائيلي

ما هي دينامية النمو في الاقتصاد الإسرائيلي ؟
وهل هو حقا اقتصاد « حرب » ، كما ذهب معظم الدراسات في تحليل مضمونه ؟

إن دراسة مشكلات النمو في الاقتصاد الإسرائيلي عبر مراحل تطوره المختلفة تغرى حقا بالاستنتاج بأنه « اقتصاد حرب » ، حيث أن الحرب كانت دافع النمو والتوسع طالما أنها تضيق إلى الموارد ، وتزيد من تدفق رؤوس

الاموال من الخارج ، وترفع من مستوى الطلب الداخلى ، وبالتالي تزيد نسبة التشغيل الى الحدود القصوى ، لكن الحرب وان كانت وسيلة للتوسع الا انها قد لا تؤدي دائما اليه ، كما ان التوسع في حد ذاته مقيد سواء بقيود داخلية او قيود خارجية ، فالعيش تحت التعبئة لا يستمر الى ما لا نهاية ، كما ان استلاب حقوق الغير لا بد ان يدفع بقوى التناقض الاصلية الى المقدمة لصد التوسع واجباره على التقهقر ، ومن ثم الغاء كافة او معظم النتائج في الايجابية للحرب .

لقد ذهب معظم الدراسات الى الاستنتاج بأن الحرب هي محرك النمو الاقتصادي الاسرائيلي واداة اخراجه من قاع الازمة ، وكانت هذه الدراسات تنطلق من واقع ١٩٦٧ ، افلا يصح ان يقول نفس الدارسين الوجه الاخر من « استنتاجهم » ذلك الذى ينطوى على ان « السلام او التسوية » تعمل الفعل العكسي للحرب في الاقتصاد الاسرائيلي ١٩ ولنيسط القول حتى نوضح مدى خطورة النتائج الناقصة على موضوعية التحليل وعلى السياسة في نفس الوقت ، فالحرب وان كانت استمرارا للسياسة بطريق عنيف الا انها في نفس الوقت تتحدد بطاقة المجتمع على الانتاج سواء للحرب او الاغراض المدنية ، ومن ثم فهي تكون مقيدة بخصائص وطبيعة ميكل الاقتصاد ، ومن ثم فان طاقة الانتاج القصوى تفرض قيودا على الحرب سواء من حيث المدى « الشمول » ام من حيث المدة « الزمن » ، وعلى ذلك فاننا اذا حسبنا طاقة الانتاج في مجتمع ما وامكاناته المحتملة ، فاننا نستطيع ان نحسب طاقة ذلك المجتمع على الحرب تقريبا ، وبين طاقة الانتاج وطاقة الحرب علاقة طردية ، بمعنى ان طاقة الحرب هي مفعول لطاقة الانتاج القائمة والمحملة بالاساس ، ونضيف الى ذلك اعتبارات خارجية متعددة تعين او تقيد من الاستمرار في الحرب .

وفي حالة المجتمع الاسرائيلي ، فان طاقة الانتاج تكاد تساوى تقريبا طاقة الانتاج في مصر ، واكبر من طاقة الانتاج بالطبع في سوريا او غيرها من قوى المواجهة المحيطة باسرائيل ، ومن ثم فان اسرائيل لا تستطيع موضوعيا مهما كانت المساعدات ان تستمر في حرب في مواجهة الدول العربية المحيطة بها ، وعليه فانها تلجأ من اجل التغلب على اعدائها الى استخدام فن قتالى محدد ، رتبت اقتصادها قبلا على استيعابه ، بحيث تتفوق على كل اعدائها في آن واحد ، هذا الاسلوب القتالى هو الحروب الخاطفة ، ومن خلالها تحشد اسرائيل كافة امكانياتها الاستراتيجية من اجل ، ليس تدمير الخصم ، ولكن احداث فجوة هائلة في وقت قصير بين طاقة الحرب وطاقة الانتاج او تمويل وامداد الحرب بحيث لا يمكن تعويضها خلال

القتال لا بالمساعدات ، ولا بسواها ، فيسقط الخصم ، ويطلب وقف القتال ، وبذلك تتمكن اسرائيل من ان تظل معسكة هي بثمار الحرب او نتائجها لصالحها . ان هيكل الاقتصاد الاسرائيلي بتنظيمه الدقيق ، وخاصة قطاعه الصناعى وارتفاع مستوي ونسبة الصناعات العلمية والانتاج المتطور الذى يمكنه بسرعة احلاله وقت الحرب لخدمة القطاع العسكرى ، بالاضافة الى تنامى حجم واهمية القطاع الحربى المباشر ، ونظام التعبئة المحكم الذى يؤدى بسرعة الى الانتقال للخدمة العسكرية سواء المباشرة في جبهة القتال او لأغراض الانتاج الحربى ، كل هذه العوامل هي التى تؤسس امكانيات النجاح للحرب الخاطفة خصوصا في مواجهة خصم يعجز عن استيعابها .

لكن الاستمرار في توجيه قطاعات الانتاج للطلب العسكرى لا يمكن بسأى حال من الاحوال ان يستمر لمدة طويلة حيث تتكلف ساعة القتال الواحدة نحو ١٠ مليون دولار ، وهو ما يعنى ان التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة للحرب يمكن ان تستوعب خلال اقل من عشرين يوما الناتج الاسرائيلي في عام كامل . تكلفت حرب اكتوبر نحو اجمالى الناتج القومى الاسرائيلي في عام . هذا بالاضافة الى الاثار الاجتماعية الطارئة الناتجة عن وضع متوتر مثل الحرب .

وعلى ذلك فان الاقتصاد الاسرائيلي ليس منظما على اساس « الحرب » عموما ، وانما هو منظم على اساس « الحرب الخاطفة » فقط ، والحرب الخاطفة هي احدى وسائل السياسة لتحقيق الحلم الصهيونى في التوسع والسيطرة ، وتقييم نتائجها اصلا من هذه الزاوية .

ان الاشكالية الاساسية في الاقتصاد الاسرائيلي ، هي ان يتحول الى اقتصاد « منتمى » للمنطقة بخصائصه المميزة ، بحيث تحقق له ميزة الانتماء تلك امكانيات هائلة في النمو والتوسع والتخلص من الاعتماد على الخارج ، فاسرائيل وان كانت تحلم بالاندماج في السوق الاوروبية المشتركة ، الا ان المزايا التنافسية لانتاجها داخل الاسواق الاوروبية في مواجهة منتجات الدول الاخرى سواء الزراعية او الصناعية هي في نهاية الامر في غير صالح اسرائيل .

لماذا ؟ اولا : لانه لا يمكن تخفيض تكاليف الانتاج في اسرائيل دون تخفيض مستوى المعيشة وهو ما لا يسمح به المواطن الاسرائيلي ، وفي ظل النمط المسرف في استخدام رأس المال في اسرائيل واستيراد التكنولوجيا المتقدمة من الخارج ، فان من الطبيعى ان يستمر ارتفاع تكلفة استخدام رأس المال ، وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال المستخدم في قطاعات الانتاج في اسرائيل .

ثانيا : لان استمرار حرمان اسرائيل من اسواق ، تعتبر اسواقا طبيعية بالنسبة لها ، هي الاسواق العربية يؤدي الى الحيلولة بون احداث توسعات في مجرى الانتاج في المشروعات القائمة ، او توسيع الطاقة الانتاجية عموما وزيادتها لاحداث وفر اقتصادي يمكن من تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة المزايا التنافسية للمنتجات الاسرائيلية عموما .

ثالثا : ان ارتفاع تكاليف استخدام الطاقة ، واعتماد اسرائيل على الطاقة المستوردة بنسبة ٩٨٪ من احتياجاتها وخصوصا من خارج المنطقة من شأنه ان يساهم هو الآخر في رفع تكاليف الانتاج « طبعا بتقليص تأثير هذا العامل في حالة ما اذا وقعت اسرائيل اتفاقا لضمان الامداد طويل الاجل بالبترول من ابار سيناء بأسعار محسنة تقل في كل الحالات عن اسعار البترول المستورد عن طريق اوروبا وامريكا الى المدن الاسرائيلية » .

رابعا : ان فقر الموارد في اسرائيل واعتمادها على الواردات من المواد الخام بما يشكل حوالى ثلاثة ارباع الواردات من الاسواق العالمية ، يؤدي الى استمرار عبء الواردات على ميزان التجارة الاسرائيلي ، وتشكل تكلفة نقل هذه الواردات الى اسرائيل واعباء الوسطاء نفقة اضافية فيه على تكاليف الانتاج في اسرائيل بالمقارنة مع الانتاج المثل في اوروبا .

ان هذا يعنى ان اسرائيل لن تكون طرفا رابحا بالقدر الذى تحلم به من علاقتها الخاصة مع السوق المشتركة ، لان اسرائيل تفتقد الى عدد من اسس الاندماج الاقليمي مع اوروبا الغربية ووضوحها انعدام الاتصال الجغرافي بأبعاده المختلفة الى جانب العوامل الاخرى التاريخية والاقتصادية .

وعلى ذلك فانه ليس امام القيادة في اسرائيل سوى احد خيارين : الاول : ان تجزئ الاقتصاد الاسرائيلي الى مجموعة من « الامتيازات » تمنح الاحتكارات بولية بحيث تتولى هذه الاحتكارات الدولية في النهاية تشغيل وادارة هيكل الانتاج وتعمل على الوصول الى تحقيق المغاير الاقتصادية الضرورية من خلال استخدام ابواتها الدولية المختلفة .

ومعنى هذا الاختيار ان تقع السياسة الاقتصادية الاسرائيلية فريسة للتضارب الحضاري والخلافات بين الشركات متعددة الجنسية المختلفة ، الامر الذى لا بد ان ينعكس بالضرورة على الاستقرار الاجتماعى داخل اسرائيل ، والكفاءة السياسية لجهاز الدولة ، ولن تكون حكومة اسرائيل بحال من الاحوال اقوى من الحكومة الامريكية التى تواجه مشكلات خطيرة تثيرها سياسات الشركات متعددة الجنسية في حقل الاقتصاد الامريكى .

الثانى : ان تندمج اسرائيل في المنطقة ، وبمعنى اقتصادي ان « ينتمى » اقتصادها الى اقتصاديات المنطقة ، بحيث تتحقق للاقتصاد

امكانيات نمو طبيعية بعيدا عن القيود ، والاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية الحكومة والمهددة في آن واحد ، خصوصا مع احتدام أزمة النظام الرأسمالي العالمي . وهذا الخيار الثاني يمكن تحقيقه عبر احد مخرجين كليهما مر وان كانا بشكل مختلف فأحدهما مر بالنسبة للعرب وهو تحقيق الاندماج من خلال التحكم والسيطرة ، وهو حلم المشروع الصهيوني بأن تتحول اسرائيل إلى عقل المنطقة ، مصنعها ومنازة التقدم المعاصر فيها ، اما الآخر فانه مر بالنسبة لاسرائيل وهو تحقيق الاندماج من خلال التسليم بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ونزع الطبيعة الصهيونية العنصرية وعلاقاتها بالامبريالية ، بما يفتح امكانية تعايش علماني وديمقراطي على اساس متساوي لكل اصحاب الاديان او الجنسيات المختلفة في المنطقة ، وهنا فان الاندماج من اجل التقدم سيكون لصالح جميع شعوب المنطقة ، وليس فقط من اجل حفنة من سكانها تتسلح خلف دروع ايدلوجية عنصرية .

اننا نعرف ان الطريق الثاني بعيد ، ولن يتحقق الا من خلال تغيرات سياسية وايدلوجية ومؤسسية في داخل المنطقة بكل ما تشمله من قوى وتيارات مختلفة ، كما نعرف ايضا ان السياسة الاسرائيلية الان تهدف الى تحقيق مزيج من الاعتماد على الخارج والاقتراب الحثيث من ثروات واسواق المنطقة ، بما يؤدي الى تفاعل عوامل القوة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي لتحقيق حلم السيطرة الاسرائيلية على المنطقة العربية .

ان حقائق الاقتصاد الاسرائيلي لا يمكن فهمها إلا على ضوء حقائق السياسة الاسرائيلية ، والحرب ايضا او التسوية لا يمكن فهمها الا على ضوء حقائق السياسة الاسرائيلية ، وعلى ذلك فان المشروع الصهيوني يتخذ من الحرب او التسوية وسيلة لتحقيق اهدافه ، تلك التي تتلخص في النهاية في تحقيق السيطرة الاقليمية داخل المنطقة .

غير ان امكانية نجاح هذا المشروع تتوقف في الحقيقة على وعي القيادات السياسية العربية بالمخاطر الكامنة وراءه ، واهم من ذلك على قدرتهم على التصدي بصياغة سياسات اقتصادية ايجابية وفعالة يكون هدفها الاستراتيجي الاعتماد على الذات وتقليص التبعية ودعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي لدول العالم العربي . □

هوامش الخاتمة :

- (١) دافار ١٩٧٩/١١/٢٠
- (٢) من تقرير لعوزى تركيس رئيس قسم الهجرة والاستيعاب ن .م . ف. ديسمبر ١٩٧٧ ص ٥٩٥ .
- (٣) معاريف ١٩٧٨/١/٢ ، الحوادث ٧ أبريل ١٩٧٨ .
- (٤) حوتم - ١٩٧٩/٩/٢١
- (٥) هارتس ١٩٧٩/٩/٦
- (٦) دافار ١٩٧٩/١١/٢٠ طبقا لتصريحات المتحدث باسم المكتب المركزي للإحصاء
- (٧) هارتس ١٩٧٩/١١/٦
- (٨) هارتس ١٩٧٩/١١/٢٠ .
- (٩) على هـ - اشعار ١٩٧٩/٣/٦ . Ann Cerittenden, Israel's Economic Plieght, Foreign Affairs, Summer 1979, p.1011 (١٠)
- (١١) هارتس ١٩٧٩/٩/٢١
- (١٢) هارتس ١٩٧٩/٣/٩ .
- (١٣) دافار ١٩٧٩/٩/٢١ .
- (١٤) دافار ١٩٧٩/١١/٢٠ .
- (١٥) يبيعوت احرونوت ١٩٧٩/١٠/٢٦
- (١٦) دافار ١٩٧٩/١١/١ .
- (١٧) المصدر السابق
- (١٨) دافار ١٩٧٩/٩/٢١
- (١٩) Ann Crithinden, op, cit, p 1013
- (٢٠) الاهرام ١٩٧٩/٧/٢١
- (٢١) هارتس ١٩٧٩/١١/٢٠ .
- (٢٢) المصدر السابق
- (٢٣) دافار ١٩٧٩/٩/٢١ .
- (٢٤) Israel Year Book, 1979, p 61
- (٢٥) ن .م . د . ف . مايو ١٩٧٩ ص ٣٦٤ - ٣٦٧ .
- (٢٦) هارتس ١٩٧٩/٣/٢٩ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الاسرائيلية (١٩٧٢)
- وثائق عبدالناصر (الكتاب الاول والكتاب الثانى) (١٩٧٣)
- التوسع الاسرائيلى - محمد فيصل عبد المنعم ، ابراهيم كروان (١٩٧٤)
- العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الاسرائيلية)
المجلد الثانى (١٩٧٤)
- أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية - د . مصطفى خليل (١٩٧٥)
- تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣) - د . يونان لبیب رزق (١٩٧٥)
- موسوعة المصطلحات الصهيونية - د . عبد الوهاب المسيرى (١٩٧٥)
- مصر وامريكا - مصطفى علوى - عبد المنعم سعيد (١٩٧٦)
- الديمقراطية في مصر - المهندس سيد مرعى وآخرين (١٩٧٧)
- مبادرة السلام - رحلة القرن العشرين - توثيق وتحليل علمى (١٩٧٨)
- الوفد والكتاب الأسود - د . يونان لبیب رزق (١٩٧٨)
- مؤتمر كامب ديفيد - دراسة توثيقية (١٩٧٨)
- عروبة مصر - حوار السبعينات (١٩٧٨)
- اتجاهات الصحافة الاسرائيلية (الكتاب الاول) (١٩٧٨)
- اتجاهات الصحافة الاسرائيلية (الكتاب الثانى) (١٩٧٨)
- عزيز المصرى والحركة العربية (١٩٠٨ - ١٩١٦) د عبد الرحمن برج (٢٧٢١)

من مطبوعات :

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

اتجاهات الصحافة الاسرائيلية

الكتاب الأول : من يناير الى يونيو ١٩٧٨

الكتاب الثاني : من يوليو إلى ديسمبر ١٩٧٨

مختارات من المقالات ودراسات تحليلية

الثمن ٥٠ قرشا

سلسلة كتب « دراسات في الاشتراكية الديمقراطية » تصدر بالتعاون بين المركز والهيئة المصرية العامة للكتاب صدر منها :

١ - الأصول التاريخية للاشتراكية الديمقراطية

اسامة الغزالي حرب

٢ - الحرية وتعدد الأحزاب في فكر الاشتراكية الديمقراطية

هالة أبو بكر سعودي

وحيد محمد عبد المجيد

٣ - التجربة الاشتراكية في النرويج والنمسا

محمد نعمان جلال

خالد شادي

٤ - التجربة الاشتراكية الديمقراطية في تونس

جهد عودة

٥ - أصول الاشتراكية البريطانية « الفابية »

محمد سلماوي

٦ - الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية الأوروبية

عبد العاطي محمد احمد

٧ - الفلاح المصري ومبدأ المساومة

د . كمال المنوفي

٨ - الاشتراكية الديمقراطية في ألمانيا الاتحادية

نزيرة الأفندي

٩ - الاشتراكية الديمقراطية في السويد

عزة صبيح

١٠ - الاشتراكية الديمقراطية في السنغال

د . نازلي معوض

رقم الايداع ٨٠/٢٢٤٣

الترقيم الدولي ٧ - ٧٩ - ٧٢٩٦ - ٩٧٧ ISBN

من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

■ السلسلة الشهرية :

- ١ — تجسيد الوهم — (دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية)
د. قسدرى هفنى (١٩٧١)
- ٢ — نمو الاقتصاد الاسرائيلى — عثمان محمد عثمان (١٩٧٢)
- ٣ — نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) — د. عبد الوهاب المسيرى (١٩٧٢)
- ٤ — الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى) — السيد يسين (١٩٧٤)
- ٥ — استراتيجية اسرائيل بعد حرب أكتوبر — اللواء مصطفى الجمل (١٩٧٦)
- ٦ — الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب — اشراف : السيد يسين (١٩٧٦)
- ٧ — الانتخابات الامريكية وأزمة الشرق الاوسط — د. سعد الدين ابراهيم (١٩٧٦)
- ٨ — الصهيونية والعنصرية — احمد يوسف القرعى (١٩٧٧)
- ٩ — قرار الحرب في السياسة الاسرائيلية — د. السيد عليوه (١٩٧٧)
- ١٠ — التفاهن العربى الاقريقى — نبيه الاصفهائى (١٩٧٧)
- ١١ — مؤتمر جنيف واحتمالات السلام — د. محمد ربيع (١٩٧٧)
- ١٢ — الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ — د. يونان لبيب رزق (١٩٧٧)
- ١٣ — البحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية — د. اسماعيل صبرى مقلد (١٩٧٧)
- ١٤ — الثورة الادارية — د. نزيه نصيف الايوبى (١٩٧٧)
- ١٥ — الثورة والتغير الاجتماعى ، اشراف : السيد يسين (١٩٧٧)
- ١٦ — الحوار العربى الاوروبى — عبد المنعم سعيد (١٩٧٧)
- ١٧ — صراع القوى الكبرى في افريقيا — مجدى حماد (١٩٧٧)
- ١٨ — الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الارض المحتلة — أسامة المغزالي حرب (١٩٧٧)
- ١٩ — الفواض البترولية العربية — طه عبد العليم طه (١٩٧٧)
- ٢٠ — مشروعات الدولة الفلسطينية — د. على الدين هلال (١٩٧٨)
- ٢١ — استيعاب المهاجرين في اسرائيل — محمد السيد سعيد ، اميرة سلام (١٩٧٨)
- ٢٢ — ليكود والتسوية — أمل الشاللى (١٩٧٨)
- ٢٣ — التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث — خيرى عزيز (١٩٧٨)
- ٢٤ — سياسة التعليم في مصر — د. نزيه نصيف الايوبى (١٩٧٨)
- ٢٥ — قضايا التنمية في الكويت — عبد العاطى محمد احمد (١٩٧٨)
- ٢٦ — ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار في افريقيا — احمد يوسف القرعى (١٩٧٨)
- ٢٧ — اليهود العرب في اسرائيل — وهيد محمد عبد المجيد (١٩٧٨)
- ٢٨ — قضية الحدود في الخليج العربى — د. عبد الله الاشعل (١٩٧٨)
- ٢٩ — العرب وتحديات الحوار مع افريقيا — على ابو سن (١٩٧٨)
- ٣٠ — استراتيجيات التنمية في العالم الثالث — د. نزيه نصيف الايوبى (١٩٧٨)
- ٣١ — الملكية الزراعية في مصر بين لورتن — د. على بركات (١٩٧٨)
- ٣٢ — الدفاع المدنى — لواء خضر الدهراوى (١٩٧٩)
- ٣٣ — النظام السياسى في اليابان رؤية عربية — عبد الخبير محمود عطا (١٩٧٩)
- ٣٤ — الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية — د. كمال المنوفى (١٩٧٩)
- ٣٥ — الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية — عبد العاطى محمد (١٩٧٩)
- ٣٦ — تونس — مسألة العروبة — جهاد عودة (١٩٧٩)
- ٣٧ — تجارة السلاح والعالم الثالث — د. سامى منصور (١٩٧٩)
- ٣٨ — السودان تحت الحكم الثنائى — التيجانى عامر (١٩٧٩)
- ٣٧ — تجارة السلاح والعالم الثالث — د. سامى منصور (١٩٧٩)
- ٣٨ — السودان تحت الحكم الثنائى — التيجانى عامر (١٩٧٩)
- ٣٩ — اسرائيل في التصور الامريكى — محمد السيد ابراهيم (١٩٧٩)
- ٤٠ — العلاقات الفلسطينية العربية — وهيد عبد المجيد (١٩٧٩)

هذا الكتاب :

دراسة شاملة ترصد المعالم الأساسية للاقتصاد الاسرائيلي ، وتحدد اتجاهات نمو المتغيرات الاقتصادية القومية والقطاعية ، كما تعالج العلاقات الاقتصادية الخارجية ، والسياسات الاقتصادية بالإضافة الى رصد مؤشرات النمو الاقتصادي في العام الأخير (١٩٧٩) بعد توقيع المعاهدة المصرية/الاسرائيلية .

وتبدو أهمية النظرة الشاملة للاقتصاد الاسرائيلي في الآونة الأخيرة ، ذلك أن توقيع المعاهدة المصرية/الاسرائيلية ، وما تتضمنه من تطبيع للعلاقات بين مصر واسرائيل يفرض علينا العلم الدقيق بمكونات الاقتصاد الاسرائيلي وبمشكلاته الراهنة وبآفاق تطوره ، ففي إطار الحديث المتواتر عن امكانيات قيام مشروعات اقتصادية مصرية/اسرائيلية مشتركة ، لابد لنا أن نعرف الحقائق الدقيقة عن الاقتصاد الاسرائيلي ، حتى نستطيع أن نرصد ونحلل بأسلوب علمي قضية الربح والخسارة بالنسبة لهذه المشروعات الاقتصادية أن قدر لها أن تقوم .

أن العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل تثير أسئلة شتى ، تحتاج الى أجوبة علمية . ولعل أهمها على الإطلاق هل هذه العلاقات في مصلحة الاقتصاد المصري أم لا ؟ وهل يمكن أن تؤدي هذه العلاقات الى زيادة تبعية الاقتصاد المصري الى النظام الرأسمالي العالمي ؟ وغيرها من الأسئلة . ومن المنطقي أننا لا يمكن أن نصوغ لها اجابات دقيقة بغير دراسة واعية ونقدية للاقتصاد الاسرائيلي في وضعه الراهن . وهذا هو ما حاولته هذه الدراسة التي هي ليست الا بداية في طريق التطورات الاقتصادية الاسرائيلية .

المؤلف :

ابراهيم متولى نوار : باحث بالوحدة الاقتصادية بمرکز السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

الثمن ١٥ قرشا

956

9

Bibliotheca Alexandrina



0506426